المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المؤتمر السنوي السادس

فلسطين ... رؤى إستراتيجية سياساتية

7و8 تشرين الأول/أكتوبر 2017

المؤتمر السنوي السادس

فلسطين ... رؤى إستراتيجية سياساتية

الطبعة الأولى: كانون الأول/ديسمبر 2017

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-12-2

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: 0020 288 8 970+

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

مركز مسارات Masarat Center

تصميم الغلاف: شريف سرحان

ما يرد في هدا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

المحتويات

مقدمة 5

جلسة الافتتاح 7

ممدوح العكر: كلمة مجلس الأمناء..... 9

هاني المصري: كلمة ترحيبية..... 13

الجلسة الأولى: فلسطين ... رؤية إستراتيجية 19

كلمة الرئيس محمود عباس ألقاها نيابة عنه نبيل شعث..... 21

الجلسة الثانية: خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة 31

كلمة إسماعيل هنية ألقاها نيابة عنه خليل الحية 33

طاولة مستديرة: خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

المتحدثون/ات: نادية سعد الدين، بكر أبو بكر، إبراهيم المدهون، هشام نفاع، جميل مزهر

الجلسة الثالثة: فلسطينيو 48 .. إشكالية العلاقة بين الوطني والسياسي 69

أيمن عودة : تحديات العمل السياسي في أراضي الـ 48 والمشروع الوطني الفلسطيني..... 71

طاولة مستديرة: فلسطينيو 48 .. الخصوصية في ظل الوحدة

المتحدثون/ات: إبراهيم حجازي، نيفين أبو رحمون، مجد كيال

الجلسة الرابعة: القضية الفلسطينية .. الخيارات الإستراتيجية وسياسات العمل الوطني.. 91

خليل هندي: مقدمات لتفكير إستراتيجي فلسطيني.....93

طاولة مستديرة: سيناريوهات الحلول المطروحة والسياسات الفلسطينية المطلوبة

المتحدثون: أحمد العوري، أحمد جميل عزم، محمد المدهون

الجلسة الخامسة: تحديات النهوض الوطني بين الشرط الاستعماري والتجزئة 129

مازن المصري: متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني 131

طاولة مستديرة: تحديات ومقومات النهوض الوطني

المتحدثون: محمد جاد الله، تيسير محيسن، معين الطاهر

الجلسة السادسة: مبادرات وأشكال عمل جديدة 161

معزّ كراجة: الشباب وأشكال العمل الجديدة في السياق التحرّريّ الفلسطينيّ.....163

طاولة مستديرة: عرض مبادرات

المتحدثون/ات: محمد الدلّة، فارس شوملي، روان حبيب الله، شريف سرحان، عبير قبطي

المشاركون/ات في المؤتمر 191

صور..... 193

مقدمة

عقد المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجية (مسارات) مؤتمره السنوي السادس بعنوان «فلسطين ... رؤى إستراتيجية سياساتية»، يومي السبت والأحد، 7و8 تشرين الأول/أكتوبر 2017، في قاعات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة وغزة، عبر تقنية الاتصال المرئي «فيديو كونفرنس»، بحضور 500 شخصية من السياسيين والأكاديميين والنشطاء والشباب من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48.

شارك في المؤتمر 40 مشاركاً ما بين معدّ ورقة ورئيس جلسة ومعقّب، توزّعوا على ست جلسات غير الافتتاح، تناولت مستقبل القضية الفلسطينية في ظل تطورات وتحديات الصراع وواقع التجزئة، والخيارات الإستراتيجية وسياسات العمل الوطني، وعلى رأسها خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية، وسيناريوهات الحلول المطروحة والسياسات الفلسطينية المطلوبة، وتحديات العمل السياسي في أراضي 48، والمشروع الوطني الفلسطيني، ومتطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني، وتحديات ومقومات النهوض الوطني، إضافة إلى المبادرات وأشكال العمل الجديدة في الفضاء الثالث.

واكتسب المؤتمر أهمية استثنائية كونه يعقد في لحظة فاصلة بين مرحلتين؛ مرحلة اتفاق أوسلو التي وصلت إلى طريق مسدود، ومرحلة التحول باتجاه بلورة إستراتيجية سياسية ونضالية قادرة على تغيير المسار السابق، وإعادة إحياء القضية الفلسطينية، وإحباط خطط وسياسات تعميق الاحتلال والضم والاستيطان الاستعماري. كما اكتسب أهمية كونه أخذ شكلاً جديداً من خلال دعوة قادة الصف الأول لتقديم رؤاهم الإستراتيجية وخطة العمل التي يسيرون عليها أو يقترحون الأخذ بها.

وهدف المؤتمر إلى مواصلة إسهامه في النقاش الدائر حول الأهداف الوطنية الفلسطينية القابلة

للتحقيق في هذه المرحلة، وخطة العمل القادرة على تحقيقها، مع الحذر من وضع مهمات وأهداف أقل أو أكثر مما يمكن تحقيقه.

ويعرب مركز مسارات عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها الباحثون والأكاديميون والسياسيون الذين ساهموا في إغناء التفكير السياسي الفلسطيني من خلال تقديم مداخلات وإعداد أوراق سياساتية نوعية لتكون في متناول مختلف الجهات ذات العلاقة بصناعة القرار الفلسطيني على شتى المستويات.

كما يتوجه المركز بالشكر إلى الشخصيات الفلسطينية التي لم تبخل في تقديم الدعم المالي والمعنوي لمسيرة المركز منذ تأسيسه، وإلى جميع المؤسسات والشركات الفلسطينية التي وفرت الدعم للمؤتمر، وخاصة بنك القدس، وشركة خان العمدان للاستثمار السياحي، وشركة المشروبات الوطنية، والدكتور نبيل القدومي، والدكتور محمد المسروجي، ومؤسسة الناشر، مقدمة بذلك نموذجاً على دور هذه المؤسسات الوطنية في دعم الجهد البحثي الرامي إلى تعزيز التفكير الإستراتيجي.

مركز مسارات

جلسة الافتتاح

ممدوح العكر: كلمة رئيس مجلس الأمناء.

هاني المصري: كلمة ترحيبية.

كلمة مجلس الأمناء

ممدوح العكر

باسم مجلس أمناء المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، أرحب بكم في المؤتمر السنوي السادس.

يتناول هذا المؤتمر رؤى إستراتيجية وسياساتية، واسمحوا لي أن أضع أمامكم بعضاً من الأفكار في هذا السياق:

أولاً. يبقى السؤال المركزي الذي يلحُّ علينا ويكاد يفرض نفسه يومياً هو عن أيّ إستراتيجية نتحدث؟ هل هي إستراتيجية مرحلة تحرر وطني لإنجاز الاستقلال والعودة وحق تقرير المصير، أم أنها إستراتيجية مرحلة الحصول على الدولة المستقلة عبر طاولة المفاوضات؟ ذلك أن لكلٍ من هاتين الإستراتيجيتين متطلباتها ومكوناتها، أساليبها وأدواتها، كما أن لها بالضرورة قياداتها.

يجب علينا أن نحسم أمرنا، لأن الجمع أو الخلط ما بين هاتين الإستراتيجيتين، من شأنه أن يؤدي إلى تعثر كلٍّ منهما بسبب تعارض، إن لم نقل، تناقض متطلبات ومكونات كلٍّ منهما، فنغدو بلا تحرر وبلا دولة، كما هو حالنا الآن، لا تحرراً بلغنا، بل ويزداد المشروع الصهيوني تعمقاً وامتداداً، ونرى الدولة المستقلة أبعد منالاً، وليست على مرمى حجر كما تخيلنا أو خُيّل إلينا.

ثانياً. يعلمنا التاريخ، وبخاصة تاريخ مشاريع الاستعمار الاستيطاني، وتجربتنا المريرة مع المشروع الصهيوني طوال أكثر من قرنٍ من الزمن، أن الاستعمار الاستيطاني، لا يمكن وقفه وهزيمته عبر التفاوض معه، وإنما بمقاومته بشتى وسائل وأشكال المقاومة

المتاحة، من أجل رفع كلفة هذا الاستعمار مادياً ومعنوياً، داخلياً ودولياً وعلى كل الأصعدة، ولا سبيل لتغيير ميزان القوى مع هذا المشروع، إلا عبر رفع هذه الكلفة.

وفي هذا السياق، نجد أن من أهم آليات السيطرة والاختراق التي تستخدمها مشاريع الاستعمار الاستيطاني، هي اللجوء إلى كيّ وعي الشعوب المستهدفة؛ أي السكان الأصليين، لإقناعها بعبثية وعدم جدوى المقاومة، وأنْ ليس أمامها من سبيل سوى الاستكانة والخضوع، وأنها مهزومة لا محالة.

ثالثاً. صحيح أن المشروع الصهيوني قد حقق الكثير من النجاحات والاختراقات، ولكن هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني وتجلياته نحو نظام أبارتهايد عنصري يفوق نظام الأبارتهايد الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا، لم يُقفلْ بعد، ولا يستطيع أن يعلن انتصاره التاريخي طالما أننا نمتلك رصيداً إستراتيجياً مهماً يتمثل في أننا نحن الفلسطينيين نشكل نصف قاطني أرض فلسطين التاريخية، وطالما أننا نرفض الهزيمة، ونصرُّ على المقاومة بكل أشكالها المتاحة. لكن هذا الرصيد الإستراتيجي يظل بلا قيمة فاعلة في ميزان القوى، ما لم يتعزز بمقومات للصمود.

ومن هنا، تأتي أهمية أن نعود إلى رشدنا ونكف عن خداع أنفسنا وخداع نظرنا بالجري وراء وهم أو سراب الدولة. لن تأتي الدولة التي نريد إلا عبر الفعل التحرري، وإلا عبر إستراتيجية تحرر وطني، وطالما أن طريق التحرر هو بالضرورة شاق وطويل، لا بد لإستراتيجية التحرر أن ترتبط بمضمون اجتماعي وببرنامج صمود حقيقي بعيد المدى؛ برنامج يعطي الأولوية للصحة والتعليم وعناصر الضمان الاجتماعي، ويعطي الأولوية لتوفير المياه لبيوتنا وزراعتنا، وكل مقومات أمننا الغذائي، كما يعطي الأولوية لإصلاح القضاء وإنقاذه من كل ما آلت إليه حاله، فلا صمود بدون قضاء مستقلٍ وكفءٍ ونزيه. إلى آخر قائمة متطلبات وأولويات الصمود، لا، ليس من الصمود وليس من الأولويات أن ننفق حوالي ثلث موازناتنا السنوية على قطاع الأمن على سبيل المثال لا الحصر.

رابعاً. إن إستراتيجية التحرر الوطني تتطلب إعادة ترتيب بيتنا الوطني بكل معنى هذه الكلمة وأبعادها، بدءاً من استعادة وحدتنا الوطنية، على قاعدة الجبهة الوطنية العريضة، وإخضاع الانتخابات إلى منطق وسياق الجبهة الوطنية، وليس إلى منطق الدول المستقرة، بأن من يفوز بالانتخابات يأخذ البلد إلى حيث يريد. نريد وحدة

وطنيـة تقـوم أيضـاً عـلى أسـس مـن الشراكـة الحقيقيـة، واسـتناداً إلى برنامـج تحـرر وطنـي تصوغـه كل أطـراف الحركـة الوطنيـة ومكوناتهـا، جنبـاً إلى جنـب مـع مكونـات المجتمـع الفلسـطيني.

كـما أن ترتيـب بيتنـا الوطنـي يشـمل، أيضـاً، إعـادة بنـاء منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وربمـا إعـادة موضعتهـا، بعيـداً عـن متنـاول الاحتـلال، كـما يتنـاول إعـادة النظـر، ورأسـاً عـلى عقـب، في وظيفـة السـلطة الوطنيـة وهيكليتهـا، لتنسـجم مـع متطلبـات الصمـود ومقوماتـه، وتكـون أداة رافعـة لهـذا الصمـود.

خامسـاً. تبنـي برنامـج المقاطعـة وسـحب الاسـتثمارات وفـرض العقوبـات عـلى دولـة الاحتـلال والأبارتهايـد، برنامـج (BDS)، كشـكلٍ عـام مـن أشـكال المقاومـة، وكأداةٍ لحشـد التضامـن الـدولي لمحـاصرة دولـة الاحتـلال ومشروعهـا الاسـتعماري الاسـتيطاني.

سادسـاً. لا بـد أخـيراً مـن التأكيـد عـلى بديهيـة هـي مـن أبجديـات إسـتراتيجية أي حركـة تحـرر وطنـي؛ وهـي تحديـد جبهـة الأعـداء والخصـوم، وتحديـد جبهـة الحلفـاء والأصدقـاء، فقـد آن الأوان وبلغنـا سـنَّ الفِطـام للكـف عـن اللهـاث وراء أمـيركا وأمثالهـا كـما كان لهاثنـا وراء «الصديقـة» بريطانيـا العظمـي واسـتنجادنا بهـا طـوال سـنوات الانتـداب الـذي قادنـا نحـو نكبـة 48. يكفـي أن نسـتعيد سياسـات الإدارات الأميركيـة السـت السـابقة ومواقفهـا وسـلوكها، وبخاصـة إدارة ترامـب الحاليـة، لنـدرك مـدى خطـأ دق أبـواب البيـت الأبيـض.

كلمة ترحيبية

هاني المصري

صباح الخير للجميع

في البداية، أوجه التحية للحضور، هنا في البيرة وهناك في غزة، وكذلك للذين حضروا من الداخل المحتل ومن خارج فلسطين، مع حفظ المسميات والألقاب. كما أرحب بخطوات المصالحة آملا أن تؤدي إلى الوحدة الوطنية المنشودة.

أبدأ حديثي بالقول لا يوجد حل وطني على الأبواب، لا حل إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة، ولا حل التحرير والعودة، ولا حل الدولة الواحدة متساوية الحقوق، فما يجري بشكل متسارع هو تقويض إمكانية تجسيد الدولة على حدود العام 1967. وإن سقف ما تحاول إسرائيل تحقيقه حكمٌ ذاتيٌ فلسطينيٌ يقوم على المعازل والبانتوستانات الآهلة بالسكان، ترتبط أو لا ترتبط مع بعضها البعض، أو ترتبط مع الأردن أو مع مصر.

في المقابل، هناك مشاريعُ حلولٍ إسرائيليةٌ تلتقي في معظمها على هدف إقامة «إسرائيل الكبرى»، وتتضمن كلُها طمسَ الحقوق الفلسطينية والتهجير، وتأخذ مسميات مختلفة، مثل دولة ذات حدود مؤقتة، أو ذات حدود تدرّجية، وخطة الحسم، وخطة الإمارات الفلسطينية السبع، وخطة إقامة السلطة في غزة تحت مسمى دولة غزة وتوسيع حدودها على حساب سيناء، وخطة الوطن البديل التي تقوم على أساس أن الأردن هو فلسطين، وسيعقد مؤتمر هذا الشهر في القدس المحتلة بتنظيم من مركز ديان تحت هذا العنوان.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل يوجد طرف فلسطيني أو فصيل أو قائد يمكن أن يرضى بمثل هذه الحلول التصفوية. وإذا وُجِد، هل يستطيع أو يواصل الادعاء بأنه يمثل الشعب الفلسطيني؟

ما دام الجواب لا، فلا بديل أمامنا من مراجعة الطرق التي سرنا فيها، سواء طريق أوسلو، أو طريق المقاومة المسلحة الأحادية. فهذان الطريقان مع الاختلاف فيما بينهما إلا أنهما لم يصلا إلى تحقيق أيٍ من الحقوق الفلسطينية. كما أن اعتماد سياسة تقوم على البقاء والانتظار لن تكون قادرة على إبقاء القضية حية، ولا حتى على الحفاظ على الأمر الواقع الذي يتدهور باستمرار ومرشح للتدهور أكثر.

الحضور الكريم

نحن بحاجة إلى بديل متكامل يرتكز على:

أولاً. إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني، ولبرنامج الإجماع الوطني، برنامج حق تقرير المصير والعودة والاستقلال والمساواة. فما جرى في أوسلو وبعده هبط كثيراً عن سقف البرنامج الوطني.

إنّ حق الفلسطينيين في الدولة، ليس ولا يجب أن يكون محل مساومة أو مفاوضات، لأنه حقٌ طبيعيٌ ومقرٌ دولياً، وخاصةً بعد اعتراف 138 دولة بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

المفترض المطالبة والعمل على تجسيد الدولة، وليس التهديد بحل السلطة أو بحل الدولة الواحدة، أو تغيير البرنامج المعتمد منذ عشرات السنين، بل تغيير الوسائل والإستراتيجيات المعتمدة للوصول إليه.

ثانياً. إنّ اعتماد المفاوضات والعمل السياسي والديبلوماسي كأسلوب وحيد أو رئيسي لم ولن يُجدي نفعاً، ولا يؤدي سوى إلى إضاعة الوقت، وتمكين إسرائيل من استكمال تحقيق أهدافها.

وإن استمرار الرهان على المجتمع الدولي المشلول في ظل التوازنات الدولية مع أهمية استخدامه كسلاح، مجرد سراب. كما أنَّ استمرارَ الرهانِ على الولايات المتحدة الأميركية للتوصل إلى تسويةٍ عادلةٍ أو متوازنةٍ وهمٌ خطيرٌ وضارٌ، وأصبح أشبهَ بالانتحار السياسي، فهي منحازةٌ لإسرائيل، وأصبحت الآن منحازةً أكثر في عهد ترامب.

المطلوب الآن رفض قيام أميركا بدور وسيط أو راعٍ، فالوسيط لا بد أن يكون محايداً على الاقل.

ثالثاً. يجب أن يكون الرهان أولاً وأساساً على القضية الفلسطينية العادلة وتفوقها الأخلاقي،

وعـلى تأثيرهـا عـلى الأمـن والسـلام في المنطقـة والعـالم، وعـلى صمـود وكفاحيـة وتصميـم الشـعب الفلسـطيني للحفـاظ عليهـا، واسـتعادة حقوقـه، فهـو صاحـبُ أطـول وأعظـم ثـورة، إذ اسـتطاعَ البقـاءَ رغـم كل مـا تعـرض لـه. والرهـان بعـد ذلـك يكـون عـلى البعـد العـربي والإسـلامي والتحـرري والإنسـاني للقضيـة الفلسـطينية.

في ضـوء مـا سـبق، مـن المفـترض وضـع إسـتراتيجية متعـددة الأبعـاد والأطـراف والأدوات، تهـدف إلى تغيـير موازيـن القـوى ليصبـح الاحتـلال مكلفـاً لإسرائيـل ومـن يدعمهـا. ويكـون ذلـك مـن خـلال توفـيرِ عوامـل صمـود وتواجـد الشـعب الفلسـطيني عـلى أرضـه وفِي الشـتات، وتنظيـمِ وتطويـرِ مقاومـةٍ شـعبيةٍ شـاملةٍ للاحتـلال، وتوفـيرِ كل مـا يلـزم لاسـتمرار وتصعيـدِ المقاطعـة لإسرائيـل، سياسـياً وثقافيـاً واقتصاديـاً وأمنيـاً، فـلا ينفـعُ الاسـتمرارُ بالالتزامـات الفلسـطينية المترتبـة عـبر اتفـاق أوسـلو مـن جانـب واحـد، في وقـت لم تعـد إسرائيـلُ منـذ وقـت طويـل ملتزمـةً بـأيٍ مـن التزاماتهـا، وأكـثر مـن ذلـك تعمـل لجعـل السـلطة بـلا سـلطة، واسـتباحة المناطـق الخاضعـة لهـا، والمـضي في اسـتيطانِ الأرض وتهويدِهـا وطـردِ سـكانِها.

كـما يجـب أن تتضمـن الإسـتراتيجية الجديـدة ملاحقـةَ إسرائيـل دوليـاً في الأمـم المتحـدة، ومختلـف مؤسسـاتها، لوضعهـا أمـام مسـؤولياتها بتوفـير الأمـنِ والاسـتقرارِ، وتطبيـقِ القانـونِ الـدولي وقـراراتِ الأمـم المتحـدة.

إن إسـتراتيجية التدويـل يجـب أن تكـونَ جـزءاً مـن إسـتراتيجية أشـمل ومتعـددة ومسـتمرة وفاعلـة، وليسـت مجـردَ ردة فعـل أو تكتيـك للضغـط مـن أجـل العـودة، أو لتحسـين شروط العـودة، إلى المفاوضـات. وهـذا يتطلـبُ رفـضَ الانضـمام إلى أي مفاوضـات ثنائيـة، أو مسـيرة سياسـية لا يكـون لهـا مرجعيـةٌ واضحـةٌ وملزمـةٌ تسـتند إلى القانـون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة التـي تحفـظ الحـد الأدنى للحقـوق الفلسـطينية، والإصرارَ عـلى أن تكـون المفاوضـات في إطـار دولي، وعـبر مؤتمـر دولي مسـتمر كامـل الصلاحيـات، ليكـون التفـاوضُ لتطبيـق قـرارات الشرعيـة الدوليـة وليـس التفـاوضُ عليهـا.

وتقـضي إسـتراتيجية التدويـل تفعيـلَ العضويـة الفلسـطينية في المؤسسـات الدوليـة، خصوصـاً في محكمـة الجنايـات الدوليـة، وعـدم الاكتفـاء بالتهديـد بإحالـة جرائـم إسرائيـل، وإنمـا التعامـل معهـا باعتبارهـا قضيـةً سياسـيةً وليسـت قانونيـة فقـط، إضافـة إلى المـضي في طلبـات الإحالـة لملاحقـة الاحتـلال عـلى جريمـة الاسـتعمار الاسـتيطاني وجرائـم الحـرب والجرائـم ضـد الإنسـانية التـي يرتكبهـا باسـتمرار.

كـما تقتـضي تفعيـلَ الفتـوى القانونيـة لمحكمـة لاهـاي، والاسـتفادة مـن المميـزات السياسـية والقانونيـة لهـا، ومـن حصـول فلسـطين عـلى عضويـة مراقبـة، ومـا تتيحـه عـشرات القـرارات المؤيـدة للحقـوق الفلسـطينية.

إن الإسـتراتيجية سـالفة الذكـر لا بـد أن ينخـرطَ الشـعبُ الفلسـطينيُ بمختلـف قـواه لتنفيذهـا، وفِي جميـع أماكـن تواجـده، لأنهـا تتضمـن إنهـاء الاحتـلال والاسـتقلال والعـودة والمسـاواة.

هـذه الأهـداف الثلاثـة تتكامـل، ويجـب أن تسـيرَ جنبـاً إلى جنـب، مـن دون ربـط تحقيـق الواحـد منهـا بتحقيـق الأهـداف الأخـرى، ومـن دون المقايضـة فيـما بينهـا، ولا تصـور سـهولة تحقيـق أيٍ منهـا، ولـن يتحقـق أحدهـا أو كلهـا مـن دون تغـير ملمـوس في موازيـن القـوى، وفـرض وقائـع عـلى الأرض، وظهـور معطيـات عربيـة وإقليميـة ودوليـة تجعـل المـشروعَ الاسـتعماريَ الصهيـونيَ الاسـتيطانيَ العنـصريَ يتراجـع بمـا يسـمح بتحقيـقِ هـذه الأهـداف أو بعضهـا، وذلـك عـلى طريـق اسـتمرار الكفاح مـن أجـل تحقيـق حـل تاريخـي جـذري، مـن خـلال إقامـة دولـة ديمقراطيـة يعيـش فيهـا جميـع مواطنيهـا متسـاوين بغـض النظـر عـن دينهـم وجنسـهم ولونهـم. وحتـى مسـألة الاعـتراف بالحقـوق القوميـة يمكـن حينهـا النظـر إليهـا بطريقـة مختلفـة عـما يُنظـرُ إليهـا الآن ونحـن في ذروة الـصراع، وذروة مواجهـة حملـة إبـادة وعـدوان واسـتيطان ومخطـط جديـد لإقامـة «إسرائيـل الكـبرى» لتضـم أكـبر مسـاحة ممكنـة مـن الأرض، وأقـل عـدد ممكـن مـن السـكان.

مـا سـبق يقودنـا إلى البحـث في التطـورات الأخـيرة بالنسـبة إلى المصالحـة، وهـل سـتقودنا إلى فشـل جديـد كسـابقاتها، أم إلى تخفيـف الحصـار والأزمـة المعيشـية لشـعبنا في قطـاع غـزة، واسـتعادة السـلطة لسـيطرتها عـلى القطـاع، مـع بقـاء الوضـع كـما كان عليـه سـابقاً؟

إن العـودة إلى الوضـع السـابق للانقسـام ليـس الهـدف، فهـو الـذي قـاد إلى الانقسـام، وسـتؤدي العـودة إليـه إلى انقسـامات جديـدة أخطـر. والأهـم سـيقود إلى اسـتمرار التدهـور في مكانـة القضيـة الفلسـطينية، وتـآكل الشرعيـات، وتقويـض إمكانيـة تحقيـق برنامـج الإجـماع الوطنـي.

المطلـوب أن نجعـل مـن الـشروع في المصالحـة مقدمـة لتحقيـق وحـدة وطنيـة شـاملة، وهـذا يحتـاج إلى المتطلبـات الآتيـة:

عـلى «حـماس» أن تتخـلى عـن سـيطرتها الانفراديـة عـلى قطـاع غـزة، والتخـلي عـن السـعي لفـرض نفسـها بديـلاً مـن «فتـح»، وابتعادهـا أكـثر عـن الإخـوان المسـلمين، لتظهـر أكـثر وأكـثر كجـزء مـن الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية. وأن تضـع المقاومـةَ وسـلاحَها في إطـار خدمـة برنامـج وطنـي مشـترك

وقيادة وطنية موحدة وقرار وطني واحد. وهذا المتطلب آخذ بالتحقق كما يظهر من خلال التطورات الأخيرة.

وعلى «فتح» أن تنهيَ هينمنَتَها على السلطة والمنظمة، وتتخلى عن الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على اتفاق أوسلو، وعن الرهان على واشنطن وما يسمى «عملية سلام» من دون امتلاك أوراق قوة وضغط.

وعلى «فتح» أيضاً أن تشق الطريق لقيام نظام تشاركي تعددي ديمقراطي توافقي على أساس برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة، ضمن وحدة نظام سياسي يسمح في إطاره للخلاف حول القضايا الأخرى، والتنافس للحصول على أكبر دعم ممكن من الشعب. وهذا المتطلب لم تظهر «فتح» ولا الرئيس حتى الآن ما يكفي من إرادة لتوفيره.

إن إسرائيل تتصور أنها تمر في فترة ذهبية تستطيع فيها تحقيق ما تبقى من أهداف الحركة الصهيونية، مراهنة على ما يجري في البلدان العربية، وعلى تصورات واهمة لعدد من القادة العرب بأن إسرائيل يمكن أن تتحولَ بقدرةِ قادرٍ إلى حليف وليس إلى عدو، في حين أن الإستراتيجيةَ الصهيونيةَ تقوم منذ البداية ولا تزال على تفتيت كل بلد عربي على حدة إلى أجزاء، حتى تكون الدولةَ المهيمنةَ على المنطقة.

كما أن إدارة دونالد ترامب تسعى إلى فرض ما تسميه «صفقة القرن»، وهي تتحدث عن تقديم خطة سياسية خلال فترة قصيرة، وهي إذا نفّذت وعدها فلن تكون إلا صفقة مسمومة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

لنجعل المصالحة الجارية حالياً ليست مقدمةً لعزل «حماس» أو غيرها من الفصائل، ولا جسراً لتمرير صفقة القرن أو الحل الإقليمي، وإنما خطوةٌ لبعث المارد الفلسطيني من الرماد مجدداً ... خطوةٌ لإحياء القضية وتوحيد الشعب وقواه الحية. فالمصالحة المطلوبة التي يحتاج إليها الشعبُ هي التي تحقق وحدةَ القضية والأرض والشعب والمؤسسات، على أساس برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة، من دون مغامرات ولا تنازلات.

الأخوات والإخوة الأعزاء

في الختام، أشكر كل الذين ساهموا في عقد هذا المؤتمر، من طاقم المركز ومجلسي الإدارة والأمناء والمساهمين في إعداد الأوراق وجملة التحضيرات، كما أخص المساهمين في رعايته

(بنـك القـدس، شركـة خـان العمـدان للاسـتثمار السـياحي، الدكتـور نبيـل قدومـي، الدكتـور محمـد مسروجـي، مؤسسـة النـاشر، شركـة المشروبـات الوطنيـة).

واسـمحوا لي أن أتقـدم بالشـكر لـلأخ الكبـير عبـد المحسـن القطـان (أبـو هـاني) مؤسـس المركـز وداعمـه الرئيـسي، الـذي حالـت ظـروف خاصـة دون حضـوره لهـذا المؤتمـر.

كـما اسـمحوا لي أن أشـكر كل الداعمـين للمركـز منـذ تأسيسـه وحتـى الآن، والشركاء الأجانب السـابقين والحاليـين (مبـادرة إدارة الأزمـات الفنلنديـة CMI، مؤسسـة أكشـن آيـد، مؤسسـة الكويكـرز). فهـم جميعـاً جعلـوا المركـز قـادراً عـلى الاسـتمرار بشـكل جيـد، وأن يتقـدم باضطـراد عـلى طريـق أن يصبـحَ بوصلـةً مهمـةً لإثـارة النقـاش والتفكـير الإسـتراتيجي حـول الخيـارات والبدائـل والسياسـات العامـة، بمـا يسـاعد عـلى تحقيـق التغيـير الكفيـل بتحقيـق أهـداف الشـعب الفلسـطيني ومصالحـه وطموحاتـه.

الجلسة الأولى

فلسطين ... رؤية إستراتيجية

إدارة الجلسة: هاني المصري.

كلمة **الرئيس محمود عباس** ألقاها نيابة عنه **نبيل شعث.**

كلمة الرئيس

محمود عباس

نبيل شعث

أحييكم جميعاً وأشكر منظمي المؤتمر على دعوتِهم الكريمة للتواجد بينكم في هذا الجمع المميز، ويشرّفني أن أكون بينكم اليوم، ممثلاً للسيد الرئيس محمود عباس «أبو مازن» الذي يوجه لكم تحياته الحارة ودعمه، ويتمنى النجاح لمؤتمركم ومخرجاته.

نجتمع اليوم ونحن نمر بمرحلة خطيرة من مراحل نضال شعبنا من أجل الاستقلال والتحرير والعودة. نحن نحيي في هذه الأيام مناسبات تاريخية مؤلمة لا زال يدفع أبناء شعبنا في الوطن والمنافي ومخيمات اللجوء أثمانها السياسية والإنسانية حتى يومنا هذا: مائة عام على وعد بلفور المشؤوم، وسبعين عاماً على قرار التقسيم الذي مهَّد للنكبة، وخمسين عاماً على الاحتلال الاستعماري لدولة فلسطين في الضفة وغزة، والقدس الشريف عاصمتنا الأبدية. مناسبات كانت يجب أن تشكّل فرصة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية في تصحيح أخطائه وعجزه عن محاسبة إسرائيل، وجعلها تدفع ثمن احتلالها واستيطانها طيلة هذه العقود، والعمل على إنهاء الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا، من خلال إنهاء الاحتلال، بدلاً من إطالة أمده، ومساءلته عملاً بأحكام الشرعية الدولية وقيمها ومبادئها، إلاّ أنّ غياب عملية حقيقية تتبنى مبادئ ومفاهيم إقامة السلام العادل، وغياب المحاسبة الدولية، واستمرار الهجمة الإسرائيلية على الأرض والموارد والحقوق الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والمجتمع بكامل مكوناته، حتِّم علينا وضع الرؤى والإستراتيجيات التي تستجيب للضرورات الوطنية

الملحِّة، والتي تجترحها القيادة الفلسطينية من نضالات شعبنا وأساليبه النضالية المتنوعة، بما يتواءم مع متطلبات كل مرحلة، وبما يساهم في إذكاء جذوة العمل النضالي نحو تكريس حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، التي يستمدها من قواعد ومبادئ القانون الدولي، ومن جملة المواثيق والمعاهدات والإعلانات والقرارات الدولية.

اسمحوا لي أن أبدأ من حيث انتهى خطاب السيد الرئيس التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، الذي وضع فيه محددات إنقاذ عملية السلام وحل الدولتين، التي تتطلب قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية في إنهاء الاحتلال خلال فترة زمنية محددة، وترجمة بياناتها اللفظية الداعمة لحل الدولتين إلى أفعال ومبادرات وإجراءات عملية على الأرض، لإنهاء هذا الاحتلال على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات عملية السلام، ومبادرة السلام العربية، والطلب من إسرائيل الإقرار بحدود 1967 أساساً لحل الدولتين، وترسيم هذه الحدود على أساس الشرعية الدولية. فالسؤال الذي يطرح نفسه وطرحناه على العالم هو على أي حدود اعترفتم بإسرائيل؟ علماً أنكم تعون أن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل كان مشروطاً بشرطين أساسيين؛ وهما تنفيذ قرار (181)، وهو قرار التقسيم الذي مُنحت بموجبه إسرائيل 56 % من فلسطين التاريخية، وقرار (194) وهو قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم قسراً العام 1948. فإن كانت عضوية إسرائيل مشروطة بتنفيذ هذين القرارين الأمميين ولم تلتزم بهما، فإن ذلك يمنحنا الحق بسحب الاعتراف بدولة إسرائيل ومطالبة الأمم المتحدة بسحب عضوية إسرائيل؛ كونها لا تلتزم بقراراتها وميثاقها، ومن بينهما القرار الذي يُلزم إسرائيل بتنفيذ قراري التقسيم وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم. إنّ استمرار اعترافنا بإسرائيل يعني أن على إسرائيل أيضاً الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 التي حددها القرار 242. وهذا الحق سيبقى ضمن التفكير الإستراتيجي للقيادة، وسنختار الوقت والظروف المناسبين لاستخدامه.

وفي السياق نفسه، فإنّ عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة أصبحت ضرورة باعتبارها حقاً طبيعياً وتاريخياً وقانونياً، وحيث إنّ فلسطين «وإنْ كانت دولة مراقبة»، قد أثبتت جدارتها باعتبارها دولة عضواً متساوياً ومسؤولاً وجديراً بين الدول الأعضاء في المنظومة الدولية وجزءاً منها، تحترم القرارات الدولية، وتؤكد التزامها بسيادة القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، فإننا نسعى اليوم إلى تكريس الشخصية السياسية والقانونية لدولة فلسطين؛ كونه حقاً سيادياً بين جميع الدول على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وسنواصل نضالنا الدولي من جديد لطلب العضوية الكاملة والحصول على المساواة في الحقوق والسيادة بموجب القانون الدولي، وقد طلبنا وما زلنا نطلب من جميع الدول التي تؤيد وتدعم حل الدولتين، أن

تقوم بالاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية، كما اعترفت بالدولة الثانية «إسرائيل» احتراماً لمبادئها وخدمة للسلام. لقد اعترفت 138 دولة بفلسطين دولة مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، وصوتت هذه الدول إيجابياً لقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة. وأود أنْ أؤكد لكم أننا لنْ نكل أو نمل في تقديم طلب العضوية إلى مجلس الأمن حتى تحقيق مبتغانا، حتى لو ووجهنا في كل مرة بالفيتو الأميركي، ولنا مثال على ذلك الأردن الشقيق الذي واجه الفيتو السوفييتي في حينها مرات عديدة إلى أن قبلت عضويته، وواجهت اليابان وغيرها من الدول الفيتو، ولم يمنعها ذلك من استمرار محاولتها إلى أن قبلت عضويتها الكاملة للأمم المتحدة.

لقد قرأت ورقتكم المرجعية القيّمة بإمعان، وأوافق على الجزء الأكبر منها. حقق اتفاق أوسلو عودة القيادة الفلسطينية وجزء مهم من كوادرها إلى الوطن الذي حقق الانتفاضة العظيمة، ما مكننّا من إقامة السلطة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة العتيدة القادمة، والبدء في بناء اقتصاد وطني فلسطيني، وحصلنا على دعم عالٍ متصاعد لقيام دولتنا المستقلة، وبدأنا في استعادة الأرض قطعة .. قطعة، وتمكّنا من إعادة أعداد من اللاجئين الفلسطينيين ووصلت إلى 650 ألفاً، وأوقفنا الإبعاد عن الوطن، ولكن المسار العملي الناجح لاتفاق أوسلو، وصل إلى طريق مسدود، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000، التي نتج عنها اندلاع الانتفاضة الثانية، وعودة الاحتلال الإسرائيلي إلى الضفة الغربية، ومن ثم الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وحصارها، وفصلها عن الضفة، ما أدى إلى الانقسام. لم يكن مسار أوسلو ناجحاً منذ تولي نتنياهو الحكم في 1996، ولكن حكومة كلينتون الأميركية استمرت في محاولة تحقيق استمراره. كانت هناك محاولات أخرى، من إدارة بوش في زمن أولمرت وإدارة أوباما، لم تحقق أي نجاح. استمرت إسرائيل في احتلالها للضفة وحصارها وقصفها لغزة، تطبق من اتفاق أوسلو ما يبقي «السلطة بلا سلطة» و«الاحتلال دون كلفة»، فهي تسيطر على المنطقة «ج» وتعمق الاستيطان الاستعماري فيها ولا تحترم مناطق ألف وباء في الضفة، وتتوغل في مصادرة أرضنا، وهدم بيوتنا واغتصابها، وبناء المستوطنات، وتهويد القدس، وتصرُّ على تحميل السلطة مسؤولية الأمن والتنسيق الأمني، وتحمّل تكلفة الاغتصاب الصهيوني لأرضنا ومائنا ولمواردنا الطبيعية، وتستمر في حصار غزة وفصلها عن الضفة وقصفها وإفقارها.

لقد أدى ذلك إلى تغير في إستراتيجيتنا من الاعتماد الكامل على المفاوضات والعملية السياسية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين، إلى إستراتيجية مختلطة يبقى الهدف منها ثابتاً. لم يتغير هذا الهدف طيلة السنوات العشر الماضية. ما تغير هو استخدام المقاومة الشعبية السلمية في الداخل، والحراك الدولي في الخارج للضغط على إسرائيل ومواجهة الاستيطان

الإسرائيلي وتهويد القدس، ولتعديل موازين القوى لصالح تحقيق الهدف بإنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتحقيق عودة اللاجئين على أساس القرار 194. انطلق النضال الشعبي في قرى الضفة ومدنها، في القدس والخليل ونابلس ورام الله وفي بلعين والنبي صالح وقصرة وكفر قدوم، وكذلك في الأغوار مستلهماً نضال شعبنا في الانتفاضة الأولى. لعب أبطالنا الأسرى في سجون إسرائيل دوراً في استنهاض الحراك الشعبي والمقاومة السلمية. كانت قمة النجاح في الحراك الشعبي هي ملحمة القدس السّلمية الأخيرة التي استخدمت سجود الجباه على أسفلت الطرق سلاحاً لتحرير الأقصى، والتي توحدت فيها القيادة والجماهير جميعاً في القدس وخارجها، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، مسيحيين ومسلمين.

انطلق الحراك الدولي رافضاً المقاومة الشعبية، وتصاعد ليلعب الدور الأكبر لتحقيق الأهداف ذاتها، في محاولة تعديل موازين القوى، وفي محاولة فرض الشرعية الدولية على الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، كان لحراكنا الدولي جانب رسمي، وكان هناك الحراك الحزبي، وكان هناك الحراك الشعبي. في الجانب الرسمي، حققنا نجاحاً كبيراً في حملة الحصول على اعترافات الدول بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، وقد ساهم الحراك الحزبي والبرلماني الذي قامت به حركة فتح في الحصول على قرارات من البرلمانات والأحزاب بتوصية حكوماتها وبالضغط عليها للاعتراف بدولتنا. كانت هناك، أيضاً، حملة الحصول على عضوية الأمم المتحدة ومنظماتها ومواثيقها، ومن بينها اليونسكو، والمحكمة الجنائية الدولية، والإنتربول، وحملات الإدانة للسياسات الإسرائيلية، وبخاصة تلك المضادة للاستيطان، والمطالبة بمقاطعة منتجات المستوطنات، وتمويل المشروعات الاستيطانية، وتركّزَ الضغط الشّعبي وحراك مؤسسات المجتمع المدني على مقاطعة إسرائيل، ما يستفاد منه في الضغط على الأحزاب والبرلمانات، ومن ثم على الحكومات لتحقيق أهدافنا.

قامت الآلة السياسية والإعلامية والأمنية الإسرائيلية بالتصدي لحراكنا بالعقاب والتنكيل وتدمير البيوت والاعتقال، وأدوات العقاب الجماعي، وقمع حراك الحركة الأسيرة، ولم تفلح في وقف حراكنا.

كما أنها تحركت في الخارج مستخدمة المال والمشروعات والإعلام والأمن والضغط السياسي لاستعادة نفوذها في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. وانطلقنا نحن، أيضاً، في التحرك للحفاظ على مواقعنا وأصدقائنا في مواجهة الهجمة الإسرائيلية، وبدأ حراكنا في تحقيق نتائج إيجابية كان أهمها إلغاء القمة الأفريقية الإسرائيلية في توجو وانضمامها للإنتربول.

إستراتيجية جديدة؟

كان خطاب الرئيس في الأمم المتحدة خريطة طرق لإستراتيجية جديدة قامت بتشخيص واضح لما نعانيه، وللدور الإسرائيلي في مقاومة كافة محاولات الوصول إلى سلام عادل قائم على حل الدولتين. عاد الرئيس إلى الأسباب التاريخية التي أدت إلى النكبة منذ وعد بلفور البريطاني، وعد من لا يملك لمن لا يستحق، ونتائجه الخطيرة، وتواطؤ بريطانياً مع المشروع الصهيوني في ممارسة انتدابها على فلسطين، وإلى قرار التقسيم الذي فرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومعه قرار عودة اللاجئين، ثم عجزت الأسرة الدولية عن تطبيقهما، بما يحمي حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه. عاد الرئيس، أيضاً، إلى انتهاك إسرائيل لشروط عضويتها في الأمم المتحدة التي تطلبت تنفيذ إسرائيل للقرارين 181 و194.

أضاف الرئيس عشرة مطالب من الأمم المتحدة، تشمل العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة زمنية محددة، ووقف النشاطات الاستيطانية، وتوفير الحماية الدولية لأرض وشعب ودولة فلسطين، ومطالبة إسرائيل بالإقرار بحدود 1967 أساساً لحل الدولتين، ودعوة الجميع إلى إنهاء أشكال التعاون كافة مع منظومة الاستيطان الإسرائيلي غير القانونية، أسوة بجنوب أفريقيا. كما تشمل طلباته حث الدول على الاعتراف بدولة فلسطين، وقبول مجلس الأمن بدولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة، واستمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم الاقتصادي والمالي لفلسطين ولمؤسسة الأونروا، وإصدار القائمة السوداء للشركات العاملة في المستعمرات الإسرائيلية.

تشكل الطلبات العشرة برنامجاً لتصعيد الضغط على إسرائيل، ومحاولة لتجنيد الأسرة الدولية للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها واغتصابها واستيطانها لدولة فلسطين. يحتاج هذا البرنامج إلى خطط تفصيلية كتحديد الإجراءات القانونية لمقاضاة بريطانيا عن جريمة وعد بلفور، وللتعامل مع انتهاك إسرائيل لشروط عضويتها بالأمم المتحدة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ومواجهة الفيتو الأميركي ضد عضوية دولة فلسطين، وربط اعتراف دول العالم بإسرائيل بالتزامها بحدود 1967. يكرر الرئيس في خطابه الإشارة إلى نموذج جنوب أفريقيا التي حرمتها الأمم المتحدة، أثناء نظام الأبارتهايد العنصري، من المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة، وجمدت عضويتها في المنظمات الأممية، بل وحرمتها من المشاركة في الألعاب الأولمبية، ثم التزمت معظم دول العالم بمقاطعتها سياسياً واقتصادياً.

القارئ المدقق لبقية خطاب الرئيس يمكنه أن يستشف استمرار برنامج العمل الدولي المقترح

مستنداً إلى حل الدولتين، وإلى استعداد الرئيس لقيادة الجانب الفلسطيني في مفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى حل الدولتين. لكن الرئيس واضح تماماً في مخططه التفاوضي هذا، فالمفاوضات لا تبدأ إلا إذا حُدد هدفها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية التي أُحتُلت العام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية عليها، ولذلك فالخطوة الأولى هي ترسيم الحدود للدولة الفلسطينية، ثم الانتقال على حسم قضايا الحل النهائي، وفي مقدمتها عودة اللاجئين على أساس القرار 194. يتطلب الرئيس أيضاً تحديد المواعيد النهائية للانسحاب ووقف الاستيطان حتى لا يستخدم الوقت لسرقة ما تبقى من أرضنا ومائنا. يرحب الرئيس بالمبادرات السلمية، بما فيها المبادرة الأميركية، ولكنه يحبذ بوضوح المبادرات متعددة الأطراف، كما أنه يُصر على المرجعية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقرارات الدولية، أساساً للتفاوض. كما أن الرئيس يرفض تماماً الذهاب إلى أي حل إقليمي قبل الوصول إلى الحل الفلسطيني أولاً.

يضيف الرئيس التزامه بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية للضغط على إسرائيل، واستمرار الانضمام للمنظمات والمواثيق الدولية، والحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، إضافة إلى استمرار مواجهة الحراك الإسرائيلي الدولي، والاستمرار في العمل لتنفيذ مقاطعة منتجات المستوطنات والاستثمار فيها.

حل الدولتين والتوجه نحو الدولة الواحدة

الرؤية الإستراتيجية وبرنامج العمل على الساحة الدولية لخطاب الرئيس أبو مازن يلتزم بحل الدولتين، كما تم توضيحه أعلاه. لكن الرئيس يلوح بأن للصبر على التطرف الاستيطاني الإسرائيلي ورفض نتنياهو أي حل يستند إلى حل الدولتين، حدوداً، كما أن للصبر على عجز الأسرة الدّولية على فرض الشرعية حماية لشعب فلسطين وحقوقه، حدوداً أيضاً.

يكرر الرئيس رفضه لاستمرار السلطة الفلسطينية بلا سلطة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بدون كلفة. ألم يجمد التنسيق الأمني ويصّر على رفضه لعودته إلا من خلال مراجعة تنفيذ إسرائيل لاتفاقيات أوسلو، ومن بينها امتناع قوّاتها عن اقتحام المنطقة ألف. لكن الرئيس يضيف، وللمرة الأولى علناً وفي الأمم المتحدة، أنه، وفي ضوء هذه الظروف التي يعجز فيها المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بحل الدولتين، أصبح اللجوء إلى حل الدولة الواحدة أمراً قائماً. وقد طرحنا على العالم خيار الدولة الواحدة، الدولة الديمقراطية اللاطائفية من قبل. نحن

مستعدون للعيش معهم في دولة ديمقراطية لليهود والمسلمين والمسيحين، يتساوى فيها الجميع في الحقوق، مع حفظ حرية العبادة للجميع. نقول للعالم: لا يوجد إلاّ حلاّن سلميان: الدولة الديمقراطية اللاطائفية الواحدة على كامل التراب الوطني الفلسطيني لفلسطين التاريخية، أو تقسيم فلسطين إلى دولتين حرتين مستقلّتين؛ أي حل الدولتين. لقد أطلقنا النموذج الأول في العام 1969، وهو النموذج الذي فرضه العالم لإنهاء نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وقد نجح مانديلا في إقناع العالم بأن إنهاء الأبارتهايد العنصري ضد السود، لن يؤدي إلى تمييز عنصري ضد البيض، وهذا ما حدث فعلاً. وطرح مانديلا، أيضاً، أن حرية جنوب أفريقيا لا تكتمل إلاّ بحرية فلسطين. أليس نظام الدولة اللاطائفية الديمقراطية اللاعنصرية هو النموذج الذي تتغنى به أميركا ودول الغرب بشكل عام؟ لماذا تستبعده كحل للقضية الفلسطينية ولإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي؟!

نقول للعالم، في هذا السّياق، إنه إذا أراد لنا استمرار الالتزام بحل الدولتين، فلا بد من حل نهائي على أساس دولتين، ولن نقبل دولة بحدود مؤقتة، ولا دولة في غزة أو الضفة وحدها، وقد أكّدنا للجميع على موقفنا بأننا لن نقبل بالحلول الانتقالية، وبالدولة ذات الحدود المؤقتة، ولن نقبل بمقترح الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وأن تطبيق مبادرة السلام العربية يجب أن يتم دون تعديل، وأن التعاون الإقليمي لا يمكن أن ينجح، بل وأنّ السلام والأمن لا يمكن أن يعمّا المنطقة دون حل للقضية الفلسطينية أولاً. وهذا ما أكدّت عليه القمة العربية التي عقدت في آذار في البحر الميت، ورفضت التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية، فالموقف العربي الرسمي لم يتغير، على الرغم من الصعوبات والتحديات الداخلية التي تواجه الدول العربية والضغوطات الأميركية، وعلينا أن نستمر في العمل حفاظاً على هذا الموقف.

نحن نعلم أن حل الدولة الواحدة لا يمكن تنفيذه الآن، لكنه أمر يضع العالم أمام مسؤولياته، فإما الاستقلال لدولة فلسطين لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود العام 1967، أو الحقوق الكاملة التي تضمن المساواة للجميع على أرض فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر. طرح البديل أمام الأسرة الدولية بالطريقة التي طرحها الرئيس محاولة جريئة للخروج من المأزق التي تريدنا إسرائيل أن نبقى فيه. يقول الرئيس للأسرة الدولية: نعم ... هناك بديل لحل الدولتين الذي تنتهكه إسرائيل يومياً.

الوضع الفلسطيني الداخلي والإستراتيجية الجديدة

لا شك أن أي محاولة لرسم إستراتيجية، تستهدف تغيير معادلات القوى الحالية بيننا وبين إسرائيل، بما يمكننا من تحقيق استقلالنا وتحرير أرضنا من الاحتلال وعودة لاجئينا، يجب أن تستند إلى تحقيق وحدة وطنية كاملة بين شقي الوطن في غزة والضفة. وحدة وطنية تحل الكثير من مشاكلنا، وتتيح لنا فرصة العودة إلى الديمقراطية الانتخابية الدستورية، وتُنهي تشكيك العدو في تمثيل الدولة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية للشعب الفلسطيني كله. وحدة كاملة تقيم دولة واحدة ودستوراً واحداً، تحكمها حكومة واحدة بميزانية واحدة وبمؤسسات واحدة ومجلس تشريعي منتخب، وأمن واحد وسلاح واحد ورئيس منتخب واحد، تلتزم بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وحدة تستند إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية الكاملة على مواصلة النضال الشعبي في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وفي حماية القدس، ومن خلال وحدتنا الوطنية، وإبداع شعبنا للأدوات السلمية الناجعة في مواجهة الاحتلال، وحدة تمكّنا من حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها شعبنا في قطاع غزة والقدس وفي الشتات، وحدة تمكّننا من تصعيد حراكنا الدولي وإبداع أدوات جديدة واستخدامها للضغط على حكومة الاحتلال لتقليص عدم التوازن في القوى، وللتوجه لتحقيق هدفنا في إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على أرضنا المحررة في الضفة وغزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتنفيذ حق العودة على أساس القرار 194، وإلاّ فالذهاب إلى الحصول على دعم العالم للدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني بحقوق متساوية للجميع.

نعم، نحن في حاجة إلى الوحدة الوطنية الكاملة لكي نستطيع مواجهة الاحتلال الاستيطاني، والحفاظ على القدس ومقدساتها، ولكي نستطيع تحرير بلادنا وإقامة دولتنا المستقلة عليها، ولكي نحظى باعتراف العالم بدولتنا، ولكي نستطيع توفير الحياة الكريمة لمواطنينا، ولكي نستطيع تحقيق العودة الكريمة للاجئينا، نحن نحتاج إلى الوحدة لكي نحقق السلام العادل والدائم لنا ولكل شعوب منطقتنا.

طالبنا بحل اللجنة الإدارية التي كانت تجسد الانقسام، وبتمكين حكومة التوافق في غزة كما في الضفة لتقوم بواجباتها كاملة، وبالذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية لتأكيد دور شعبنا في تقرير حكومته ومستقبله، وقد وافقت حماس على هذه المطالب، وانطلقنا جميعاً برعاية مصرية، تعكس وزن مصر ودورها التاريخي والتزامها تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة التي تراها مصر مصلحة فلسطينية وقومية ومصرية، لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام

عـلى الطريـق لتحقيـق الوحـدة الفلسـطينية الكاملـة، وأن نتـوج ذلـك بإحيـاء دور منظمـة التحريـر الفلسـطينية الممثـل الرسـمي والوحيـد للشـعب الفلسـطيني، وأن نعقـد المجلـس الوطنـي تكريسـاً للوحـدة وللشرعيـة الفلسـطينية، وانطلاقـاً إلى الإسـتراتيجية الفلسـطينية الجديـدة.

سـنعمل بجـد وإخـلاص للاتفـاق عـلى إحيـاء وتنفيـذ اتفاقيـات القاهـرة 2011، وعـلى الوصـول لتحقيـق الوحـدة الفلسـطينية الكاملـة. نـدرك أن هنـاك قضايـا قـد تحتـاج إلى وقـت، وأن هنـاك مـا يمكـن تنفيـذه فـوراً، فلننفـذه بإخـلاص، ونبنـي عليـه ثقـة متبادلـة، وإصراراً عـلى تنفيـذ اتفاقـات الوحـدة كاملـة. هنـاك روحيـة جديـدة وإعـلام إيجـابي في الطرفـين، وهنـاك دور مـصري فاعـل نرحـب بـه، ونشـكر مـصر الشـقيقة عـلى دورهـا في دعـم إنهـاء الانقسـام، ومشـاركتنا في الوصـول إلى الاتفـاق وضـمان تنفيـذه.

شـعبنا في غـزة في أعيننـا، ونعـرف تمامـاً احتياجاتـه، وسـنبذل كل الجهـود لتحقيقهـا في إطـار الوحـدة رافضـين تكريـس الانقسـام. نريـد تمكينـاً كامـلاً لحكومـة التوافـق لـكي تقـوم بواجبهـا في تحقيـق الوحـدة، وفي خدمـة أبنـاء شـعبنا، والوفـاء باحتياجاتهـم في الضفـة والقـدس وغـزة.

نريـد اسـتعادة الديمقراطيـة، وتأكيـد ثقـة مواطنينـا في كل مـكان بمشـاركتهم في قراراتنـا ورعايتنـا لمصالحهـم، نريـد إنهـاء الانقسـام البغيـض إلى غـير رجعـة، نريـد الوحـدة الكاملـة لـكي تنمـو قدرتنـا عـلى مواجهـة الاحتـلال الاسـتيطاني العنـصري لبلادنـا، ولـكي نسـتطيع إنهـاءه وبنـاء دولتنـا الحـرة المسـتقلة، ولـكي نعيـد لاجئينـا بمـا يحقـق السـلام الدائـم والعـادل في بلادنـا ومنطقتنـا لنـا ولجيراننـا وللعـالم.

ينتهـي هـذا العـام باسـتعادة الأمـل واسـتمرار التصميـم عـلى تحقيـق أهـداف شـعبنا، لم يكـن عامـاً سـهلاً، ولكنّـه شـهدَ ملحمـة القـدس العظيمـة، ورأى بعـض الانتصـارات في حراكنـا الـدولي، وهـا هـو يشـهد بدايـة العـودة إلى الوحـدة الوطنيـة الكاملـة، علينـا أن نبـذل كل الجهـود لتحقيقهـا، فهـي الطريـق المنشـود للصمـود وللحريـة وللنـصر بعـون اللـه.

الجلسة الثانية

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة

إدارة الجلسة: صلاح عبد العاطي.

كلمة **إسماعيل هنية** ألقاها نيابة عنه **خليل الحية.**

طاولة مستديرة

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

إدارة النقاش: عمر عسّاف.

المتحدثون/ات: نادية سعد الدين، بكر أبو بكر، إبراهيم المدهون، هشام نفاع، جميل مزهر.

مستقبل القضية الفلسطينية بين تحديات الصراع وواقع الانقسام

خليل الحية

تحية لأسرانا البواسل الذين يقبضون على ألمهم، أملاً في الانعتاق من ظلم الأسر والاحتلال.

من الجميل أن يترافق انعقاد هذا المؤتمر مع باقة أمل جديدة لشعبنا الفلسطيني لإنهاء الانقسام. ومن الواضح أن هذا المؤتمر تم تجهيزه خلال استعصاء حالة الانقسام الفلسطيني، لكن اليوم، وبلا شك، أمامنا فرصة كبيرة، وعلينا أن لا نضيعها، ونأمل أن ننجح جميعاً في هذه المحطة.

هناك تحديات تواجه القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، منها أولاً: طبيعة وعقيدة الاحتلال الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين، فهو ليس احتلالاً عابراً، ولا احتلال دولة تأتي لتحل دولة أخرى، إنما هو احتلال إحلالي، يريد أن يطرد هذا الشعب صاحب الأرض، وهذا أحد التحديات التي نواجهها، ولا يمكن أن نواجه عقيدة الاحتلال هذه، إلا من خلال عقيدة أقوى منها، راسخة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني وأبناء الأمة، تكافئ، بل تكون أكبر من هذه العقيدة الزائفة لدى المحتل الصهيوني.

كذلك من التحديات التي تواجه قضيتنا اليوم، الواقع السياسي الممتد من مؤتمر مدريد وحتى اليوم، سنوات طويلة ونحن في حقول تجارب وتفرد في السياسة الفلسطينية. وأنا أستمع إلى كلمة الدكتور نبيل شعث، وهو يتحدث عن جانب واحد من الشعب الفلسطيني، فإنني أرى

مساراً متفرداً يتفرد بالقضية الفلسطينية، ويناقش ويحاور دون اعتبار لأي برنامج أو وجود فلسطيني آخر، وكأن الشعب الفلسطيني كله ذاهب إلى مشروع واحد، هذا المسار هو الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه من مدريد إلى اليوم على مدى 30 عاماً.

من الواضح أن القضية الفلسطينية اقتربت من مرحلة الحسم. فلننظر إلى قناعات المجتمع الدولي، ومن حولنا، في كل قضية. فقبل 30 عاماً، وقبل أوسلو، كان الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يقاوم، ومقاومته مشروعة، ويفعل أي شيء، ولا أحد يصفه بالإرهاب، ولا أحد يشرعن الاستيطان، أو كان يتجرأ أن يتحدث عن قضية اللاجئين باعتبارها قضية خارج سياق الحل. لكن بعد أوسلو وحتى اليوم، من النادر أن يتحدث، حتى بعض الفلسطينيين، عن شرعية المقاومة داخل مناطق الـ 67. وللأسف، حتى مقاومة الاحتلال داخل المستوطنات الكبيرة والعشوائية، أصبحت محل تنديد من قبل الخطاب الرسمي الفلسطيني. كذلك أصبحت قضية اللاجئين اليوم خارج السياق، وعندما نتحدث عنها، فإننا نتحدث على استحياء. عندما نتحدث عن قبول البعض بالتطبيع –وهو الحل الذي ينشده الاحتلال- وهذا، بالنسبة لنا، معناه لا حل، ثم التطبيع مع الاحتلال، أصبحنا، نحن الشعب المحتل، قنطرة أو جسراً للتطبيع بين الاحتلال والعالم العربي والإسلامي.

واليوم المقاومة الفلسطينية الباسلة التي يشارك فيها الأطفال والنساء والفتيات والرجال في الضفة الغربية والقدس، أصبح بعضنا يجرّمها، لذلك، أقول إن الواقع السياسي الفلسطيني من مدريد إلى اليوم، أوصلنا إلى حالة من التراجع، وللأسف حتى خيار حل الدولتين يتلاشى، ونحن أصبحنا ننتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن طور إلى آخر. كنا نتحدث عن حل الدولتين ونرى أنه الحل المقدس، واليوم أصبحنا نتحدث عن خيار الدولة الواحدة، وهذا يعني أنك تعترف بهذا الاحتلال، وأصبحت وإياه شريكين في أرض الأجداد والآباء والمقدسات.

للأسف الشديد، بعض الفلسطينيين جاهزون للتطبيع والتماهي مع كل فكرة تطرح، لأننا لم نستخدم كل عوامل القوة الكامنة فينا كشعب محتل. وحالة الاختلاف في البرامج السياسية تفاقمت حتى أوصلتنا إلى الصراع والقتل والانقسام. منذ اللحظة التي دخلنا فيها الانتخابات التشريعية، طرحنا شعار تعايش البرامج وليس تصادمها، لكننا لم نصل حتى اليوم إلى مرحلة تعايش البرامج واعتماد القواسم المشتركة. وعلى الرغم من الاتفاق على ما لدينا من موروث مشترك وبرامج مشتركة، فإن هذا الاتفاق ليس له أي قيمة، ويتم وضعه على الرف، لأن عقلية التفرد لا تزال قائمة، وهي التي تتحكم بالحالة الفلسطينية.

مـن التحديـات التـي تواجهنـا، أيضـاً، التجاذبـات الإقليميـة في القضيـة الفلسـطينية. فالتدخـل الإقليمـي في القضيـة الفلسـطينية، واصطفـاف البعـض مـع حـل دون سـواه، أو تيـار دون آخـر، والتنقـل بـين الحبـال، كل ذلـك يشـكل أحـد التحديـات التـي تواجـه قضيتنـا اليـوم.

كذلـك هيمنـة التدخـل الـدولي في القضيـة الفلسـطينية لصالـح الاحتـلال، وبخاصـة الـدول الكـبرى المؤثـرة في السياسـة التـي لديهـا انحيـاز كامـل لإسرائيـل. وللأسـف، اليـوم الإدارة الأميركيـة التـي تمثـل محـور ارتـكاز السياسـة الدوليـة بشـكل كبـير، منحـازة انحيـازاً كامـلاً للسياسـة العدوانيـة الصهيونيـة اليمينيـة المتطرفـة، ولا تسـتطيع أن تقـول «لا» للسياسـة الصهيونيـة.

ومـن التحديـات المهمـة، أيضـاً، غيـاب دور المؤسسـة الأم الرائدة؛ البيت المعنوي للشـعب الفلسـطيني؛ منظمـة التحريـر الفلسـطينية، أيـن دورهـا؟ أيـن مكانتهـا؟ غـاب دورهـا لصالـح التفـرد، أو لجهـة مـا، أو لبرنامـج مـن البرامـج، ولم تعـد هـذه المؤسسـة عـلى أهميتهـا، البيـت المعنـوي لنـا جمعيـاً، ولا بـد أن تحتضـن الجميـع، مـع قناعاتنـا الراسـخة بذلـك، لكـن دورهـا غـاب للأسـف. نحـن فشـلنا منـذ العـام 1996 وحتـى اليـوم في أن نعقـد اجتماعـاً واحـداً للمجلـس الوطنـي، ومنـذ العـام 2005 وحتـى اليـوم، نحـن نتحـدث عـن اجتـماع تلـو آخـر، وإعـلان تلـو إعـلان لبحـث تطويـر المنظمـة وتفعيلهـا، لكننـا لم نسـتطع. لمـاذا؟ لأن هنـاك إرادة التعطيـل، وإرادة التفـرد، وإرادة تغييـب المؤسسـة. منظمـة التحريـر تـلاشى دورهـا لصالـح السـلطة تحـت الاحتـلال، وميزانيـة المنظمـة أصبحـت بنـداً مـن بنـود موازنـة الحكومـة الفلسـطينية، ويقرهـا المجلـس التشريعـي. إذن، منظمـة التحريـر الفلسـطينية التـي هـي بيتنـا في الخـارج والشـتات، ويفـترض أن توجـه السياسـة الفلسـطينية، غـاب دورهـا، وأموالهـا التـي كانـت بالمليـارات أصبحـت جـزءاً مـن موازنـة حكوميـة يقرهـا المجلـس التشريعـي في مناطـق السـلطة الفلسـطينية. ومـع مجـيء حركـة حـماس في العـام 2006 إلى السـلطة، اسـتفاق البعـض، وتذكـر أن هنـاك وجهـة مـا تمثلنـا، فاسـتحضرنا المنظمـة!

نحـن شـعب تحـت احتـلال لـه قضيـة، كنـا قبـل 70 عامـاً في فلسـطين كل فلسـطين، اليـوم غـاب التكتيـك في دولـة الـ 67، وأصبـح مـن العيـب لـدى البعـض الحديـث عـن فلسـطين التاريخيـة. أصبحنـا بـدل أن نتحـدث عـن حقـوق الشـعب الفلسـطيني المقدسـة، نتحـدث عـن التنسـيق الأمنـي المقـدس. الفلسـطيني في الشـتات مهمـش، والاسـتعداد للتطبيـع أصبـح قائمـاً وجاهـزاً. مـا يحـدث في المخيـمات الفلسـطينية في لبنـان وغيرهـا أصبـح ماثـلاً. مـا هـي الخطـوات التـي فعلناهـا لتثبيـت المواطـن الفلسـطيني اللاجـئ في الشـتات حتـى يعـود؟ عندمـا تـم وصـف المقاومـة الفلسـطينية، ومـن بينهـا «حـماس»، بأنهـا إرهـاب، لم يخـرج أي عـربي ليقـول إن هـذا مخالـف للأعـراف والقوانـين وحـق الشـعوب في مقاومـة الاحتـلال، بـل خرجـت شـعوب عربيـة وغـير عربيـة تصـف المقاومة الفلسـطينية

بالإرهـاب. في ظـل هـذا التماهـي وعـدم التمييـز مـا بـين الإرهـاب والمقاومـة، مـا هـي خطواتنـا وأفعالنـا لمواجهـة هـذا التطبيـع؟ أمـام هـذه التحديـات الكبـيرة، وأمـام مشروعنـا الفلسـطيني، وأمـام المقدسـات، والحـدود، وحالـة التفـرد، وأمـام كل ذلـك، أنـا أعتـبر أن أمامنـا كشـعب فلسـطيني فرصـاً في مواجهـة هـذه التحديـات، علينـا أن نغتنمهـا ونطورهـا ونعززهـا، ومنهـا:

- شـعبنا الفلسـطيني الـذي يراهـن عليـه، والـذي يتعـرض للمجـازر، ويخـرج مـن بـين الـركام عصيـاً وقويـاً، ويفاجـئ العـالم ويفاجـئ نفسـه بأنـه الأقـوى.

- قـدرة الشـعب الفلسـطيني عـلى اجـتراح واتّخـاذ وسـائل متعـددة في مواجهـة الاحتـلال في كل محطـة مـن المحطـات، ولـو نحـن أفسـحنا المجـال وتعاونّـا مـع شـعبنا في كل ميادين المواجهـة؛ السـياسي، والإعلامـي، والديبلومـاسي، سـنفاجئ العـالم بهـذه القـوة في الداخـل والخـارج. فقـد بـذل جهـد كبـير في المؤتمـر الإفريقـي مـن جهـات متعـددة، وليـس سراً أن نقـول إننـا شـاركنا مـن خلـف الكواليـس في دعـم دول ومنظـمات وأحـزاب، وغيرنـا قـام بذلـك الـدور.

- وجـود كيانـات ودول وتجمعـات مـا زالـت منحـازة للحـق الفلسـطيني، علينـا أن نغتنـم فرصـة التعامـل معهـا.

- هنـاك فرصـة حقيقيـة لإنهـاء الانقسـام. فهنـاك حالـة نضجـت عنـد الجميـع، ونأمـل أن يكـون هـذا النضـج صادقـاً. لا بـد أن نسـتثمر هـذا الأمـل. فمـصر اليـوم عـادت، بـكل قـوة، تمسـك بالملـف الفلسـطيني، وهنـاك بيئـة موائمـة، فنحـن اليـوم، بعـد كل مـا قدمتـه «حـماس» مـن برامـج وقواسـم مشـتركة، واسـتنادا إلى برامـج متعـددة، نعيـش حالـة مـن الأمـل التـي يمكـن أن نبنـي عليهـا، علينـا أن نغتنمهـا جيـداً. وجـود حالـة مـن المـؤشرات لاسـتعداد الأطـراف الفلسـطينية للإيمـان بالشراكـة، هنـاك مـؤشرات خرجـت مـن الرئيـس «أبـو مـازن»، ومـن «حـماس» و«فتـح» ومـن الـكل الوطنـي. لا يمكـن أن نذهـب إلى مواجهـة مـع الاحتـلال دون أن يكـون هنـاك إيمـان بالشراكـة والتفاهـم وبيئـة سياسـية وطنيـة.

ما هي رؤية «حماس» والمسار الذي تعرضه، للخروج من هذه الحالة؟

أولاً. لا بـد أن نتفـق، فلسـطينياً، عـلى الحالـة التـي يمـر بهـا الشـعب الفلسـطيني، نحـن في مرحلـة بنـاء مؤسسـات اقتصاديـة ومجتمعيـة ومدنيـة تحـت سـلطة احتـلال التـي نـأكل ونـشرب منهـا، شـعبنا تحـت الاحتـلال، أنـا أقـول، وحـماس تقـول، إننـا شـعب تحـت الاحتـلال. إذن، مبـاح لهـذا الشـعب أن يواجـه المحتـل بـكل أشـكال المواجهـة، وليـس شـكلاً واحـداً بالمقاومـة

المسلحة، والمقاومة الشعبية، والعمل الديبلوماسي، هذا التوصيف مهم، وهو نقطة الانطلاق، لأن ما بعده يمكن البناء عليه.

ثانياً. الاتفاق على إستراتيجية وطنية جامعة في مراحل العمل السياسي والمقاوم للاحتلال. وأنا أعتقد أن «حماس» ترى أن هناك أرضية توافقية، ولدينا اتفاقيات لا مجال لفتحها والعبث بها. وفي العام 2006، وضعنا وثيقة الوفاق الوطني، ووقعت عليها كل الفصائل الفلسطينية، ويمكن البناء عليها، وبالتالي هي قادرة أن تقود البرنامج السياسي المشترك الموحد، وقد أعلنت حماس مطلع أيار هذا العام قبولها بذلك مراراً، ما يشكل مدخلاً جديداً لعمل إستراتيجية وطنية معاً في هذا السياق، وبرنامج سياسي مشترك، وآليات عمل لكل شيء. لذلك، من الخطأ والمعيب في هذه المرحلة، أن نضع أمام بعضنا البعض، ونحن ذاهبون إلى القاهرة، ألغاماً متفجرة. هناك اتفاق بيننا على سلاح المقاومة، وهو حق مشروع، وسلاح الأجهزة الأمنية الحكومية على الحدود حق للدفاع عن شعبنا. أما السلطة والحكومة فلها أدواتها وأجهزتها، ونحن نريد الفصل الطبيعي بين هذا وذاك.

هناك ضرورة لاستنهاض دور الفلسطيني في الخارج، وما نريده، في هذا السياق، برنامج مشترك له آلياته وأدواته وسياساته لتفعيل العمل الديبلوماسي. نحن نريد لبيتنا المعنوي -منظمة التحرير- أن يجمع الفلسطينيين في الداخل والخارج في قيادة واحدة، وقد اتفقنا مراراً على ذلك، وآن الأوان لأن تمثلنا المنظمة جميعاً.

أما داخلياً، فقد نشأت هناك سلطة تحت الاحتلال، ويجب ألا تكون عبئاً علينا، ولا على المشروع الوطني الفلسطيني كله. لذلك، نريد هذه السلطة بمكوناتها الثلاثة: رئاسة، وحكومة، ومجلس تشريعي، هذه المكونات تدير شؤون السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، على قاعدة خدمة المواطن، وتصليب عُودِه ووجوده، لكن ليس على حساب مستقبل القضية الفلسطينية.

نحن ذاهبون إلى القاهرة، وكلنا أمل أن تنجح هذه الجولة. وأختم بجملة واحدة: من الخطيئة أن يفكر أحد في إفشال هذه الجولة.

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

نادية سعد الدين

تنشط الجهود المصرية، في الوقت الراهن، مجدداً لرأب صدع الخلافات العالقة أمام إنهاء الانقسام الفلسطيني، الممتد منذ العام 2007، عبر جمع طرفي النزاع حول صيغة توافقية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً، خلال مصفوفة المشاهد الحوارية المتوالية التي لم تفضِ إلى نتائج ملموسة حتى الآن، وسط غياب أفق قريب، على الأقل، يشي بدنو إنجاز المصالحة وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

ويسعى التحرك المصري إلى تذليل «العقبة» المستحدثة التي طفت، مؤخراً، على سطح خلاف حركتي «فتح» و«حماس»، حول تشكيل اللجنة الإدارية في قطاع غزة وإجراءات رام الله المتخذة بحقه، لأجل إحراز مقاربة وسطية بين مطلب «حماس» بـ «التزامن» وشرطية «فتح» بـ «الحل» قبل «الحوار» لتمكين حكومة التوافق الوطني من أداء عملها بالقطاع، من خلال ترتيب حوار ثنائي أو شامل محتمل وفق منظور القاهرة، تمهيداً لمعالجة متراكمة التحديات البينية المؤجلة إلى شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، غداة انتهاء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولربما بعده، في ظل شكوك تكتنف أجواء التنفيذ الفعلي، قياساً باتفاقيات سابقة؛ مثل وثيقة الوفاق الوطني، المعروفة «بوثيقة الأسرى» العام 2006، واتفاق مكة العام 2007، واتفاق القاهرة العام 2011، وإعلان الدوحة العام 2012، وإعلان الشاطئ العام 2014، وما بينها من لقاءات ممتدة تستضيفها الساحة المصرية إزاء افتقاد الثقة المتبادلة، وعند الانشغال بالتفاصيل الغائبة عن جلسات الحوار، والمؤجل بحثها لفترات زمنية لاحقة، أو اتخاذ الاتفاق «طوق نجاة» مؤقتاً من المأزق الراهن إلى حين تغير الظروف المصاحبة له، أو استهداف إخضاع أحد طرفيه لرؤية الآخر السياسية، بما سيجعل منه حبراً ورقياً فقط.

وإذا كان «فشل» مساعي إنهاء الانقسام، حتى الآن، بين جانبي الوطن المحتل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمردف بتبعاته القاتمة على مفاصل المشهد الفلسطيني، يأخذ بناصية المحددات الداخلية والخارجية، المتمايزة، وربما المتضادة، والمعطلة لإنجاز المصالحة، إلا أن «نمذجَة» المأزق الفلسطيني الراهن تجسد «قوَلبة» تلك المتغيرات لصالح وضع المعطى الأول في مقدمة مخرجات ما آلت إليه محاولات إعادة بناء الوحدة الوطنية، التي تعد متطلبات إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام وتحقيق الشراكة الفعلية المتكاملة من دعائمها الأساسية.

وفي كلا الأمرين يقع إضرار بالقضية الفلسطينية، لجهة تعميق حالة الانقسام وتكريس مواطن الانفصام الحاد بين الضفة والقطاع المحتلين، والإضرار بأهداف المشروع الوطني في التحرير وتقرير المصير وحق العودة، في ظل مضي الاحتلال الإسرائيلي في نمط عدوانه الثابت ضد الشعب الفلسطيني وتعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته بعيداً عن ضغط المساءلة والعقوبة، إزاء الانحياز الأميركي المفتوح له، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية، وسط المشهد الإقليمي العربي المضطرب.

في ضوء ما سبق، تحاول هذه الورقة البحث في «خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية»، من خلال تناول محددات الوحدة الوطنية، والمسارات المحتملة لمصيرها، والمتطلبات الأساسية لإنجاحها.

محددات إعادة بناء الوحدة الوطنية

إن الأساس في أي تحرك فلسطيني قادم يكمن في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام سبيلاً جمعياً لإعادة بناء الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال، باعتبارها الخيار الفلسطيني الأوحد المضاد للاحتلال، والطارد لانعكاس ملابسات أحداث المنطقة في الساحة الفلسطينية. غير أن القياس إلى مسار ممتد من المساعي واللقاءات والاتفاقيات المتوالية أدخله في دائرة الشك الشعبي الفلسطيني، إلى حين ثبات جديته، نظير محددات داخلية وخارجية متداخلة تقف أمام تحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام، من أبرزها:

أولاً. ألقى الانقسام، بين جانبي الوطن المحتل في الضفة والقطاع، بتبعاته القاتمة على مفاصل المشهد الفلسطيني، فأحدث نقطة تحول وازنة في بنيوية النظام السياسي، تبعاً لإشكاليات نشأته وفق «أوسلو» وليس تتويجاً لنجاح المشروع الوطني في بلوغ غايته بإقامة الدولة، فخلق نظاماً منقوص السيادة ومكبلاً بقيود والتزامات مصحوبة بفشل مساعي عملية السلام، بسبب

التعنت الإسرائيلي، وعدم تمكن السلطة الفلسطينية من إحراز الحقوق الوطنية المشروعة، في التحرير وتقرير المصير وحق العودة.

ولم يكن استمرار الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس» مجرد صراع على تقاسم السلطة فقط، كما يراه البعض سبباً أوحد، وإنما انعكاس لخلاف سياسي عميق، واختلاف بين رؤيتين حول طريقة تناول المشروع الوطني، لم تتمكنا حتى الآن من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبحقه في الأرض المحتلة العام 1948، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان، أو أن يُحسم الأمر لإحداهما، مما أدى إلى «فقدان الاتجاه»، و«ضياع البوصلة» في قيادة المسار الوطني الفلسطيني، وتعارض برنامجي وأسلوبي القيادة في رام الله وغزة، وتكرس أزمة الثقة بين الطرفين منذ «أوسلو»، وصولاً إلى فوز «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي في العام 2006، وسيطرتها على القطاع بعد ذلك بعام، إلى محصلة سلبية أثرت في المشروع الوطني، في ظل استفادة سلطات الاحتلال من استمرار الانقسام لصالح مخططه الاستيطاني التهويدي في الأراضي المحتلة.

وقد حضر المأزق الفلسطيني في اتفاقيات المصالحة المتوالية التي لم تفضِ إلى نتائج ملموسة، حتى الآن، تسهم في رأب الصدع وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة، في ظل الخلافات البينية القائمة بين حركتي «فتح» و«حماس»، وضعف الإرادة الحقيقية للتغيير، وتأثير المتغيرات الخارجية في ثنايا الانقسام.

ثانياً. لا يزال العامل الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في تغذية الانقسام وتعميقه، وعدم حله، بسبب سيطرته على ثلاثة ملفات على الأقل من تلك المطروحة على طاولة الحوار الفلسطيني، وهي: الحكومة، والانتخابات، والأمن، وقدرته على تعطيلها وإفشالها، وبسبب استفادته المثلى من استمرار الانقسام لمتابعة مشروعه الاستيطاني التهويدي في فلسطين المحتلة، والركون إلى واقع القطيعة بين الضفة والقطاع للتدليل على ما يدعيه أمام المجتمع الدولي من مزاعم عدم وجود شريك فلسطيني، وانتفاء ركائز إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة على حدود 1967، خلافاً للمسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة.

تشكل الوحدة الوطنية الفلسطينية مصدر قلق إسرائيلي وازن لما من شأنها كسر الأمر الواقع الحالي الذي يحرص الاحتلال على استمراريته في الأراضي المحتلة، وعرقلة مشروعه في الضفة الغربية التي يريدها مقسمة الأوصال بين «دولة» زهاء 631 ألف مستوطن، وحكم ذاتي فلسطيني محدود ضمن منطقتي «أ» (تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة) و«ب» (سيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية)، وفق تصنيف «أوسلو»، وذلك غداة إخراج القدس من

مطلب التقسيم، وقضم المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967، فيما تمتد «البقعة» الخارجة عن يده المحتلة ضمن «كانتونات» غير متصلة جغرافياً، لتشكل، مع مساحة قطاع غزة، قوام الكيان الفلسطيني المستقبلي، وفق الرؤية الإسرائيلية، الذي لا يخرج بالنسبة إليها عن إطار حكم ذاتي معني بالشؤون المدنية للسكان، باستثناء السيادة والأمن الموكولين إليه.

ويتماهى «الفيتو» الأميركي مع المحدد الإسرائيلي ضد المصالحة الفلسطينية، إلا إذا جاءت ضمن شروط معينة تساعد على إحياء العملية السلمية، واستئناف المفاوضات، وذلك لدرء خطر الوحدة الفلسطينية على المخطط الإسرائيلي- الأميركي في فلسطين المحتلة، واستهداف زعزعة قدرة التأثير الفلسطيني المنقسم، جغرافياً وسياسياً، على مسار القضية إقليمياً ودولياً، وإضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحصيل الحقوق الوطنية في التحرير وتقرير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، فضلاً عن تبعات مشاركة «حماس» في الحكومة، وانضوائها في إطار منظمة التحرير، مع استمرار رفضها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبوجوده، وبالاتفاقيات الموقعة معه سابقاً.

ثالثاً. يشكل المشهد الإقليمي العربي المضطرب، منذ العام 2011، محدداً معتبراً لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية، في ظل انشغالات الدول بأزماتها وقضاياها الداخلية، وبصد محاولات التدخل الخارجية المضادة، مما يجعلها غير مؤثرة، آنياً على الأقل، في تقديم الدعم والنصرة المطلوبين للفلسطينيين، خارج سياق المواقف التضامنية. فيما تحتاج عملية التغيير والإصلاح المنشودة، وعودة الاستقرار للمنطقة، إلى سقف زمني، يقدره خبراء بقرابة 5 – 7 سنوات على الأقل، وأحياناً عشر، ليصار بعدها إلى عقد الآمال في دعم حقيقي ومؤثر للقضية وللشعب الفلسطيني، بما يمنح الاحتلال فرصة كافية لتعميق الخلل القائم لصالحه.

ولكن في المحصلة؛ فإنه لا نصير لحركتي «فتح» و«حماس» سوى المظلة الوطنية الفلسطينية، عبر توفر الإرادة والجدية الحقيقية لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية المضادة، بدعم عربي إسلامي، لعدوان الاحتلال المتواصل ضد الشعب الفلسطيني.

مسارات محتملة

تتداخل المفاعيل، الداخلية والخارجية المتمايزة، وربما المتضادة، في أجواء المصالحة وإنهاء الانقسام، وبالتالي مساعي تحقيق الوحدة الوطنية، حد الاحتمالات المفتوحة لمصيرها، التي تجب في باطنها سيناريوهات: إما النجاح، أو الفشل، أو «التفاهم المؤقت» أو «التكتيكي»، في

ظل المتغيرات المتباينة والأحداث الجارية في المشهد الإقليمي العربي والدولي. وهي كما يأتي:

أولاً. نجاح مساعي إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، إذ يعد إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام المتطلب الأساسي لإعادة بناء الوحدة الوطنية، في حال توفر الإرادة الحقيقية عند حركتي «فتح» و«حماس» ضمن إطار جمعي وطني، وبدعم عربي إسلامي، لضمان نجاحها وديمومتها، إزاء مفاعيل المشهد الإقليمي العربي المأزوم، وانشغال الدول بقضاياها الداخلية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، بما قد يسهم في تنفيذ خطوات المصالحة، بحسبانها مصلحة وطنية عليا، في ظل إدراك خطورة المأزق الفلسطيني الراهن، وعدم تحقق قدرة الصمود أمام العدوان الإسرائيلي، المدعوم أميركياً، إلا بالوحدة الوطنية، أسوة بتنفيذ الخيارات الإستراتيجية للمرحلة القادمة، ومنها استكمال المسعى الأممي، وتعزيز المقاومة الشعبية، والتحرك الديبلوماسي تجاه الاعتراف بفلسطين «دولة كاملة العضوية» في الأمم المتحدة، عقب الاعتراف بها «دولة مراقب»، غير عضو، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

إن المضي قدماً في تشكيل الحكومة يخلق أجواء الثقة بين الطرفين، ويعزز المصداقية والجدية في تنفيذ المصالحة بين صفوف الشعب الفلسطيني، كما يهيئ المناخ المناسب لإجراء انتخابات في ظل وحدة وطنية. فيما يشكل الصف الفلسطيني الموحد دعامة مضادة للمساعي الأميركية الإسرائيلية في فرض «تسوية» مجزوءة لا تخرج عن إطار الحكم الذاتي الفلسطيني، وفق منظور الاحتلال، مقابل تقديم «التسهيلات الاقتصادية» للفلسطينيين، في إطار «الحل الإقليمي»، بما يشكل تصفية للحقوق الوطنية الفلسطينية.

ثانياً. فشل المساعي، وهنا تختلف المحصلة النهائية لهذا الاحتمال عن سابقه، ولكنها قد تناظره هدفاً، إذ إن غلبة تعثر حوار المصالحة على هدفه الأساسي تؤدي إلى فشله، رغم توفر الأجواء الجادة المواتية لإنجاحه، وذلك عند الانشغال بالأدوات الفنية للتطبيق، وبروز الخلافات العالقة، واستهداف طرف لإخضاع الآخر سياسياً، مما يؤدي إلى عرقلة مساره.

وقد يبرز الشد هنا عند مشاورات الحكومة القادمة، أو إجراء الانتخابات، فيما تظل قضية التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الفلسطينية والاحتلال برأسها الثقيل على أفق أي تحرك لتحقيق المصالحة، عدا عن مطالبة «حماس» بإبقاء سلاح المقاومة دونما مساس، مع دمج أفراد الشرطة والأمن في قطاع غزة ضمن إطار الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة.

كما يقف تباين البرنامج السياسي حجر عثرة عند الإيغال بعيداً في تطبيقات لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير، التي تستهدف دخول حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تحت

مظلتها، في ظل غياب الأرضية السياسية المشتركة بين حركتي «فتح» و«حماس»، من دون أن تسهم وثيقة «المبادئ والسياسات العامة» الرسمية لحركة «حماس»، التي أعلنتها في الأول من أيار (مايو) الماضي بالدوحة، في تقريب حدود المسافة البعيدة بينهما، رغم غلبة اللغة السياسية الأقل تشدداً على خطابها العقيدي الأيديولوجي، مع الحفاظ على الثوابت المحتكمة إلى محددات المرجعية الإسلامية، بعيداً عن ضغط اللحظة وحراجتها، وذلك حينما خلت من مفردات شكلت أساس ميثاق الحركة، الصادر في العام 1988، لصالح الاقتراب من مضمون برنامجها الذي خاضت به انتخابات المجلس التشريعي العام 2006 تحت قائمة «التغيير والإصلاح»، بما يعكس الاستجابة الملحة للمتغيرات والأحداث الجارية في المشهد الإقليمي العربي المضطرب منذ سبع سنوات تقريباً.

ويدخل في هذا السياق تباين منظور الحركتين حيال تفسير بنود اتفاقات المصالحة المتوالية، والمغزى المستفاد من مضمونها، فبينما ترى «فتح» أن حكومة الوفاق الوطني ستكون «ملتزمة بالتزامات السلطة والاتفاقيات الموقعة وبالبرنامج السياسي الذي أقرته مؤسسات منظمة التحرير»، ما يعني الالتزامات المبرمة مع الكيان الإسرائيلي والاعتراف به، فإن ذلك الأمر «مرفوض كلياً» بالنسبة إلى «حماس»، التي تجد في الحكومة «مرحلة انتقالية لأداء مهام معينة وفق سقف زمني متفق عليه مسبقاً».

هذا الخلط في الرؤى قد يقدر له التغلغل في مفاصل عمل الحكومة ومسارها القادم عند الاحتكام إلى سياسة خارجية متباينة، وجدت حضورها، قبل تشكيلها، في موقف الطرفين المتغاير من أحداث ومتغيرات المنطقة، لا سيما حيال مصر وسورية، وهو أمر لم يتوقف عند حد التباين الثنائي، وإنما أصاب صفوف الحركة الواحدة، حيث الخلافات الداخلية في «فتح» التي تفاعلت حدتها مؤخراً عندما دخلت علاقة الجذب المتبادل بين الرئيس محمود عباس والقيادي المفصول من الحركة، النائب محمد دحلان، منعطفاً حاداً أنذر بنفق «انقسامي» آخر في الساحة المحتلة ما لم يتم تطويقه داخلياً، بينما ترك حراك التغيير العربي ندوبه في «حماس»، وجعلها تدفع أثمان التنقل بين محاوره السياسية المتغايرة، تزامناً مع خلافات داخلية أبرزت خطاباً متمايزاً بين قيادتي «الداخل» و«الخارج» مس موقفها من إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي وحراك التغيير والمصالحة، فضلاً عن تعثر الإمداد المالي الخارجي، حد الانقطاع حيناً، عن قطاع غزة المحاصر إسرائيلياً.

بيد أن إرهاصات المواقف السياسية ستترك ذيولها اللاحقة عند احتساب العلاقة مع مصر تحديداً، نظراً لمكانتها المركزية الإستراتيجية في المنطقة، ودورها المهم في مفاعيل القضية

الفلسطينية ورعايتها لملف المصالحة وموقعها كظهير إستراتيجي لغزة، حيث تسعى «حماس» إلى ترميم علاقتها المتوترة مع القاهرة، التي تستضيف حالياً لقاءات ثنائية معها، وجلسات بين الحركة و«التيار الإصلاحي الفتحاوي»، تيار دحلان، في إطار التفاهمات الثنائية الأخيرة التي تستهدف، وفق «حماس»، «تحقيق المصالحة المجتمعية الوطنية، وإنقاذ الوضع المتدهور في القطاع»، التي لم تجد استحساناً كبيراً عند حركة «فتح»، والسلطة الفلسطينية، التي ينتابها القلق من تداعيات «المصالحة» الحمساوية الدحلانية، إن جاز التعبير، على الوضع في الساحة الفلسطينية المحتلة، في ظل ما يتردد من وجود ما يسمى «مشروع دولة غزة»، وهو الأمر الذي نفته «حماس».

ولأن محددات المصالحة المضادة لا تزال، فيما يبدو، تشكل ضغطاً ثقيلاً غير متوازن مع عوامل راهنة تساعد على إنجاحها، والدفع باتجاهها، وفي مقدمتها العامل الإسرائيلي، ولأن الأجندة الفلسطينية حافلة بمشاهد تصافح الطرفين أمام عدسات الكاميرا في آخر سبع سنوات عجاف من جدية نفاذها، فإن الشكوك تغلب على مصير أي حوار قادم للمصالحة، بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث والمتغيرات الجارية في المنطقة.

ثالثاً. مسار التفاهم «المؤقت» أو «التكتيكي»، بحيث يشكل كل من حوار المصالحة واستلال الاتفاق «طوق نجاة» مؤقتاً إلى حين تبدل الظروف والمعطيات المصاحبة له، في ظل غياب الإرادة الحقيقية لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام. بمعنى أن يشكل مأزق حركتي «فتح» و«حماس» الحاد، والأحداث الجارية في المنطقة، وليس الوحدة الوطنية، دافعاً أساسياً للذهاب نحوه «تكتيكياً»، وذلك لاستخدامه من قبل السلطة الفلسطينية كورقة مناورة للرد على التعنت الإسرائيلي، في ظل الجهود الأميركية الحالية لاستئناف مفاوضات السلام، ورسالة ضغط بوجود خيارات أخرى إذا لم تتم الاستجابة لمطالب وقف الاستيطان والالتزام «بحل الدولتين» والاحتكام لمرجعية العام 1967، لضمان نجاح المفاوضات، فضلاً عن محاولة توظيفه كبديل عن تفاهمات «حماس» ودحلان، التي لم تجد استحساناً كبيراً لدى السلطة، مقابل استهداف «حماس» فك الحصار الخانق، وتخفيف وطأة الأوضاع المعيشية المتدهورة في القطاع، وتحسين علاقتها مع مصر، والانفتاح على العالم الخارجي.

بيد أن اتفاقاً من هذا النوع يستهدف إدارة الانقسام فقط، وليس العمل على إنهائه، ويكرس مفاصله في الساحة المحتلة، ويتسبب في نزع ثقة الفلسطينيين بقيادتهم وتجاه الحركتين معاً، ويعطي مجالاً أكبر للضغط الأميركي تجاه انتزاع تنازلات من القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات، بينما يمضي الاحتلال في عدوانه الثابت بين ثنايا الانقسام الفلسطيني.

متطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

يعد إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام المتطلب الأساسي لإعادة بناء الوحدة الوطنية، في حال توفر الإرادة الحقيقية عند حركتي «فتح» و«حماس» ضمن إطار جمعي وطني، وبدعم عربي إسلامي، لضمان نجاحها وديمومتها.

ويشكل أس الشراكة الوطنية الكاملة دعامة لمتطلب الوحدة ضمن آليات محددة تضمن نجاحها، وذلك عبر استعداد حركة «حماس»، فعلياً، للتخلي عن سيطرتها على قطاع غزة، وتمكين حكومة الوحدة الوطنية، المنشودة، من أداء عملها على كامل أراضي الضفة والقطاع، مقابل قبول حركة «فتح» بالشراكة الحقيقية في منظمة التحرير، مع كافة القوى والفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بما يستدعي إعادة تفعيل وبناء مؤسسات المنظمة لضمان انضواء مختلف التوجهات السياسية تحت مظلتها، وفق أسس وطنية وديمقراطية توافقية، والاتفاق على برنامج سياسي موحد وواضح تكون مرجعيته المنظمة، في مرحلة التحرر الوطني ضد الاحتلال، ولتحقيق أهداف الاستقلال وتقرير المصير وحق العودة.

ويستقيم ذلك مع ضرورة التوافق الوطني، في إطار الشراكة المتكاملة، على قرار السلم والحرب، باعتباره مسؤولية جمعية مشتركة، تزامناً مع إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتوحيدها، عبر دمج أفراد الشرطة والأمن في قطاع غزة ضمن نطاق الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، مع وضع إستراتيجية وطنية موحدة تأخذ بكافة أشكال المقاومة ضد الاحتلال في مرحلة التحرر الوطني، بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة والمحاور الإقليمية المضادة، لصالح المصلحة الوطنية العليا.

ويزيد من ذلك حيوية عدم الارتهان إلى المسار التفاوضي، الممتد زمنياً من دون تحقيق تقدم في إحراز الحقوق الوطنية الفلسطينية في التحرير وتقرير المصير وحق العودة، بينما المسعى الأممي، رغم أهميته، لن يقيم الدولة، ولن يضمن انضمامها إلى الأمم المتحدة، ولن يضيف الكثير من الامتيازات المتحصلة راهناً لمنظمة التحرير، كما سيكون مجرد قرار آخر غير ملزم للاحتلال، خلا ما تفرضه يده المحتلة من وقائع استيطانية مغايرة ضمن المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ضمنها، في ظل غياب الكيانية الوطنية السيادية والمستقلة، وتكريس الانقسام، وتفتت التجمعات السكانية بفعل الاستيطان والطرق الالتفافية والجدار العنصري والانفصال الجغرافي بين الضفة والقطاع.

ويدخل في هذا السياق ضرورة إعادة النظر في دور السلطة الفلسطينية ووظائفها والتزاماتها واتفاقياتها مع الاحتلال، والمضي قدماً في تشكيل حكومة وحدة وطنية لخلق أجواء الثقة

وتعزيـز المصداقيـة والجديـة في تنفيـذ المصالحـة بـين صفـوف الشـعب الفلسـطيني، وتهيئـة المنـاخ المناسـب لإجـراء الانتخابـات العامـة، شريطـة أن تكـون دوريـة، في ظـل وحـدة وطنيـة، ووفـق قيـم الديمقراطيـة والشـفافية والمسـاواة وضـمان الحريـات الأساسـية.

وفي المحصلـة: إن السـعي الفلسـطيني لإنجـاز المصالحـة وإنهـاء الانقسـام سـبيلاً جمعيـاً لإعـادة بنـاء الوحـدة الوطنيـة[يشـكل عنـصراً رئيسـياً في المكـون السـياسي الفلسـطيني، وأسـاً حيويـاً في مرحلـة التحـرر الوطنـي مـن نـير الاحتـلال، إلا أن ذلـك يتطلـب إرادة سياسـية فلسـطينية جـادة، بدعـم عـربي إسـلامي، لتحقيـق مـا يفـوت عـلى الاحتـلال فرصـة تعميـق الخلـل القائـم في الأراضي المحتلـة لمصلحتـه، ومـا عـدا ذلـك؛ فـإن المحـددات الداخليـة والخارجيـة المتضـادة سـتغلب عـلى أي أفـق للمصالحـة.

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

بكر أبو بكر

مـن الصعـب السـير في طريـق زلـق أو مـليء بالمطبـات، وهـذا سـمة طريـق الوضـع الداخـلي الفلسـطيني اليـوم، فالمزالـق الداخليـة تـكاد تطغـى، فتؤثـر عـلى فكـرة النضـال نفسـها، وفكـرة بنـاء الدولـة، حيـث يظهـر جليـاً تناقـض فكـرة السـلطة والمقاومـة، عـلى الرغـم مـن بعـض التنظـيرات التـي تقـول إن البنـاء والنضـال يمكـن أن يسـيرا جنبـاً إلى جنـب، إلا أن الحقيقـة مغايـرة.

منـذ قـرار حركـة «حـماس» اللحـاق بركـب السـلطة بالقـوة عقـب الانقـلاب (الحسـم العسـكري) العـام 2007، فقـد اتجهـت إلى جعـل أولوياتهـا نحـو الإمسـاك، بقـوة، برقبـة السـلطة وتمكينـه، مـا أثـر، بطبيعـة الحـال، عـلى فكرتهـا النضاليـة التـي تبنتهـا منـذ العـام 1988، فخفتـت نـبرة الفعـل النضـالي الميـداني نتيجـة الهـدوء المتفـق عليـه مـع الإسرائيليـين عـلى حـدود غـزة، وإثـر حـروب ثـلاث مدمـرة.

لحقـت «حـماس» بركـب السـلطة، وحافظـت عـلى حالـة الهـدوء عـلى الحـدود مـع الجانـب الإسرائيـلي، وشـكلت نظامـاً إداريـاً منفصـلاً بنواحيـه التشريعيـة، والقانونيـة، والتنفيذيـة، وبخاصـة الأمنيـة. ولمزيـد مـن الإمسـاك بزمـام السـلطة عامـة، خطـت خطـوة كبـيرة باللحـاق بحركـة فتـح ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية؛ وتمثـل ذلـك بوثيقـة «حـماس» الجديـدة.

رد الشبهات

اسـتطاعت «حـماس» الرسـمية، أو التيـار العـام عـلى الأقـل، أن تقـدم نفسـها بشـكل يُبعـد عنهـا «شـبهة الإرهـاب»، وشـبهة الانتـماء للتنظيـمات الإسـلاموية المتطرفـة، وشُـبهة «اللاسـامية»، وشـبهة

السعي إلى تدمير «إسرائيل»، بل تخطت الكثير من التوقعات بمحاولات حذرة لفصل الديني عن السياسي داخل الوثيقة التي خلت من الاستخدامات الدينية إلا قليلاً، على عكس ما كان في الميثاق الذي لم يستطع أن يقدم مادة ما إلا مستنداً لفهم محدد للنص الديني، كما لم تتعرض للربط مع «الإخوان المسلمين»، إلا أن الوثيقة لحقت بالمضمون السياسي بما توصلت له الثورة الفلسطينية منذ 40 عاماً فيما يتعلق بالأولويات، والنظرة للصراع، ومفاهيم الحل السياسي.

«حماس» باعتبار أن لها من الثقل الوطني ما لا يمكن إغفاله في مقابل حركة فتح، حققت 3 أهداف رئيسة بمسلكها الجديد؛ أولها أنها أثبتت قدرة على إدامة نظامها السياسي/الأمني في غزة في مقابل اعتداءات الإسرائيليين وحصار العالم، وأثبتت، في الإطار ذاته، تمسكها القوي بحكم غزة بأي ثمن.

أما الهدف الثاني، فهو قدرتها على تأجيل أو تقليص أو تأخير أولوية (العمل العسكري)، والأهم من التأجيل هو القدرة على إقناع عناصرها بصحة التوجه نحو «السلطة» على حساب البندقية.

أما ثالثاً، فـ«حماس»، وعبر الوثيقة، ردت الشبهات ولو نظرياً، وبدت تنظيماً وطنياً ديمقراطياً، بل وعلماني «بشكل جزئي».

ارتباك حركتي «فتح» و«حماس»

إن فهم الارتباك في حركة «حماس»، وهي الجديدة في المشهد السياسي الفلسطيني، لا يعني فك «الارتباط» عن صورة المشهد في الاتجاه الآخر، والمقصود بما يحصل في حركة «فتح»، وهي التنظيم الرئيس في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إن التعرض لجحيم القصور والارتباك، يمكن ملاحظته فيما أشرنا إليه متعلقاً بـ«حماس» التي لحقت، بكل ما ذكرناه من «سلبيات» أو «إيجابيات»، بحركة فتح.

في ظل المزالق الوطنية، والارتباك، والمطبات التي تعاني منها الحركة الوطنية عامة، نرى تشكك السياسات أو ضعفها، ونرى ضعف الصلة مع الجماهير، وتقدم الجماهير على القيادة، وتعملق السلطة على حساب الفكر، والفعل النضالي، ونرى الانفصال والانقلاب والتجزئة الوطنية متعملقة للدرجة التي نحتاج معها لجعل الوضع الداخلي هو الأولوية للانطلاق للملفات الأخرى.

الإيمان والإرادة والقرار

إن متطلبات الوحدة الوطنية بعد أكثر من عشر سنوات عجاف من الانقلاب والانقسام، تحتاج إلى الإيمان بضرورة تجاوز الانقسام، وإرادة لتحويل هذا الإيمان إلى قرار، وهذا هو المطلوب من حركتي «فتح» و«حماس». فإن افترضنا وجود الإيمان أو القناعة، فإننا لا نجد الإرادة، وإن نظرنا إلى الاتفاقيات على أنها قرارات، فإن عدم التنفيذ لهو دلالة على غياب الإرادة.

إن «التيار الثالث»، أو المساحة الوطنية التآلفية التي تمتد أفقياً وعمودياً داخل الفصائل ذاتها، ومنظمات المجتمع المدني، هو تيار سياسي تغييري، من المتوجب العمل فيه -دون الإضرار بالأطر القائمة- ومعه لتكثيف الإرادات نحو التغيير في كل الأطر. وبهذه الأداة الفكرية/التغييرية، قد نستطيع أن نتقدم إلى الأمام.

إن الوحدة الوطنية، على فرضية وجود القناعة والإرادة والقرار لدى الجميع، تتطلب الاتجاه نحو تبني أمور ثلاثة هي:

- اعتماد وثائق المصالحة، وبخاصة «لجنة تفعيل المنظمة» العام 2005، ووثيقة الأسرى، واتفاق القاهرة 2011، ورعاية الجامعة العربية رعاية كاملة مع التيار الثالث.
- الاتفاق على البرنامج السياسي الوطني العام، وعلى الميثاق الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على احترام الدستور والقانون والدولة المدنية، وأسس الشراكة في ظل الانتخابات، واعتماد الديمقراطية والدورية والتبادلية بوضوح.
- عقد المجلس الوطني الفلسطيني، ولن أشير هنا إلا إلى الخيارات التي يطرحها مركز مسارات، التي أراها مناسبة للبحث والتقبل أو التعديل من القيادة السياسية -في ظل توفر الإيمان والإرادة والقرار- ما بين النظر بمنطق الشراكة، وليس الفصل أو الاستئثار أو الإقصاء، وهي الخيارات المشار إليها بين عقد المجلس على ما هو عليه بمن حضر، أو بالتغييرات اللازمة بالعضوية، وبتمثيل الفصائل خارج المنظمة ولو جزئياً، أو بعقد مجلس جديد كلياً.

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

إبراهيم المدهون

تتناول هذه الورقة خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية، وتسلط الضوء على العوامل التي أعاقت وتعيق الوحدة من جهة، ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الفلسطينية من جهة أخرى.

أولاً. مقدمة في نقاط:

- ربما كلمة الوحدة هي الأكثر شيوعاً وتركيزاً في التراث الثوري الفلسطيني، والأكثر نداء ومطالبة، وهذا ناجم عن أمرين: مدى الحاجة إلى وحدة حقيقية، وفي الوقت نفسه؛ فقدان الوحدة الكبير في السلوك والممارسة العملية.
- يبدو أن الشعب الفلسطيني أدرك، منذ البداية، أن نقطة ضعفه تكمن في هذا التشتت المتردي، وغياب العمل المشترك والمتكامل.
- ربما يكون أحد أهم أسباب غياب الوحدة، المفهوم الخاطئ لهذا المعنى؛ فالوحدة لا تعني الانصهار في توجه واحد، والعمل بشكل متطابق، وتبني سياسات وأفكار وأيديولوجيات واحدة، فهذا الفهم هو من أكثر الأسباب التي عززت الفرقة وعقّدت الوحدة، وباعدت بين الأطراف، فليس مطلوباً من فتح أن تصبح «حماس»، واليمين يتحول إلى يسار، ولا أن نتبنى جميعاً سياسة الكفاح المسلح، أو أن نندفع جميعاً إلى عملية التسوية لكي نكون موحدين.

- ربما الوحدة تعني لنا أن يبقى كل منا على حاله وأسلوبه وأفكاره ولونه ومجاله ووفق إستراتيجيته، مع احترام الآخر، وعدم التعدي عليه، وحفظ مكانة ودور بعضنا البعض، وبناء نظام نحتكم إليه ونتمسك بحده الأدنى؛ يتضمن دستوراً أو برنامجاً يحفظ لكل ذي حق حقه.
- منظمة التحرير كانت فرصة واضحة لإظهار كيانية فلسطينية موحدة، وقدمت نموذجاً فرض نفسه إقليمياً ودولياً، وحققت اختراقات في تعزيز الهوية الفلسطينية، وإبراز حق الفلسطينيين والحفاظ على مطالبهم، وإبقاء جذوة الصراع محتدمة، ومنعت الذوبان الفلسطيني، إلا أنها لم تتطور، وبقيت هياكلها جامدة، وتم احتكارها، ولم تواكب تغيرات المجتمع الفلسطيني ومتطلباته السياسية، فأضحت، على حالها اليوم، من موانع الوحدة، ومعرقلها، بعدما كانت من روافدها.
- لا شك أن الشعب الفلسطيني مجزأ بسبب ظروف تاريخية وسياسية فُرضت عليه؛ أهمها النكبة، والتهجير، والتشتت، وهذا أحد عوامل ضعف الفلسطينيين بشكل عام، وفي أماكن تواجده المختلفة بشكل خاص.
- إسرائيل عمدت إلى التعامل مع الفلسطينيين كمشتتين ومجزَّئين، كخيار أفضل لها وأقل تكلفة؛ أي أنه من الأسهل لإسرائيل أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني كأجزاء، بدل التعامل معه ككيان واحد.
- هناك اعتقاد فلسطيني جمعي بعجز العالم العربي عن تحرير فلسطين، أو المساهمة في بناء وحدة فلسطينية متكاملة، ولا يوجد حرص عربي على كيانية فلسطينية موحدة.
- لدى الفلسطينيين عيب جمعي، أيضاً، يتمثل في تركيزهم على الفوارق والاختلافات رغم قلتها، وإهمالهم التشابه والمرتكزات الوحدوية، وانكفاء أحزابهم وحركاتهم السياسية نحو ذاتها ومصالحها الخاصة والحزبية على حساب المصلحة الوطنية العامة.

ثانياً. العوامل التي أعاقت وتعيق الوحدة

طريق الوحدة ربما بات معروفاً، وخريطته واضحة، ولكن ما هي العوامل التي تحول دون بناء وحدة فلسطينية حقيقية متكاملة؟!

- الاحتلال الإسرائيلي: ما دام الاحتلال موجوداً، سيبقى يحاول منع أي وحدة فلسطينية، وكما أسلفنا فهو يفضل التعامل مع أجزاء فلسطينية متفرقة إن كان عسكرياً أو سياسياً.

- غياب البرنامج الوطني المتفق عليه: طالما هناك عجز في بناء برنامج وطني متفق عليه، يحمينا جميعا وينظم ثورتنا وسلطتنا وعلاقاتنا الداخلية والخارجية، ويسيّر آليات اتّخاذ القرار، فسنستمر في هذه الحالة من التشتت والانقسام.
- المصالح الخاصة والفئوية: هناك من اختلطت مصالحهم الشخصية بواقع الانقسام والتشتت، وينظرون إلى المصالحة والوحدة على أنها خطر على كينونتهم. وللأسف، تجدهم في مواقع متقدمة من القرار، أو في مفاصل عمل قادرة على إرباك أي توجه وحدوي.
- العامل الإقليمي والدولي: نحن جزء من الانقسامات والصراعات العربية، كما أن امتداد هذه الصراعات يؤثر على الواقع الفلسطيني، وهناك عوامل جذب مختلفة ومتعاكسة، كما أن الواقع الدولي الذي يفرّق بين فلسطيني وفلسطيني، ويفرض مسارات، ويضع شروطاً للقبول، يمنع توحد الشعب الفلسطيني.

ثالثاً. متطلبات الوحدة الفلسطينية

بناء على ما تقدم، وللوصول إلى وحدة حقيقية بناءة قادرة على الاستمرار، يتوجب علينا التالي:

- امتلاك البرنامج السياسي على أرضية القواسم المشتركة المستندة إلى الثوابت الوطنية، وعمادها الحقوق.
- إعادة بناء منظمة التحرير بالشراكة، ودون استثناء أي فصيل أو قوى قادرة على إيجاد موقع لها عبر نضالها أو الانتخابات.
- عدم تفرد فصيل بالقرارات والخطوات المتخذة في المنظمة، وعدم استئثار أحد الفصائل بها، وتحقيق المبدأ الديمقراطي في التعامل بين الفصائل المنتمية لها، ونشاطاتها وقراراتها المتخذة وتنفيذها، وحل كافة الخلافات والتعارضات بين الفصائل في إطار المنظمة.
- إجراء انتخابات دورية محلية وتشريعية ورئاسية ومجلس وطني، فالأساس الاستناد إلى الشعب وتوجهاته، والأخذ برأيه في القضايا المفصلية. ويظل الشعب هو الملهم الأساسي والرئيسي وصاحب الشرعية والتوجه، وتحقيق التلاحم بين الشعب وممثليه.
- عدم التورط في صراعات المنطقة المذهبية والسياسية.
- تعزيز الهوية العربية للشعب الفلسطيني، وأن تكون الوطنية فوق الحزبية.

خيارات ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية

هشام نفاع

جرى الترتيب لهذا المؤتمر قبل الأحداث الكبيرة الجارية الآن على الساحة الفلسطينية بشأن المصالحة، وأنا هنا أتساءل: هل سيختلف شيء لو لم تبدأ هذه الجولة من محاولات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة؟

هناك على الأقل مسألتان لن يختلف فيهما الوضع مطلقاً؛ الأولى، وهي الأهم: حالة الانقسام هي خسارة فلسطينية 100 %، وهي ربح صافٍ للاحتلال. هذه الفرضية لا تزال سارية المفعول، وإذا لاحظتم الصمت الإسرائيلي القصير مع بدء التحركات، الذي أعقبه بداية عاصفة بدءاً من إرسال الوزير بينيت، الذي صرح بأن هذه ليست مصالحة، وإنما انضمام «أبو مازن» إلى الإرهاب (حسب تعريفهم)، وفي اليوم نفسه لحقه نتنياهو، وقال ضمن ما قال «نرفض مصالحة على حساب وجودنا». وهنا أقترح أن تتم قراءة هذا الرد الإسرائيلي بدقة وتمعن.

يعكس الموقف الإسرائيلي خطورة ما يجري فلسطينياً، حينما تبدأ خطوات جدية وملموسة وعملية للخروج من حالة الانقسام، والاقتراب من تحقيق المصالحة، وهذا بالنسبة لحكومة الاحتلال كارثة.

بالنظر إلى التوصيف والرد الإسرائيليين بشأن المصالحة الفلسطينية، هناك حاجة فعلية لإعادة التأمل والتعمق فيهما. فلا يمكن الحديث عن أي برنامج أو خطوة فلسطينية سياسية ديبلوماسية ومناضلة ومقاومة، في ظل غياب وحدة كفاحية سياسية فلسطينية حول برنامج واضح. قد تختلف الطرق والأساليب والرؤى، لكن ليس وأنت تحت الاحتلال. أعتقد أن

العقـد الأخـير، بمـا شـهده مـن حالـة انقسـام فلسـطيني، كان مكسـباً صافيـاً للاحتـلال.

ولـضرورة إنجـاح مـا يجـري الآن، يجـب الابتعـاد عـن الأسـئلة الحساسـة؛ وهنـاك أسـئلة حساسـة كثـيرة تتعلـق بـكل السـياق الـذي يفرضـه الاحتـلال الإسرائيـلي. ولكـن يمكننـا طـرح بعـض هـذه الأسـئلة بأبعـاد مختلفـة، أي: إذا كان الاحتـلال يعتمـد إسـتراتيجية مـا يسـمى التفتيـت لـكل شيء اسـمه كيـان عـربي، وشـعب عـربي، وحالـة عربيـة، فمـن واجبنـا أن نسـأل: إلى أي درجـة سـاهمت مراكـز القـوى، والمحـاور، والفصائـل الفلسـطينية، في الإبقـاء عـلى حالـة الانقسـام؟

أعتقـد أن منطقتنـا، كأي منطقـة أخـرى في العـالم، محكومـة بمنطـق المَحَـاوِر، ومنطـق التحالفـات، والأقطـاب والاسـتقاطبات، والسـؤال هنـا: هـل الانضـمام إلى مراكـز ومحـاور مختلفـة إقليميـاً وعربيـاً، (حينـما أقـول عربيـاً أتحـدث عـن أنظمـة، وهـذه نقطـة مهمـة سـأوضحها بعـد قليـل) وإقامـة كلٍّ مـن طـرفي الانقسـام علاقـات خارجيـة وفـق أجندتـه الخاصـة، جـذر وعمّـق حالـة الانقسـام؟ هـذا سـؤال يجـب أن نطرحـه وبجـرأة، لأن أهميـة طرحـه تكمـن ليـس في اسـتخلاص العـبر مـما حـدث فحسـب، بـل ومعرفـة كيـف يجـب أن نتـصرف مسـتقبلاً.

الـكل يعـرف أن هنـاك تسريبـات وتقديـرات تفيـد بـأن هـذه السـيرورة الحاليـة مـن المصالحـة هـي أيضـاً جـاءت مفروضـة مـن الأعـلى، لكـن، هـل هـذه معلومـات كافيـة؟ حقـاً لا أعـرف! ولكـن هـذا السـؤال سـيظل مطروحـاً، وجوابـه يجـب أن يظـل مرتبطـاً بالسـؤال التـالي: إلى أي درجـة في المرحلـة القادمـة يوجـد شيء اسـمه قـرار فلسـطيني مسـتقل؟

كيـف للمراقـب والمتابـع لمسـألة المصالحـة أن لا يـرى السـياق العـربي؛ سـياق الأنظمـة الموجـود حولنـا الـذي كان لـه دور أسـاسي في الإبقـاء عـلى حالـة الانقسـام، وأحيانـاً الاسـتفادة منهـا.

دائمـاً مـا يطـرح مـن قـوى كثـيرة، أن قضيـة فلسـطين ليسـت قضيـة فلسـطينية فحسـب، بـل قضيـة الشـعوب العربيـة، قضيـة الضمـير العـربي، وهـي قضيـة تحـرر عربيـة عـلى مسـتوى الوطـن العـربي بأكملـه. ولكـن هـذا الطـرح يحتـاج إلى القليـل مـن الفكفكـة والتفصيـل، بمعنـى هـل وضـع القضيـة الفلسـطينية في سـياقها العـربي يعنـي الانقسـام، أو إقامـة محـاور وعلاقـات خارجيـة مختلفـة مـع أنظمـة مختلفـة؟ هـل هـذه هـي الترجمـة الوحيـدة التـي يجـب أن تكـون لإبقـاء القضية الفلسـطينية عـلى أجنـدة الوطـن العـربي بأكملـه؟

في الحالـة التـي نعيشـها الآن، وبخاصـة مـع التطـورات التـي شـهدناها خـلال السـنوات الأخـيرة، أصبـح القـرار الفلسـطيني المسـتقل والموحـد مصـادراً. يجـب أن نشـخص أن هـذه هـي الحالـة

الموجـودة حاليـاً: لا يوجـد قـرار فلسـطيني مسـتقل. وهـذا سـببه، أولاً: الانقسـام الداخـلي. ثانيـاً: إقامـة علاقـات أفـرزت بالـضرورة مجموعـات مصالـح مختلفـة عـلى مسـتوى قـوى السـلطة، وقـوى السـيطرة المختلفـة الموجـودة. وعندمـا نقـول قـوى، فإننـا نتحـدث بالأسـاس عـن قوتـين (حـماس وفتـح).

السـؤال الـذي يفـرض نفسـه خـلال المرحلـة القادمـة بشـأن إنهـاء الانقسـام والاقـتراب مـن تحقيـق المصالحـة: هـل المصالحـة سـتكون هدفـاً أنجزنـاه وفرحنـا بـه فقـط، أم أنهـا يجـب أن تكـون، ومـن المفـترض أن تكـون، عـلى الأقـل، مدمـاكاً مهـماً يبنـى عليـه، وينتـج، ويشـتق منـه برنامـج سـياسي واضـح متفـق عليـه عـلى الرغـم مـن الاختلافـات؟

لا أريـد أن أقـول أن نكـون متفقـين عـلى الطريـق حتـى المحطـة الأخـيرة، ولكـن هـل يوجـد اتفـاق عـلى المحطـة الأخـيرة؛ المحطـة الأخـيرة المؤقتـة التـي تبـدو في الأفـق القريـب؟ بـدون هـذا التحديـد، سـنبقى نـدور في الدوائـر نفسـها، وسـنبقى نـدور في حالـة خلـق التقاطبـات والثنائيـات التـي سـميها الثنائيـات القاتلـة، والتـي أقصاهـا تطرفـاً أن يُتهـم طـرف بالإرهـاب والتطـرف في العمـل المقـاوم العسـكري، وآخـر يتهـم بالخيانـة والتطـرف بالمفاوضـات ... إلـخ.

أعتقـد أن هنـاك أمـلاً كبـيراً، وأتمنـى أن يكـون هنـاك ضغـط شـعبي كبـير عـلى طـرفي الانقسـام بمواصلـة هـذه المسـيرة والصـيرورة، ولكـن الترجمـة السياسـية هـي المطلوبـة أخـيراً، وليـس الشـعور بفـرح الوحـدة. الشـعور بفـرح الوحـدة مهـم، لكـن هـل سيشـتق منـه برنامـج سـياسي للفـترة القادمـة، وبخاصـة أننـا أمـام طـرح إسرائيـلي واضـح جـداً، فلـو مررنـا بـكل مركبـات الخارطـة السياسـية الإسرائيلية-الصهيونيـة المركزيـة، سـنجد أن الخلافـات الموجـودة بينهـا هـي عبـارة عـن تفاوتـات صغـيرة.

باختصـار، إنقـاذ النضـال الفلسـطيني وإنقـاذ القضيـة الفلسـطينية، يبـدأ أولاً بوضـع هـذا النضـال فـوق أي اعتبـار وفـوق أي محـاور موجـودة، هـذا أولاً. ونضـال غـير موحـد، هـو نضـال سـيظل يـدور في دائـرة مفرغـة واحـدة، ومكانـك سر، وهـذا ثانيـاً.

لـديَّ تعقيـب عـلى مداخلتـي د. نبيـل شـعث ود. خليـل الحيـة. فمـن جهـة، تـم طـرح أننـا نكـرر كل مـا قيـل دون الخـروج باسـتنتاجات موجعـة ومؤلمـة، ومـن جهـة ثانيـة نحـن نعيـد طـرح إقامـة تعايـش بـين البرامـج، وتعايـش بـين الطروحـات، وكأنـه تعايـش بـين مختلفـين، وهـذا تلميـح يكـرس الإقصـاء، وسـيبقى يشـكل جـزءاً مـن المشـكلة، ولا يشـكل، بـأي شـكل مـن الأشـكال، جـزءاً مـن الحـل.

خيارات بناء الوحدة الوطنية ومتطلباتها

جميل مزهر

تمهيد

إن استعادة الوحدة الوطنية على أسس وطنية ثابتة، تعيد الاعتبار إلى القضية الوطنية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، تتطلب الدفع باتجاه الوحدة واستحقاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لن تنجز إلا من خلال حوار وطني شامل، يشارك فيه خلايا المجتمع الفلسطيني كافة، من أجل إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية ديمقراطية جامعة وموحدة لشعبنا في الوطن والشتات.

ولذلك، فإن إنهاء الانقسام، ومسح آثاره الكارثية، يمهد البيئة لمصالحة حقيقية ستمهد وتعد المسرح السياسي لحوار وطني شامل، يجسد قواعد استعادة الوحدة الوطنية على أسس برامجية جامعة وموحدة لشعبنا، وتضع ضوابط وقواعد إدارة خلافاتنا السياسية والاجتماعية الداخلية، ويعطي كل فصيل الحق في التباين أو الاختلاف مع برامج الآخرين، ويضع حداً لسياسات الهيمنة والتفرد، ويرسي أسس الشراكة الوطنية والسياسية بين تلاوين النظام السياسي الفلسطيني.

وعلى هذا الأساس، من الضروري استثمار التطورات الإيجابية على صعيد إنجاز المصالحة وتحويلها إلى خطوة مهمة على طريق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، ليس على صعيد الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس» فحسب، بل استعادة وحدة الموقف الوطني برمته.

أسس بناء الوحدة الوطنية

- التوافق الوطني والديمقراطي قاعدة يحتكم إليها الفلسطينيون في حل خلافاتهم الداخلية.
- إنهاء الانقسام والخلاص من مخلفاته ومسح آثاره الكارثية سيؤسس لمصالحة وطنية ومجتمعية حقيقية، تمهد البيئة أمام استعادة الوحدة الوطنية على أسس برامجية وطنية جامعة وموحدة لشعبنا في الوطن والشتات.
- إجراء مراجعة سياسية شاملة لمسيرتنا النضالية، والاتفاق على إستراتيجية وطنية تشكّل الحد الأدنى من القواسم المشتركة.
- إعادة النظر في وظائف السلطة بما يخلصها من اتفاقات أوسلو، ويعيد لها الاعتبار كجزء من مؤسسات (م.ت.ف) التي يجب إعادة بناؤها على أسس وطنية وديمقراطية جامعة لشعبنا في الوطن والشتات.
- الحريات العامة والفردية هي حق، والضامن لوحدة المجتمع والسلم الأهلي.
- إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية ديمقراطية، مستندين لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، وصولاً إلى ميثاق وطني فلسطيني معبر عن وحدة شعبنا وأهدافه.
- بناء المؤسسات الوطنية على أسس وطنية وديمقراطية ومهنية يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، ويخلصها من مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي وهدر المال العام.

محددات بناء الوحدة الوطنية

- إطلاق حوار وطني شامل لمناقشة كل القضايا الوطنية الراهنة (عقد المجلس الوطني، بناء المؤسسات، المصالحة، التوافق على البرنامج السياسي ... إلخ).
- مرجعية البرنامج السياسي (وثيقة الوفاق الوطني، الحوارات في القاهرة 2005-2011 وبيروت).
- آليات العمل المقترحة لتجسيد الوحدة الوطنية.
- الضغط والإسناد الشعبي.

- التوافق على برنامج سياسي باعتباره الإستراتيجية السياسية والنضالية الناظمة لكفاح شعبنا خلال المرحلة القادمة.

- الانطلاق من معادلة تعزز أسس الشراكة السياسية في إطار نظام سياسي موحد وفق مبادئ الديمقراطية والتعددية وحق الاختلاف.

- الاتفاق على (ميثاق وطني) عقد اجتماعي، ينظم وسائل كفاح شعبنا، وأهداف العمل الوطني المشترك وقواعده، والتداول السلمي للسلطة في مؤسسات الشعب الفلسطيني.

الآليات والخيارات المطلوبة لتجسيد الوحدة الوطنية

من أجل إعادة تفعيل الآليات والخيارات المطلوبة لتجسيد الوحدة الوطنية عملياً على الأرض، هناك ضرورة لإطلاق حوار وطني شامل لمناقشة العناوين كافة، التي أقترح أن تكون كالتالي:

- **ماهية المشروع الوطني**

  - ضرورة التعريف الدقيق لماهية مشروعنا الوطني الذي يؤكد على وحدة مركبات الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة والجزء المحتل العام 48 والخارج، ترجمة لشعار «وحدة الأرض والمصير والهوية»، بوضعه على مستوى الموقف الدائم الثابت لشعبنا.

  - وضوح الهدف الإستراتيجي لمشروعنا النضالي، باعتباره في مرحلة تحرر وطني تتطلب التمسك بحقوق شعبنا التاريخية الثابتة في التحرر والانعتاق من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني، ولكن نضالنا نحو هذا الهدف الإستراتيجي لا يمنع النضال من أجل تحقيق الهدف المرحلي الذي يقوم على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة اللاجئين وفقاً للقرار الأممي 194، وهذا يتطلب النضال من أجل إحداث تغيير في ميزان القوى عبر الاشتباك السياسي والديبلوماسي، واستخدام كل أشكال المقاومة، بما في ذلك تدويل القضية ونقل الملف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا.

- **البرنامج السياسي والقواسم المشتركة**

- بناء الوحدة يجب أن يكون على أرضية برنامج سياسي واضح، يؤكد على الثوابت الوطنية، ويخرجنا من دائرة المشاريع المؤسسة على منهج أوسلو والتزاماتها الأمنية والاقتصادية والسياسية، وبرنامج يحفظ ويصون الديمقراطية وحقوق المواطن والحريات المدنية، ولا يتناقض مع جهودنا من أجل نقل القضية الفلسطينية إلى المؤسسات الدولية باعتبارها إحدى الخطوات المهمة، وكجزء من النضال الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الثابتة غير القابلة للمساومة.

- وضع نضالنا الوطني في إطار التلاحم مع مهام نضال أمتنا ومقاومتها للاحتلال، ومواجهة كل المسلكيات الخاصة للحفاظ على تماسك وحدتنا الداخلية، وتصويب العلاقات الداخلية بين أخوة ورفاق السلاح.

- **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**

- التأكيد على أن منظمة التحرير هي المرجعية العليا لشعبنا في الداخل والخارج، التي يتطلب إعادة الاعتبار لها وتفعيلها بعيداً عن الهيمنة والتفرد والإقصاء، وباعتبارها مسؤولة عن الملف السياسي، وأداة كفاح الشعب الفلسطيني، وحصر وظيفة السلطة بإدارة الجوانب الحياتية والمعيشة والاجتماعية والاقتصادية والشؤون الاجتماعية وغيرها.

- المدخل الأساسي لإعادة بناء المنظمة هو التمسك بالآلية الديمقراطية عبر الانتخابات، حيثما كان ذلك ممكناً، وفي الوقت نفسه امتلاك الجاهزية والمبادرات العملية للتوافق الوطني حول تركيبة انتقالية للمجلس الوطني لا تلغي مشروع الانتخابات بقدر ما تؤسس له.

- برأيي، إن الفصل بين الانتخابات التشريعية والمجلس الوطني يعطي تميزاً للمجلس الوطني ويضع التشريعي في إطار مهمة السلطة الخدمية؛ فالمهام السياسية ستعُطى لمنظمة التحرير، ويجب أن يُعزز هذا الفصل بين رئاسة السلطة ورئاسة المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية؛ فالجمع بين رئاسة المنظمة والسلطة سيبُقي عملية الخلط قائمة.

- إعـادة بنـاء وإصـلاح وتأهيـل السـفارات والقنصليـات الفلسـطينية بعيـداً عـن النهـج الفئـوي، ومنظومـة الفسـاد التـي يسـود عملهـا حاليـاً، واعتبارهـا مؤسسـات للشـعب الفلسـطيني، ومـن حـق أبنـاء شـعبنا العمـل فيهـا.

- **الموقف من السلطة**

- لحـين البحـث المعمـق في تجربـة أوسـلو واسـتخلاص العـبر منهـا والموقـف مـن السـلطة، يجـب أن يعـاد بنـاء السـلطة عـلى أسـس وطنيـة، والتخلـص مـن التزاماتهـا، والمطلـوب هنـا، وبشـكلٍ رئيـسي، هـو تغيـير وظائـف هـذه السـلطة حتـى تتحـول إلى أداة كفاحيـة في أيـدي شـعبنا، بـدلاً مـن أن تكـون عبئـاً عليـه.

- ضرورة الإعـلان عـن انتهـاء مرحلـة أوسـلو، وتنفيـذ قـرارات المجلـس المركـزي، والاتفـاق عـلى صـوغ إسـتراتيجية وطنيـة تؤكـد عـلى البديـل الوطنـي عـن أوسـلو ونهجهـا المدمـر.

- إصـلاح المؤسسـة الأمنيـة وفـق معايـير وطنيـة ومهنيـة وتغيـير عقيدتهـا الأمنيـة بعيـداً عـن نهـج أوسـلو، أو البرامـج التـي رعتهـا الإدارة الأميركيـة سـابقاً مثـل برنامـج «صنـع الفلسـطيني الجديـد»، الـذي سـعى إلى تغيـير عقيـدة الأجهـزة الأمنيـة وتحويلهـا إلى أجهزة في خدمـة الاحتـلال، فالمطلـوب أجهـزة تدافـع عـن الوطـن، وتتوحـد في خدمـة أهـداف شـعبنا، وتضمـن مشـاركة الجميـع فيهـا، ويتـم توفـير الآليـات التـي تضمـن نزاهتهـا وشـفافيتها وإعـادة تنظيمهـا، واعتبارهـا خيـاراً حضاريـاً للتغيـير الـذي يصـون حرمـة الـدم الفلسـطيني، والتمثيـل، والحريـات العامـة والديمقراطيـة، ويقطـع الطريـق عـلى كل مراهنـات العـدو.

- النضـال الجـاد مـن أجـل مقاومـة الفسـاد الإداري والمـالي للسـلطة وفـق أهـداف وتوجهات منهجيـة تخـدم إخـراج الوضـع الداخـلي مـن أزمتـه، وتلغـي سياسـة التفـرد والهيمنـة والمنهـج الفئـوي، بمـا تشـكّل عامـلاً في ارتقـاء المؤسسـات الفلسـطينية ونظـام عملهـا.

- **شعبياً:**

- تفعيـل الانتفاضـة الشـعبية والمقاومـة ضـد الاحتـلال، والاتفـاق عـلى رؤيـة مقاومـة موحـدة.

- تشكيل كتلة ضغط شعبية لمواجهة كل مظاهر الانقسام والفرقة والفساد والاعتداء على كرامة المواطن وحريته وحقوقه.

- توفير عوامل الصمود والوحدة السياسية والاجتماعية لشعبنا، فصموده وتعزيز قدرة الممانعة لديه، والاهتمام بمستوى التعليم والصحة والحياة الاجتماعية اللائقة كلها عوامل تصب في مجرى الصمود ومواجهة الاحتلال.

- إطلاق ميثاق شرف ينظم العلاقات الفلسطينية إلى حين إجراء الإصلاح الشامل في المؤسسات، وحماية حق شعبنا في المقاومة، ويضمن سيادة القانون واحترام التعددية السياسية والفكرية وحرية العمل والنضال لجميع تيارات الفعل السياسي والاجتماعي، ويضع الأساس لسيادة منطق ولغة احترام الرأي والرأي الآخر كمضمون أساسي للديمقراطية التي ينادي بها الجميع، ومعيار يبقي بنادقنا مشرعة في وجه الاحتلال فقط.

- **عربياً:**

- النضال من أجل استعادة البعد القومي للنضال الوطني، وتعزيز الدور الشعبي العربي في مواجهة مخططات الاحتلال والإدارة الأميركية ومحاولاتهما فرض مشاريع للسيطرة والهيمنة على المنطقة، على طريق إنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتها، وإطلاق العنان للتطبيع بين البلدان العربية والاحتلال، وهذا يتطلب تحشيد الجماهير العربية رفضاً لهذه المشاريع، وفي إعادة الاعتبار لقضية فلسطين، ودعم وإسناد المقاومة الفلسطينية والعربية على طريق استعادة حقوقنا الوطنية.

- **دولياً:**

- التأكيد على البعد الأممي للنضال الوطني الفلسطيني، وتعزيز علاقات شعبنا بكافة القوى الثورية العالمية المناهضة للعولمة وسياسة الحرب الإمبريالية، ونضالها من أجل مجتمع عالمي، وتعزيز حملات المقاطعة للاحتلال على الأصعدة كافة، واستخدام كل وسائل الضغط من أجل نقل القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية، وتنفيذ قرارات الشرعية المنصفة لشعبنا.

خاتمة

نحـن في مرحلـة حرجـة يجـب أن نسـعى فيهـا إلى ترميـم مـا دمره نهج أوسـلو والانقسـام، واسـتخلاص العـبر مـن الأخطـاء عـلى مـدار سـنوات طويلـة، نسـتطيع مـن خلالهـا الاتفـاق فعـلاً عـلى وضـع أسـس وآليـات لوضـع مرتكـزات حقيقيـة وثابتـة للوحـدة الوطنيـة تكـون صـمام أمـان لحمايـة مشروعنـا الوطنـي، كـما اقترحنـا سـابقاً، نسـتطيع مـن خلالهـا مواجهـة مخططـات الاحتـلال والإدارة الأميركيـة، وكل المخاطـر المحدقـة بقضيتنـا.

الجلسة الثالثة

فلسطينيو ٤٨ .. إشكالية العلاقة بين الوطني والسياسي

إدارة الجلسة: سعد عبد الهادي

أيمن عودة: تحديات العمل السياسي في أراضي 48 والمشروع الوطني الفلسطيني

طاولة مستديرة

فلسطينيو ٤٨ .. الخصوصية في ظل الوحدة

إدارة النقاش: إياد البرغوثي

المتحدثون/ات: إبراهيم حجازي، نيفين أبو رحمون، مجد كيال

تحديات العمل السياسي في أراضي الـ ٤٨ والمشروع الوطني الفلسطيني

أيمن عودة

مـن أجـل أن نقـرأ بشـكل ملمـوس السياسـة الإسرائيليـة تجاهنـا، والتحديـات التـي تواجهنـا، أريـد أن أسـتعرض بعـض المحطـات التـي نواجههـا هـذه الأيـام. قبـل أسـبوع، تـم إحيـاء ذكـرى يـوم القـدس والأقـصى – أكتوبـر 2000، وخـلال أيـام، سـتناقش لجنـة القانـون والدسـتور في إسرائيـل، قانـون القوميـة، وفي الثـاني مـن تشريـن الثـاني 2017، سـتصادف الذكـرى المئويـة لوعـد بلفـور.

فهـل هنالـك ناظـم يجمـع بـين هـذه الأمـور الثلاثـة التـي لهـا إسـقاطات رئيسـية تجـاه وضعنـا كفلسـطينيين؟ الجـواب هـو نعـم. ففـي الحـالات الثـلاث؛ أكتوبـر 2000، وقانـون القوميـة، ووعـد بلفـور، يوجـد شـعب لديـه قوميـة، ويوجـد سـكان لهـم حقـوق مدنيـة ودينيـة. وهـذا واضـح في وعـد بلفـور؛ وطـن قومـي لليهـود، مقابـل حقـوق مدنيـة ودينيـة للسـكان غـير اليهـود وفـق النـص الرسـمي لوعـد بلفـور.

قانـون القوميـة الإسرائيـلي هـو تطبيـق حـرفي لوعـد بلفـور، فقانـون القوميـة الـذي يقـوده نتنياهـو يقـول بوجـود شـعب واحـد، هـو الشـعب اليهـودي، ولـه حقـوق قوميـة، وهـؤلاء المواطنـون العـرب لهـم حقـوق مدنيـة ودينيـة، وخطـأً حصلـوا عـلى حـق قومـي؛ وهـو الاعـتراف باللغـة العربيـة كلغـة رسـمية، وفي هـذا القانـون نريـد خفـض مكانـة اللغـة العربيـة مـن لغـة رسـمية إلى لغـة ذات مكانـة خاصـة.

أما أكتوبر 2000، فنحن الذين بقينا في وطننا بعد النكبة وسياسات التهجير، كان عددنا 156 ألفاً، لم نُهجر وبقينا في الوطن، فأرادوا أن يبنوا شخصية اسمها العربي الإسرائيلي، فمن هو العربي الإسرائيلي؟ هو عربي يدرس في المدرسة عن المُعلّقات، والسيرة النبوية، والخلفاء الراشدين، والأمويين، والعباسيين، ويتوقف التاريخ في العام 900 ميلادي، وبعد ذلك لا يوجد أي شيء، أنت عربي تعرف لغتك، لكنك لست فلسطينياً، ولا تتماثل ولا تتماهى مع شعبك الفلسطيني، ولا تمارس أي مشاعر أو أي نضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، فأنت عربي غير مكتمل، أنت عربي مشوه.

من هو العربي الإسرائيلي؟ أنت إسرائيلي في دولة اليهود، وفقط اليهودي هو الإسرائيلي الكامل في دولة اليهود، فمن هو العربي الإسرائيلي؟ هو عربي غير كامل، وإسرائيلي غير كامل، فهو عربي مشوه، وهو إسرائيلي مشوه.

ماذا حصل في أكتوبر 2000؟ أكثر مرة مارسنا فيها البعد المدني كان قبيل أكتوبر 2000، كنا جسماً مانعاً في مرحلة حكومة رابين، وكان نتنياهو يقول: بأي حق يقرر العرب في الدولة اليهودية .. هذا تمادٍ من قبل العرب. فنحن استطعنا أن نحسم في انتخابات رئاسة الوزراء في العام 1999، فنتنياهو حصل على 44 % من الأصوات، وباراك على 56 % من الأصوات، ونحن على 18 %، صوت منا 78 %، أردنا إسقاط نتنياهو، وشكلنا الفارق بين نتنياهو وباراك، وهذا تمادٍ في البعد المدني في معادلة العربي الإسرائيلي.

أما البعد الوطني الفلسطيني؛ ففي سنوات التسعينيات، جرى التشديد على الحقوق الجماعية التاريخية القومية أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى أن إحياء ذكرى النكبة، بشكل جماعي، بدأ في سنوات التسعينيات، وأيضاً خرجنا إلى الشوارع في أكتوبر 2000 تضامناً مع أبناء شعبنا الفلسطيني في القدس وبيت لاهيا. فعملياً، قبيل أكتوبر 2000، كان تحركنا خروجاً على شخصية العربي الإسرائيلي في إطار البعد الوطني الفلسطيني، فنحن جزء من الشعب الفلسطيني ومن القضية الفلسطينية، وفي الوقت ذاته، كان تحركنا خروجاً على الحدود المرسومة لنا في إطار البعد المدني.

جاء أكتوبر 2000 من أجل إرجاعنا إلى خانة العربي الإسرائيلي، أو بلغة شاعرية -كما قال محمود درويش- «يريد هوية فيصاب بالبركان»، فهنالك ماضٍ بين أكتوبر 2000، وبين قانون القومية، وبين وعد بلفور، يقول توجد حقوق قومية لشعب واحد ووحيد هو الشعب اليهودي، أما هؤلاء السكان، فلهم حقوق مدنية ودينية، ولكنها، طبعاً، ليست حقوقاً قومية.

نحن بحاجة إلى مشروع، يبني في الاتجاهين؛ في الاتجاه القومي الوطني الفلسطيني، وفي الاتجاه المدني، لأنه أمام معادلة السلطة التي تريدنا شبه عرب فلسطينيين، وشبه مواطنين في إسرائيل، لا بد أن نكون مكتملين في انتمائنا الوطني الفلسطيني، وفي الوقت ذاته أن نناضل من أجل المواطنة الكاملة غير المنقوصة في دولة مساواة.

الآن نحن أقمنا القائمة المشتركة، وهذا إنجاز مهم، فالقائمة المشتركة والوحدة لا تعني بالضرورة إرساء ثقافة الوحدة؛ فالوحدة يمكن إنجازها في يوم واحد، لكن بناء ثقافة الوحدة يحتاج سنوات عدة. هنالك مقولة لجبران خليل جبران: «فكر الله فكان ملاكاً، خلق الله فصار إنساناً وبأخطاء الإنسان»؛ أي أنه عند التنظيم للوحدة، فإن حالة متكاملة وجميلة تتحقق، لكن عندما تمارس، يكون فيها أخطاء، وهذا طبيعي، لهذا أيضاً القائمة المشتركة تتعثر، أي أنه من غير الإنصاف، التعامل مع الموضوع على أنه مرسوم نظرياً، ويمارس نظرياً، وموجود على أرض الواقع كما هو نظرياً، فهذا شيء غير واقعي، فلدينا تعثرات، ولدينا ثقافة فصائلية، لكن الرسم البياني يجب أن يشير إلى أننا في تصاعد وتعميق لهذه الوحدة، فهذا هو الأساس الذي يجب المحافظة عليه، وأن نراكم عليه في السنوات القادمة.

هذا الأمر خاص بنا، ماذا مع انتمائنا وبعدنا الفلسطيني؟ فهناك أكثر من بعد، هنالك البعد السياسي، وبعد الانتماء والهوية. وفي هذا السياق، نحن بجاجة إلى أن نبني مشروعاً مشتركاً من أجل الانتماء الوطني الفلسطيني المشترك لكل أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجدهم.

لا شك أن المحطة الأبرز هي بناء منظمة التحرير، وأن هنالك تعثراً فيما يخص ذلك، ونحن سعداء بالمصالحة، ونريد أجواء مصالحة أكثر مما قيل في هذا المؤتمر من أجل أن تتحقق هذه المصالحة، ومن أجل بناء منظمة التحرير، ليكون كل أبناء الشعب الفلسطيني وتياراته دون استثناء، جزءاً من منظمة التحرير. لكن نحن الذين بقينا في وطننا، لا نستطيع أن نكون جزءاً من المنظمة، فما هو الحل؟ نحن وصلنا إلى مليوني شخص، وبحاجة إلى إطار شامل، بقرار من منظمة التحرير، ولا بأس أن يكون جزءاً من المنظمة، كما نحتاج إلى إطار هوياتي.

تعتبر نكبة العام 48 الحدث الأكثر تأسيساً في الصراع مع الصهيونية. وإذا أقيمت الدولة الفلسطينية قريباً، فماذا تعنى الهوية الفلسطينية لمن لا يعيش في فلسطين؟ إذاً، الهوية الفلسطينية مبنية على الصراع مع الصهيونية، فبعد إنهاء هذا الصراع، ما معنى الهوية الفلسطينية؟ الهوية ستكون مهمة للذي يعيش داخل فلسطين، لأن الدولة هي الوكيل الأساس

لبناء الهويات في كل مكان في العالم. فما معنى أن تكون هويتي فلسطينية وأنا أعيش في أوروبا مع إقامة الدولة الفلسطينية؟

نحن بحاجة إلى بناء إطار جامع يعزز الانتماء المشترك، ومن المهم أن نبحث ذلك. واسمحوا لي من موقعي داخل دولة إسرائيل، وكعضو في الكنيست، أن أعلن أنني لا أستطيع أن أفعل أي شيء، ولا أقبل أن أفعل أي شيء دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، فهي التي يجب أن توافق وتقرر، كي نبني أي شيء بالاتفاق الكامل.

أما بشأن الموضوع المدني، فأنا أشعر أن هناك تداخلاً في التصورات بخصوص أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجدهم. وربما انتشار أدوات التواصل الاجتماعي والتفاعل المباشر بيننا أحياناً يخلط الخطوط مع بعضها البعض.

أرى أنني أكون أكثر فائدة لشعبي الفلسطيني في الضفة والقطاع عندما لا أكون فلسطينياً فقط، بل أيضاً مواطن في دولة إسرائيل، وأحارب من أجل إحقاق حقوق المواطنة في السياق الإسرائيلي، فإذا أردت أن أكون فلسطينياً لا غير، فهناك مثلي كثيرون في الضفة وغزة ومخيمات اللجوء، لكن عندما أريد أن أفيد شعبي، فلدي بعد آخر يجب أن أستغله؛ وهو مواطنتي داخل إسرائيل.

بمعنى آخر، كل احتلال ينتهي بسبب عاملين أساسيين؛ أولاً نضال الشعب الواقع تحت الاحتلال، وثانياً الرأي العام داخل الدولة التي تمارس الاحتلال. فهل شبعنا الفلسطيني يريد أن يبدأ من 1 % داخل إسرائيل، أم نكون 20 % لصالح شعبنا الفلسطيني؟

المعادلة الثانية هي الأكثر وطنية والأكثر إفادة للشعب الفلسطيني، فاذا كنت فقط فلسطينياً لا غير، وأريد أن أغير البعد المدني، وبعد المواطنة كلياً، فأنا أقل إفادة لشعبنا الفلسطيني، وأريد أن أحمل البعدين معاً، وعندما يحدث تناقض بينهما، أختار البعد الوطني الفلسطيني. لهذا، لا نذهب إلى وزارة الأمن ولا الخارجية ولا استعادة الهجرة، لأننا لو ذهبنا إلى وزارة الأمن، فنحن نقمع شعبنا، وإذا ذهبنا إلى وزارة الخارجية، فنحن نروج لسياسة نتنياهو في العالم، وهذا يتناقض مع انتمائنا الوطني، وإذا ذهبنا إلى وزارة استعادة الهجرة، فنحن أصبحنا صهاينة.

قبل عامين عندما دخلت إلى الكنيست، طلبت دراسة عن المعاشات الرسمية في هذه الوزارات الثلاث، فكانت نسبة 35 % من المعاشات الرسمية في دولة إسرائيل مخصصة لهذه الوزارات، أي أننا نتنازل طوعاً عن 35 % من معاشات البلد من أجل انتمائنا الوطني الفلسطيني، لكن

هـل هـذا يعنـي أن أتـرك العمـل السـياسي في إسرائيـل، والعمـل في الـوزارات المختلفـة؛ مـن صحـة، وعمـل، وبيئـة، وغيرهـا؟ فهـذا ليـس فقـط قضـاء عـليَّ خوفـاً مـن الهجـرة، بـل أيضـاً أن أحيـد نفـسي عـن المعـترك السـياسي الإسرائيـلي العـام مـن أجـل المسـاهمة في إنهـاء الاحتـلال.

لهـذا، إلى جانـب الاقـتراح الوطنـي بأهميـة وجـود إطـار هويـاتي فلسـطيني عـام لـكل أبنـاء الشـعب الفلسـطيني بقـرار مـن منظمـة التحريـر الفلسـطينية، نحـن بحاجـة إلى إيجـاد قواسـم مشـتركة مـع قـوى يهوديـة تؤمـن بإنهـاء الاحتـلال وتعـارض التحريـض عـلى المواطنـين العـرب والمـس بكرامتهـم، وضـد الهجـوم عـلى الهامـش الديمقراطـي، وضـد السياسـية الاقتصاديـة النيوليبراليـة.

لمـاذا أعـزل نفـسي مـن المعـترك العـام مـن أجـل مواجهـة حكومـة نتنياهـو وحكومـة اليمـين في هـذه القضايـا الأربـع، فهنـاك مـن يقـول إن نتنياهـو قائـد غـير تاريخـي، لأنـه لم يتخـذ أبـداً قـراراً تاريخيـاً حاسـماً مثـل بـن غوريـون، وبيغـن، ورابـين، لكـن يبـدو أنـه يؤمـن بالمـادة الثالثـة التـي تقـول إن التغيـرات الكميـة يمكـن أن تحـدث تغيـراً نوعيـاً.

في العـام 2008، كان الرئيـس محمـود عبـاس يتحـدث مـع إيهـود أولمـرت، ليـس عـلى الأحيـاء الشرقيـة في القـدس العربيـة، وإنمـا عـلى حائـط الـبراق، فـإلى أيـن وصلنـا اليـوم؟ نتنياهـو لم يتخـذ أبـداً قـراراً حاسـماً، لكنـه منهجـي جـداً، وهـو تاريخـي في هـذا المجـال.

الهجـوم عـلى السـياق العـام مثـل الهجـوم عـلى المحكمـة العليـا، وعـلى الجمعيـات، ووسـائل الإعـلام وعـلى الجامعـات، فـلا يوجـد رئيـس حكومـة حـرّض ضـد المواطنـين العـرب مثـل نتنياهـو. هـذه أبعـاد تاريخيـة، فهـل علينـا أن نجلـس جانبـاً تحـت مسـميات النقـاء الثـوري مـن أجـل أن لا نؤثـر حتـى ولـو مـن بـاب درء المفاسـد أو لشـد المنافـع؟ نحـن لا نريـد أن نعـزل أنفسـنا. لهـذا، في مواجهـة عقليـة بنـاء العـربي الإسرائيـلي، نحـن نريـد معادلـة أخـرى؛ أن ننتمـي لشـعبنا الفلسـطيني ولقضيتنـا، وفي الوقـت ذاتـه أن نناضـل مـن أجـل المواطنـة الكاملـة.

وفيـما يتعلـق بالفلسـطيني داخـل إسرائيـل، مـن الواضـح أن هنـاك الكثـير مـن الإشـكالات التـي لا تـزال تواجـه العمـل الفلسـطيني الموحـد مثـل الخـلاف حـول عمليـة التبـادل في الكنيسـت، فـما هـو هـذا الإطـار الوطنـي الجامـع؟ وكيـف لا يكـون بديـلاً عـن قيـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية؟

فلسطينيو الـ 48: المحطات الفارقة

إبراهيم حجازي

أبدأ بالتمني أن تكون الخطوات القائمة الآن في سبيل إعادة اللحمة لشطري الوطن في الاتجاه الصحيح، وأن تستمر وصولاً إلى الاتفاق الشامل وإنهاء حالة الانقسام التي أضرت بنا كثيراً، وألقت بظلالها على الداخل الفلسطيني.

سأتحدث عن المحطات الفارقة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن في الداخل، وهو الحالة التي نسميها حالة المواطنة أو حالة الخصوصية، التي بعدما نتجت، بات كل شيء بعدها مجرد اجتهادات، فتجتهد الفصائل والفرقاء والأحزاب والأكاديميون وغيرهم في كيفية التصرف حيالها، سواء في الداخل كجماعة أو أفراد، أو في العلاقة، أيضاً، مع الخارج، فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية في أراضي العام 67 بشكل خاص، والقضية الفلسطينية بشكل عام.

الفعل الأساسي الذي أدى إلى هذه الخصوصية هو إرهاصات النكبة؛ بدءاً من بلفور، وانتهاءً بالاحتلال العام 1948، التي هي التاريخ المفصلي، والتي باتت بعدها هذه الحالة حالة واقعية، ثم أتت بعدها الحالة المطلوبة، وهي كيف نتعاطى مع هذه الخصوصية؟

المحطة التالية هي النكسة العام 1967، التي كان معلقاً فيها بعض الأمل على الدول العربية، فهذه الحرب أجهزت على هذا الأمل، ما عزز، باعتقادي، قضية الخصوصية، ومن هناك بدأت الاجتهادات الحقيقية العام 1967.

المحطة الفارقة التي تلتها هي بداية الانتظام السياسي الكبير للداخل الفلسطيني، وتشكلهم

كجماعة وطنية تطالب بحقوق تاريخية واضحة، انطلقت من قضية الأرض والمسكن، لكن كانت محطة فارقة، وعليها تأسس بناء المؤسسات الوطنية الأولى، ومنها لجنة المتابعة، وسبقتها اللجنة القطرية للرؤساء في الهيئات المحلية.

جاءت بعد ذلك محطة «أوسلو» التي كرست أكثر وأكثر قضية الخصوصية، وكان الاعتقاد أن «أوسلو» سيقيم حداً فاصلاً بين الداخل الفلسطيني وباقي أطراف الشعب الفلسطيني؛ بمعنى أنتم في الداخل تصرفوا كمواطنين ولكم مشروع، وباقي أطراف الشعب الفلسطيني لديهم مشروع ثانٍ.

أتحدث الآن بعيداً عن التقييم، فتقييمي واضح، لكن هذا ما أحدثه «أوسلو»، وعليه ازدادت الاجتهادات في الداخل الفلسطيني، واحتدت في كيفية التعاطي مع اتفاق أوسلو، وعليه، أيضاً، ترتب الكثير فيما يتعلق بقرار بعض الأخوة في إنشاء أحزاب جديدة، وهل تدخل أو تشارك في الأحزاب؟ فمثلاً الحركة الإسلامية كانت واحدة موحدة مع توقيع اتفاق أوسلو، وفي العام 1996 حصل انشقاق، وكان أحد أهم المفاصل الأساسية في داخل الحركة الإسلامية هو كيفية المشاركة في الحياة السياسية، بما تتيحه هذه الخصوصية أو المواطنة في دولة إسرائيل.

المحطة التي تلت ذلك هي هبة القدس العام 2000، لأن إسرائيل غيرت تعاملها مع الداخل الفلسطيني في أمرين، سآتي عليهما لاحقاً.

جاءت بعد ذلك محطة الانقسام العام 2006، التي ألقت بظلالها الكثيفة على الداخل الفلسطيني، ومؤخراً كان الربيع العربي الذي تشجع له الكثير منا، واعتقدَ أنه سيحقق طموح الشعوب العربية وآمالهم في الحرية والديمقراطية، لكنه انقلب، فيما بعد، شراً مستعراً، نتيجة استرداد السيطرة من القوى الإقليمية والعالمية على هذه الثورات، وقلبتها على رؤوس فاعليها.

ما يحدث اليوم من حالة التشرذم في العالم العربي، وضياع البوصلة، يدركه الجميع، والربيع العربي هو من أهم العوامل التي دفعت الحركة الإسلامية إلى التمسك بخيار إقامة القائمة المشتركة، والذهاب بعنوان واحد، فكان هذا أحد القرارات التي اعتمدناها عندما ذهبنا في اتجاه إقامة القائمة المشتركة، الذي اعتبره من أهم المنجزات الوطنية في العقود الأخيرة في الداخل الفلسطيني.

بالنسبة للعام 2000، اتبعت إسرائيل، بعدما شعرت أن الداخل الفلسطيني، كجماعة لم تنسلخ عن الحالة الفلسطينية العامة، بل كان لها دور كبير وقدمت شهداء - اتبعت إستراتيجيتين؛

الأولى كانت أنها تريد سلخ العرب عن هذه الهوية الفلسطينية، ودمجهم أكثر وتكريس استغلالهم، فلم تترك سبيلاً لكي تشرذم هذه الأقلية وتدفعها باتجاه الأسرلة، والتعلق بسقف الخصوصية والمواطنة، لكن، من جهة أخرى، إلى حد معين، لا تجعلها تتعداه، لأنها لا تسمح بأن تخرج هذه الأقلية من حالة الاستغلال والتبعية، كون الشركات في الداخل تعتبر العرب سوقاً كبيرة يمكن تسويق بضائعها ومنتجاتها فيه، هذا فضلاً عن تشغليهم في الأعمال الشاقة السوداء، ويبقى الإسرائيلي الرابح الأكبر والفائز بالوظائف الكبرى على المستويات الاقتصادية والحكومية كافة.

الفلسطينيون في داخل الـ 48 تنقصهم الرؤية المشتركة التي يجب من خلالها أن تعمل مؤسساتهم الوطنية. فنحن نحسن كثيراً قول ما نريد أو لا نريد، أو على ماذا نحتج في سياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة الموجهة ضدنا بمنهجيتها العنصرية المعروفة، لكن دون وجود رؤية واضحة نعمل من خلالها، وتشتق كل مؤسسة أو حزب منها دورها في تحقيقها، وهذا الأمر ليس ببعيد عن الحالة الفلسطينية العامة.

لو لم نكن منقسمين على أنفسنا، وكان لدينا مشروع واحد، لكان من السهل على كل طرف من الأطراف، وكل مركب من مركبات الشعب الفلسطيني، أن يأخذ الجزء الذي يخصه، ويعي دوره وما المطلوب منه، ويسعى من خلال الأدوات المتاحة أمامه إلى تحقيقه.

بالتالي، أعتقد أن حالة الانغماس في حالة الاحتجاج في الداخل الفلسطيني أبعدتنا عن الخوض الحقيقي في بناء رؤية مشتركة، وكذلك حالة الانقسام العامة والتشظي العام أبعدتنا كذلك. في ظل هذه الظروف أقيمت القائمة المشتركة، وهناك نقاط ضوء يمكن الارتكاز عليها.

والقائمة المشتركة ليست مشروعاً سياسياً، وإنما هي فقط خطوط عامة، لكنها بلا رؤية. ونحن من خلالها نقول، مثلاً، نريد هذا في ذلك المحور، ونريد كذا في آخر.

أختم بالمحور الأخير المتعلق بغياب هذه الرؤية، وهو ما يقودني إلى الحديث عن لجنة المتابعة التي هي السقف الجامع الذي تستظل به كافة الأحزاب والتيارات المشاركة وغير المشاركة في حياة الفلسطينيين السياسية في إسرائيل. وأرى أنه يجب التركيز في المرحلة القادمة على الاستمرار في بناء هذه المؤسسة وتطويرها، لتكون ممثلاً حقيقياً للداخل الفلسطيني، انسجاماً مع الحالة الفلسطينية العامة.

في حديث سريع بشأن حل الدولتين، أرى أن إسرائيل لم تترك مجالاً لأن تكون هناك دولتان،

فمـن خـلال المسـتوطنات، وجـدار الفصـل العنـصري، هـي عمليـاً تقـضي بشـكل ممنهـج عـلى حـل الدولتـين، ولا أعتقـد أنهـا تريـد دولـة واحـدة، لكنهـا تريـد عربـاً أقـل، وأرضـاً وسـيطرة أكـثر. وأعتقـد أن هـذه السياسـة لا تختلـف، نوعيـاً، عـن السياسـة التـي تنتهجهـا إسرائيـل تجـاه الداخل الفلسـطيني والتجمعـات السـكانية العربيـة.

والسـؤال إذن، إذا كانـت إسرائيـل لا تفـرق في سياسـتها بـين الداخـل، والضفـة، وغـزة، فهـل هـذا يحتـم علينـا تفكـيراً مختلفـاً نحـو المـشروع الوطنـي والرؤيـة الوطنيـة الشـاملة، أم نبقـى ملتصقـين بالحلـول التقليديـة، أو التفكـير التغريـدي، حيـال هـذه السياسـات وهـذا الاحتـلال؟

فلسطينيو ٤٨ ... الخصوصية في ظل الوحدة

نيفين أبو رحمون

تُعرّف الخصوصية بأنها تَميُّز مجموعة معينة نتيجة صيرورة مستمرة قد تكون هوياتية، ومن خلال مركبات بنيوية. أفرزت النكبة تجزئة، وأصبحت هناك خصوصية لكل مجموعة فلسطينية في مكانها، وفقاً لمحددات تاريخية وجدت نفسها بعد النكبة كنتاج دينامي.

في هذا السياق، تموضع فلسطينيو الـ 48 داخل إطار دولة أفرزت، بدورها، إشكالية أخرى في واقع التعامل مع مؤسساتها، لذلك كان لا بدّ من التشابك مع الدولة ومؤسساتها، من أجل توفير احتياجات الوجود الأساسية، والبقاء على الأرض. حتى العمل السياسي في سياق الدولة، كانت له خصوصيته، وأنتج ثقافة خاصة تندرج بين اليومي والوطني السياسي.

وعلى الرغم من وجود قطيعة رسمية، فإن التواصل بين مناطق الـ67 والـ48 لم ينقطع، وكان هذا من خلال التواصل التجاري السري، والتواصل ما بين العائلات السري أيضاً. وربما هذا ساهم في إعادة تشكيل الوعي الفلسطيني، من خلال هذه العلاقات التي طُوّر من خلالها بعد قومي وطني.

شكلت نكسة العام 67 نقطة مفصليّة في تحديد مكانة الفلسطينيين وعلاقتهم مع المشروع الوطني الفلسطيني، وتم التعامل مع الداخل كواقع من قبل منظمة التحرير. ولعبت النكسة دوراً مهماً في ترسيخ الخصوصية، ومأسسة مكانة وخصوصية المواطنة لفلسطينيي الداخل.

ما بعد أوسلو، أصبحت هناك أزمة حقيقية في الحركة الوطنية الفلسطينية، وأصبح هناك عدم وضوح لدى الفلسطينيين في طبيعة العلاقة بين الداخل وسائر الشعب الفلسطيني.

وضّح اتفاق أوسلو ملامح المشروعين الفلسطيني والإسرائيلي، وتم اختزال المشروع الفلسطيني بنتائجه اليوم، وتعزيز يهودية الدولة، وتوحش الاحتلال، وطرح حل الدولتين، وبالتالي إخراج فلسطينيي الـ48 من دائرة الصراع، ووضعهم تحت ما يسمّى بـ «الشأن الإسرائيلي». لذلك، حاول فلسطينيو الـ48 إيجاد حل لطريق مسدود، والبحث عن مشروع وطني فلسطيني، وعن مكانتهم فيه، وبخاصة أن هذه المرحلة أفرزت «اختلافهم»، وقد شكّلت المواطنة الإسرائيلية مرجعية لتحديد مكانتهم، على الرغم من وجود محطات سياسية كبيرة ومصيرية تعامل معها الفلسطينيون في الداخل كجزء من فعل فلسطيني عام حول الأرض والهوية، وبخاصة بعد العام 2000 «انتفاضة القدس والأقصى».

انتفاضة القدس والأقصى- الانتفاضة الثانية 2000

تحول العلاقة من التضامن إلى الشراكة (حالة فلسطينيي الداخل)

شكلت الانتفاضة الثانية نقطة تحوّل، وأنتجت تغييرات وتقوية مشاعر الانتماء المشترك والهوية الجماعية والنضال المشترك، وهذا انعكس في ظهور أدوات جديدة قد تجاوزت الحدود السياسية، وأصبحت هناك مساحة للتواصل، وبناء مساحة للعمل الثقافي، إضافة إلى خلق حالة سياسية تفاعلية لتعميق هذا التواصل أيضاً من خلال نشاطات ومهرجانات.

ولخصوصية المشهد في الداخل، كان هناك تصعيد مؤسساتي ضمن مفاهيم جديدة أفرزت حينها مشاريع أسرلة، دفعت فلسطينيي الداخل إلى تعزيز النضال السياسي، والاشتباك سياسياً مع مؤسسات الدولة.

نقطة قوة أخرى جاءت بعد الانتفاضة، وهي تعزيز الهُويّة المدنية إلى جانب الهُويّة الوطنية، حيث أصبح هناك مفهوم للمواطنة ومطالبها من منطلق أصحاب للوطن، وأصبح هناك اشتباك سياسي مع مفهوم الدولة اليهودية، ومواطنة الفلسطيني في البلاد.

أفرزت الانتفاضة الثانية مفهوم شراكة حقيقية تجاوز الحدود السياسية والجغرافية التي فرضها الاحتلال، وأصبحت هناك هبّة حول مفهوم السّيادة والملكيّة على هذه الأرض، وهذا ما حدث، أيضاً، مؤخراً، في قضية القدس والأقصى والبوابات الإلكترونية.

غياب المرجعية

بعد النكبة أصبح الشعب الفلسطيني يعاني من تعدد مرجعياته السياسية، علاوة على التقسيم الذي فرض عليه. هذه المعادلة المفروضة بقوة الجغرافيا؛ جغرافيا الاحتلال الذي يتمدّد يوماً بعد يوم في ظلِّ غياب مشروع وطني فلسطيني جامع وشامل، تعود إلى غياب المرجعية الموحَّدة للشعب الفلسطيني.

لقد تكيّف الفلسطيني كل حسب موقعه وواقعه، وأخذ في تحديد رؤيته ضمن هذا النطاق، مع وجود إجماع شعبي على أهمية النضال من أجل دحر الاحتلال، والتمسّك بالحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية، وذلك وفق خصوصية المكان، وأدوات نضاله، فلكل تجمع فلسطيني برنامج كفاحي يومي.

وقد تكيّف الفلسطيني مع واقعه؛ ذلك الواقع الذي ليس وليد مرحلة بعينها، بل هو نتاج تراكمات أفرزت لدى الفلسطيني القدرة على تحديد وتأصيل أدواته النضالية وفق سياق التحولات الجارية. الفلسطيني ليس حبيس ذاكرة مفتوحة على هزيمة الـ 48 و67، بل إنسان يتفاعل مع واقعه. لذلك، نرى أن هناك أشكالاً إبداعية قام بها الفلسطيني في العمل السياسي والمجتمعي والثقافي، وهناك مبادرات كثيرة مثل حركة مقاطعة إسرائيل .. ولجان حق العودة .. الخ.

الوحدة ضرورة وليست خياراً

تكمن أهمية الوحدة في أنها ضرورة وطنية وليست خياراً من الخيارات، في ظلِّ وجود تهديد مشترك على الكل الفلسطيني، يتمثل في وجود مشروع صهيوني استعماري، ولكن أدوات الاحتلال كافة، لا تستطيع أن تلغي وحدة الشعب الفلسطيني تجاه أرضه وتاريخه وأمته، لأن الصراع وجودي.

السؤال الذي يطرح اليوم: هل يمكن أن نتجاوز التجزئة والاهتمام بخصوصية كل مجموعة، والمبادرة إلى بناء جسم جامع وتحديد ما الذي نريده كفلسطينيين؟

مع اختلاف المجموعات، وخصوصية كلٍّ منها، فإن هناك مركبات ينطلق منها الفلسطيني أينما تواجد:

- تعزيز الوجود الفلسطيني في فلسطين.
- عدم اعتراف الاحتلال بالملكيّة التاريخية الفلسطينية كأصحاب وطن.
- العودة وإقامة الدولة الفلسطينية.

منطلقات المجموعات المختلفة غير قابلة، بشكل فعلي، للفصل، وهي متداخلة، لأنه، بطبيعة الحال، هناك عامل الوجدان الفلسطيني والـ»نحن» كفلسطينيين. الحالة الفلسطينية ليست ناصعة البياض، فهنالك إشكاليات، تواجهُ هذا الكلُّ الفلسطيني، منها، كما أسلفنا، الشتات الجغرافي، وتعدد المرجعيات، أو غياب المرجعية الوطنية الجامعة. ومع تسليمنا بخصوصية كل فلسطيني حسب مكانَ تواجدهِ، فإن هنالك العام الذي لا يجوز، بأي حالٍ من الأحوال، أن يتجاوزَ فيهِ جزءٌ، أو قطاعٌ، أو فئةٌ من الشعب الفلسطيني، باقي القطاعات أو الفئات، وإلا فإن ذلك سيكرسُ فوضى وانقسامات وصراعات لا طائلَ منها، ولا فائدةَ لها على الصعيد الوطني. واتفاق أوسلو، وما نتجَ عنهُ من انقسام وصراع، ليس عنا ببعيد.

وفي ضوء ما سبق؛ فمن الضروري إشراك فلسطينيي الداخل في القضايا المصيرية التي تخص الشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر كسر الحواجز التي خلقها الاحتلال، مع معالجة النتائج الكارثية التي أوجدها الانقسام منذ العام 2006 وحتى اليوم، وما رافق تلك الفترة من دسٍّ إسرائيلي لتعميق الشرخ الفلسطيني.

ومن الضرورة، أيضاً، في أيٍّ معالجةٍ أو معاينةٍ، عدم الانطلاق من نتائج مرحلة أوسلو كسقف لمعالجة الأزمة، أو كإطار مؤسساتي لاستعادة الوحدة وفق البنية الحالية للسلطة.

السؤال المعلّق

ويبقى السؤال المعلق هو عن كيفية الخروج من الواقع المأزوم؟ وهو ما يقود، كذلك، إلى التفكير في عوامل القوة، والحامل السياسي والاجتماعي القادر على فرض إعادة بناء الوحدة، دون التعويل على طرفي الانقسام، وهو ما يتطلب أن تتضمن المرحلة تحليلاً أكثر عمقاً للوضع القائم، والتركيز على كيفية إنتاج البديل، ومطالبة كل قوى الشعب بالانخراط في الإجابة عن سؤال كيفية الخروج من المأزق، والرجوع إلى المشروع الفلسطيني التحرري.

وفي ظلِّ ما يمرُّ بهِ اليوم غالبية الشعب الفلسطيني، علينا أن نقف بشجاعةٍ أمامَ المرآةِ وننظر متسائلين؛ من صنعَ أوسلو؟ ومن صنعَ الانقسام؟ هل نعلقُ هذه الهزائمَ على مشجبِ

الاحتلال؟ أعتقد أنهُ من الواجبِ علينا كسر «البرواز» الذي وضعنا أنفسنا فيه؛ فأوسلو، والانقسام، صناعة فلسطينية ... هذه صناديقنا التي صنعناها بأيدينا، ولا سبيلَ لنا للخروجِ منها، إلا بالاعترافِ بذلك، وتقبلِ التجربةِ، وإجراء مراجعةٍ لتلكَ المرحلة، وهذا كلهُ من أجلِ تجاوزِ أوسلو.. وما بعدَ أوسلو.

إن سياق المواطنة لا يمنع أن نعرّف أنفسنا كجزء من المشروع الوطني والحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى فلسطينيي الـ 48، الشروع في حوار حول دورهم وموقعهم في المشروع الوطني، فنحن خرجنا من مرحلة الوهم، ومنخرطون في الوعي بأهمية النضال لتحقيق ما نريد.

العمل السياسي في الداخل بعد العام 2000 اكتسب قيمة مضافة في البعد الوطني، وأصبحت هناك جدلية واضحة حول الوطني والسياسي ضمن قواعد لعبة أرادتها لنا المؤسسة الإسرائيلية، وأصبح هناك مفهوم مختلف في التعامل مع البرلمان في خطاب وطني فلسطيني شامخ، وليس فقط كما أرادته المؤسسة أن يكون؛ دوراً برلمانياً يقتصر فقط على اليومي والخدمي، بل كانت هناك محاولة لرفع السقف الوطني حتى من داخل البرلمان في قضايا الأسرى، أو قضايا أخرى.

عن التجربة المشتركة في محاولة لتوحيد نضال فلسطينيي الداخل بعد مرور عامين، نرى أنها تجربة فريدة في ظل ما يحدث من انقسامات في الوطن العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص. ولكنها ما زالت تجربة تحتاج إلى نضوج سياسي في التعامل مع العمل الوحدوي.

وعن تجربة المتابعة نقول إننا نحتاج إلى مأسسة للمتابعة كي تصبح مرجعية سياسية حقيقية لفلسطينيي الداخل، وشؤونهم، ومصيرهم كأصحاب وطن، وكي تساهم في بناء مؤسسات فلسطينية قد تكون بداية الحكم الذاتي الثقافي ... إلخ.

خصوصية الداخل تحتم علينا مأسسة نضالنا وتحديد السقف والمرجعية السياسية والوطنية، في محاولة لتشبيك العمل الوطني والسياسي مع المجموعات الفلسطينية كافة بشكل منظّم، وقد يكون هذا الأمر بمثابة رافعة للمشروع الوطني الفلسطيني ووحدة الفلسطينيين.

خصوصية فلسطينيي الداخل في ظل الوحدة

مجد كيّال

نشـأت كل «الخصوصيّـات» في السـياق السـياسيّ الفلسـطيني – كلّهـا دون اسـتثناء - جـرّاء النكبـة والسياسـات الاسـتعماريّة التـي تتواصـل حتّـى اليـوم. حتّـى وإن سـاهم القـرار السـياسيّ الفلسـطينيّة في تشـكيل أو رسـم ملامـح هـذه الخصوصيّـات بواسـطة قراراتـه السياسـيّة، فـإن النشـوء الأوّل للخصوصيّـات أساسـه في «المُنجـزات» الإجراميّـة للإسرائيـلي. فقـد نتجـت الخصوصيّـة الاجتماعيّـة - السياسـيّة لشـعبنا في القـدس جـرّاء القـرار الإسرائيـليّ بضـمّ القـدس، الـذي خلـق واقعـاً مركبـاً مـن حيـث المكانـة القانونيّـة والارتباطـات الحياتيّـة وغيرهـا. ونتجـت الخصوصيّـة السياسـيّة لغـزّة، إلى حدٍ بعيـد، جـرّاء الحصـار الـذي فرضـه الإسرائيـلي عـلى القطـاع باعتبـاره إحـدى الأدوات الأساسـيّة لعـزل المقاومـة المسـلّحة وعمليـة اقتلاعهـا مـن الضفّـة الغربيّـة. كـما نشـأت خصوصيّـة لاجئـي لبنـان أو الأردن مـن فعـل تهجيرهـم، ونشـأت خصوصيّـة الفلسـطينيين الـدروز مـن إكراههـم عـلى الخدمـة العسـكريّة.

بسـبب النكبـة والاسـتعمار، اختلفـت الوضعيّـات القانونيّـة والسياسـيّة لمجموعـات مختلفـة مـن الفلسـطينيين، ولحـق ذلـك فجـوات هائلـة نتجـت أو تكرّسـت عـلى المسـتوى الاجتماعـيّ والاقتصـادي، وخلقـت مـع الوقـت تمثيـلات سياسـيّة وأنمـاط عمـل سـياسي وقيـادات سياسـيّة «خاصّـة» في كلّ حالـة مـن الحـالات. وتتفـاوت هـذه الحـالات في مـدى «خصوصيّتهـا» بعلاقـة طرديّـة مـع حجـم وقطعيّـة وعنـف عمليّـة «الفصـل» التـي مارسـتها إسرائيـل في لحظـة «تكـوّن» هـذه الخصوصيّـة.

والتطـرّق إلى هـذه «الشرذمـة» يجـري غالبـاً باعتبارهـا «نهجـاً» أو «سياسـة» اسـتعماريّة – سياسـات التفرقـة، فـرّق تسـد، ... إلـخ - لكنّهـا قبـل أن تكـون تكتيـك إضعـاف للمجتمعـات، فإنهـا تحمـل صفـة

أكـثر جوهريّـة في الاسـتعمار الصهيـوني؛ فلتوحيـد المصـير السـياسي للشـعب اليهـودي، كـما يطـرح المـشروع الصهيـوني نفسـه، معنـى واحـد ووحيـد، وهـو نفـي وحـدة مصـير الشـعب الفلسـطيني.

لأسـباب كثـيرة، مـبرّرة ومفهومـة وطبيعيّـة، بـرزت مكانـة الأرض كتعبـير مركـزيّ عـن الـصراع مـع الاسـتعمار. وتحـوّل البقـاء في الأرض، والحفـاظ عليهـا، والعـودة إليهـا، إلى التعبـير الأسـاسيّ عـن طموحـات الفلسـطينيين وأهدافهـم. إلا أن بـروز هـذا التعبـير همّـش المسـألة السياسـيّة بجانبهـا الإنسـاني/الاجتماعيّ- أننـا نناضـل مـن أجـل الوطـن باعتبـاره مسـاحةً لاجتـماع مكوّنـات الشـعب (والأفـراد أوّل المكوّنـات) لتحقيـق ذاتهـم مـن خـلال التطلّـع إلى مسـتقبلهم المشـترك.

في حالـة اللاجئـين في الشـتات، كان الارتبـاط بـين وحـدة المصـير والمسـتقبل والعـودة إلى الأرض ارتباطـاً واحـداً ومتسـاوياً. العـودة معناهـا أن يعـود الفلسـطيني إلى مكانـه الطبيعـي ويعيـد بنـاء مجتمعـه. أمـا في الداخـل، فقـد تحـوّل خطـاب «البقـاء في الأرض» إلى نقيـض لوحـدة المصـير والمسـتقبل. بمعنـى أنّ خطـاب البقـاء أدّى إلى تبريـر خطـاب الهزيمـة (وهـي طبعـاً هزيمـة تحـت وطئـة العنـف والقهـر) التـي انسـاقت في مسـار المواطنـة الإسرائيليّـة، وتـم تفضيـل مبـدأ «البقـاء في الأرض» عـلى وحـدة المصـير السـياسي والمسـتقبل الفلسـطينيّ المشـترك.

لكنّنـا اليـوم لسـنا بصـدد محاسـبةٍ تاريخيّـة، ولا نقـدر عليهـا أصـلاً، أولاً لأنـه ليـس مـن المنصـف تاريخيـاً محاسـبة الضحيّـة التـي وقعـت تحـت أشـد أنـواع الظلـم والقهـر والحكـم العسـكري والمجـازر. وثانيـاً لأنـه نقـاش لا يفيـد بالبنـاء قدرمـا يفيـد بتأجيـج الحساسـيّات السياسـيّة.

لكـن المطـروح أمامنـا بالحـاضر هـو: هـل هـذه الخصوصيـة (بـكل مسـتوياتها) للفلسـطينيين بالداخـل هـي خصوصيّـة يتمتّعـون بهـا أم هـي خصوصيّـة فُرضـت عليهـم بقـوة الاحتـلال والقمـع لسـلخهم عـن شـعبهم؟ هـل عوامـل هـذه الخصوصيّـة (المشـاركة في البرلمـان الإسرائيـلي، الحصـول عـلى ميزانيّـات حكوميّـة، التقـدّم في المجـالات الأكاديميـة ... إلـخ) هـي خصوصيـة تـم «إنجازهـا» و«تحصيلهـا» رغـم القمـع الإسرائيـليّ، ويجـب الحفـاظ عليهـا كمُنجـزات، أم أنّهـا تجلّيـات الحالـة الكارثيـة التـي أنتجتهـا النكبـة والاسـتعمار والقمـع والجريمـة، وبالتـالي يجـب العـودة منهـا إلى مربّـع الوحـدة الوطنيّـة؟ هـل يجـب توسـيع المسـاحة الخاصـة بفلسـطينيي الداخـل مـن خـلال توسـيع اندماجهـم «وازدهارهـم» بالمواطنـة الإسرائيليّـة، أم يجـب تقليـص المسـاحة الخاصّـة لصالـح ممارسـة حياتنـا مـع شـعبنا ومجتمعنـا الـذي بُترنـا منـه؟ وبكلـمات أخـرى فـإن السـؤال الوحيـد والبسـيط المطـروح هـو: هـل نسـعى إلى مسـتقبل سـياسي واحـد لـكل الشـعب الفلسـطيني أم لا؟ هـل مسـتقبل فلسـطينيي الداخـل السـياسي (السـياسي يعنـي الإدارة والميزانيّـات وجهـاز التعليـم وجهـاز الصحّـة

والمواصلات وقوانين الزواج والرفاه الاجتماعي) مشترك مع شعبنا الفلسطيني أم مع الإسرائيليين؟

واحدة من المفارقات التي تُنتجها إسرائيل، في النقب مثلاً، أنّ إسرائيل لا تعترف بأن ملكيّة الأرض تعود إلى شخص ما، إلا في حالة وافق الشخص على بيع الأرض. الورقة الوحيدة التي تعترف بها إسرائيل بملكيّة الفلسطيني للأرض هي عقد بيعه لأرضه. ولا يعترف الإسرائيلي بأي «طموح سياسيّ» أو «حق تقرير مصير» للفلسطينيين في الداخل ولا بتمثيل سياسيّ «شرعيّ» لهم، إلا حين يهدف هذا «الطموح» إلى الاندماج داخل المواطنة الإسرائيليّة والانعتاق عن مشروع التحرر الوطني الفلسطينيّ. لذلك، فإن مسألة «خصوصيّة فلسطينيي الداخل» ليست مسألة رغبة أو قرار، وليس فيها حريّة اختيار، فالمواطنة فُرِضَت ولم تُحصَّل. كما أنها ليست مسألة تخصّ فلسطينيي الداخل وحدهم، بل مسألة كل الشعب الفلسطينيّ.

يُمكن للـ«خصوصيّة» أن تُعتبر امتيازاً استعمارياً لو تحوّلت إلى «مُنجز» يجدر الحفاظ عليه. ولكن، برأيي الشخصيّ، أعتبرها حاجزاً نكبوياً أسسه الاستعمار لمنع تحقيق مستقبل مشترك ومجتمع فلسطيني واحد يتعدد ويختلف تحت مظلة سياسيّة إداريّة واحدة. وعلينا أن نسعى إلى تذويب هذه الخصوصيّة من خلال توسيع رقعة العمل السياسي والشعبيّ المشترك بين جميع أبناء الشعب الفلسطينيّ، والانخراط تحت حالة نضاليّة واحدة (كما كان من الممكن أن يحصل في الهبة الأخيرة في المسجد الأقصى مثلاً)، وبناء حالة سياسيّة فلسطينيّة في الداخل تركّز على تعزيز المقدرات الذاتيّة والاستقلاليّة عن الإسرائيليّ، وبناء البدائل الوطنيّة واعتمادها حصراً، وتحديد العلاقة مع الإسرائيليّ بالضروريّ والطارئ لحياة الناس (مع السعي المستمر لتوفير إجابة وطنيّة ولائقة لهذه الضرورات)، ولفظها حين تكون رفاهيّةً وامتيازاً ومجرد تسهيل للحياة، ويترتب على هذه تضحيات معيّنة من واجب القيادة السياسيّة إدارتها والاستعداد لها، من خلال عدم إنهاك المجتمع من جهة، والحفاظ على كرامته وعلى مستقبله من جهة أخرى. فلا التبعيّة، ولا حياة الريع ولا توسّل الميزانيّات، ولا الاندماج بمجتمع المستعمِرين يضمن لأولادنا مستقبلاً كريماً وحراً ومشرقاً. وينطبق هذا على الفلسطيني أينما كان، لا يُحصر بالداخل، ولا يُستثنى الداخل منه.

الجلسة الرابعة

القضية الفلسطينية .. الخيارات الإستراتيجية وسياسات العمل الوطني

إدارة الجلسة: غسان الخطيب.

خليل هندي: مقدمات لتفكير إستراتيجي فلسطيني.

طاولة مستديرة

سيناريوهات الحلول المطروحة والسياسات الفلسطينية المطلوبة

إدارة النقاش: هاني حبيب.

المتحدثون: أحمد العوري، أحمد جميل عزم، محمد المدهون.

مقدمات لتفكير إستراتيجي فلسطيني

خليل هندي

تهدف هذه الورقة إلى توفير مقدمات وعناصر لتفكير إستراتيجي فلسطيني. وبما أنّ أيّ إستراتيجية فلسطينية ستواجه المخططات والمواقف الإسرائيلية، يحاول القسم الأول من الورقة توصيف الإستراتيجية الإسرائيلية، ويذهب إلى أن المواقف الإسرائيلية تتسم بالثبات والتماسك الإستراتيجيين. كذلك بما أن أي إستراتيجية فلسطينية لا بد أن تستهدف تحدي آليات السيطرة الإسرائيلية، تخصص الورقة قسمها الثاني لمحاولة تعيين هذه الآليات. أما القسم الثالث فيحاجج أن طريق المفاوضات ومناشدة المجتمع الدولي طريق مسدود، لتنتهي الورقة في قسمها الرابع إلى عرض سريع للمقدمات والعناصر التي تشكل أساساً للإستراتيجية الفلسطينية، ولذا يمكن للقارئ المتعجل أن يكتفي بقراءة هذا القسم والتصفح السريع للأقسام السابقة.

أولاً: الثبات والتماسك في إستراتيجية إسرائيل

يشيع في الأدبيات اليسارية الغربية، وبعض الأدبيات اليسارية الإسرائيلية أيضاً، القول إن إسرائيل ومعها الحركة الصهيونية بارعة، بل لامعة، تكتيكياً، لكنها قصيرة النظر إستراتيجياً، بمعنى أنها تحقق انتصارات تكتيكية باهرة، لكن هذه الانتصارات تضعها إستراتيجياً على طريق لا يمكن في نهايته أن تظل دولة «يهودية وديمقراطية» في آن، إذ إنها إما أن تصبح دولة مختلطة عربية-يهودية، أو دولة غير ديمقراطية تقيم نظام فصل عنصري (أبارتهايد). ولربما كان ذلك صحيحاً من وجهة نظر تاريخية، أما من وجهة نظر الحاضر الراهن فالأمور تبدو مختلفة تماماً.

تتسم إستراتيجية إسرائيل بطول النفس والثبات والتماسك. فهي تضع نصب العين هدفاً تعتقده قابلاً للتحقيق في المدى المتوسط أو الأبعد، ثم تواظب وتثابر على العمل على تحقيقه بصبر وأناة، عن طريق مراكمة مكاسب، ربما يكون كل منها صغيراً، لكنها في مجموعها تشكل إنجازاً فارقاً. وفي الوقت ذاته، تتحين فرصاً قد تنشأ لتحقيق مكاسب كبرى (حرب، صلح مع أطراف عربية، تغيرات في المحيط، تغير في الوضع الدولي كالانتخابات الأميركية مثلاً). وعدّتها في ذلك خلق وقائع على الأرض[1] تدريجياً، وإنهاك الأعداء والخصوم والمجتمع الدولي ليقبل الجميع بهذه الوقائع، ثم الانقضاض كلما سنحت فرصة إحداث تغيير جذري في الواقع، ليلي ذلك الانتقال مرة أخرى إلى تثبيت هذا التغيير الجذري بخلق وقائع على الأرض تدريجياً من جديد.

سندّلل على موضوعتنا هذه بعرض موجز لمسائل ثلاث:

تطور الاستيطان في الضفة[2]

من بدايات متواضعة في العام 1967 (تلة هنا وتلة هناك، موقع متقدم هنا وموقع متقدم هناك) حقق الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، زيادة تدريجية، لكنها مطردة في أعداد المستوطنين. (انظر الجدول والرسم البياني أدناه). ففي الفترة من 1976 إلى 2016، بلغت الزيادة ما يقرب معدله من 6 % سنوياً، بينما بلغت في السنوات الأخيرة، منذ العام 2009، نسبة مئوية تكاد تكون ثابتة على مستوى 4.3 %. هذا، بالرغم من التباطؤ الظاهري في الانتشار الاستيطاني الذي أملته ظروف محددة (محاولة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما فرض تجميد جزئي للاستيطان في 2009 و2010)، تواصل هذا النشاط بدأب وإصرار. والواقع أن أوباما لم يفشل في تجميد الاستيطان فحسب، بل إن فترتي ولايته شهدتا ازدهار الاستيطان وتناميه، حتى يقدّر أن عدد الوحدات الاستيطانية التي بدأت في عهده بلغ ما يزيد على 17 ألف وحدة، أي ما يعادل أو يفوق عدد الوحدات التي بدأت في عهد بوش الذي سبقه.

1 التعبير المستخدم بالعربية هو «خلق وقائع على الأرض»، أما بالإنجليزية والفرنسية فالتعبير المستخدم هو Fait Accomplis، وهو تعبير أدق، إذ يعني «وقائع لا يمكن عكسها» Irreversible Facts.

2 للحصول على بيانات، اعتمدت على موقع مراقبة الاستيطان التابع لجماعة السلام الآن وموقع جماعة بيتسيلم وموقع جماعة ييش-دين، وهذه الجماعات كلها إسرائيلية، وموقع مؤسسة السلام في الشرق الأوسط الأميركية. وفي حدود علمي، وربما أكون مخطئاً، المؤسسات البحثية والفكرية الفلسطينية مقصرة فيما يتعلق بمتابعة الاستيطان وتحليل اتجاهاته.

السنة	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
عدد المستوطنين	61,563	65,424	71,606	76,715	82,257	89,137	97,962	103,439	120,274	133,275	144,549
السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد المستوطنين	155,605	166,150	177,193	190,843	208,010	224,503	240,833	258,011	270,448	289,255	309,045
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المستوطنين	327,831	346,627	368,449	380,447	394,169	407,514	422,366	428,047	444,657	461,496	468,865
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
عدد المستوطنين	486,865	503,695	520,556	538,949	556,574	573,331	591,120	607,143			

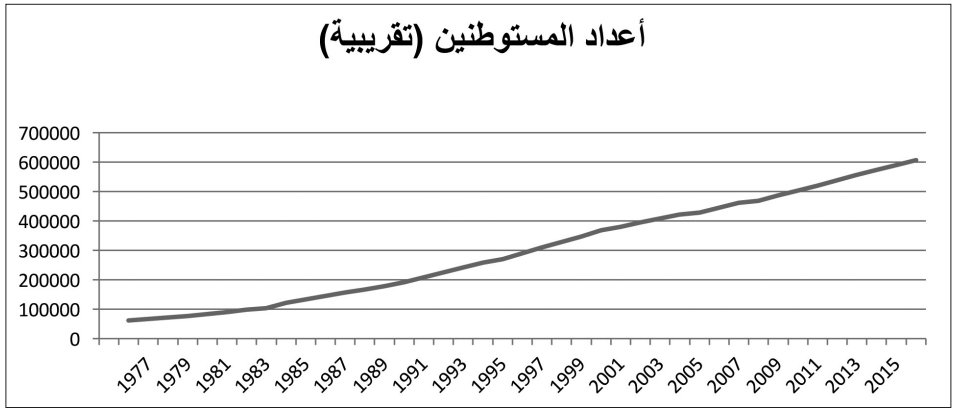

مستقبل الضفة الغربية والقدس

يتجلى الثبات والتماسك الإستراتيجي الإسرائيلي أكثر ما يتجلى في الموقف من مستقبل القدس وباقي الضفة. فمنذ العام 1967 ما زالت إسرائيل تصرّ على أن مستقبل الضفة لا بدّ أن يقوم على الأوتونوميا للسكان، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأرض ومواردها، وأن القدس لا بدّ أن تظل العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل دون أن يشاركها أحد في السيادة على أي من أجزائها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «أوتونوميا Autonomy» ومصطلح «الحكم الذاتي Self-Government» يحيلان في الذهن الجمعي الفلسطيني إلى ما يعادل الاستقلال أو يكاد. لكن للأوتونوميا درجات. فمثلاً محميات الهنود الحمر في الولايات المتحدة وكندا تتمتع بدرجة من الأوتونوميا تعفيها من بعض الضرائب ومن الخضوع لقوانين القمار!

وهناك في الطرف الآخر أوتونوميا الولايات المتحدة وأشكال متعددة أخرى من الأوتونوميا (مثلاً، منطقة الباسك في إسبانيا، وآيل أوف وايت وجيرسي وجيرنزي التابعة للتاج البريطاني).

في الواقع إن مصطلحي «الأوتونوميا» و«الحكم الذاتي» يستخدمان للدلالة على ترتيبات تقصر عن الاستقلال. وهذان هما المصطلحان اللذان تصر إسرائيل على استخدامهما وعلى تضمينهما في الاتفاقات التي تعقدها (كامب ديفيد مع مصر وأوسلو مع الفلسطينيين)، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك باستخدام مصطلحي «الأوتونوميا للسكان» و«الحكم الذاتي للسكان» لإزالة أي غموض يمكن أن يستغّل للقول إن الترتيبات المتوخاة تشمل الأرض والموارد.

وإذا كان تعلّق الشعب الفلسطيني بحلم الاستقلال من جهة وافتتان القيادة الفلسطينية بزخارف سلطة الدولة من جهة أخرى قد أصبحا عاملين لا يستهان بهما، فلا بأس من أن تقدم إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، للفلسطينيين «تنازلا» يسمح لهم بأن يسموا الحكم الذاتي المحدود الممنوح لهم «دولة»![1]

ورد أول إعلان رسمي عن الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المناطق المحتلة في اتفاقات كامب ديفيد التي أدت إلى «إطار للسلام في الشرق الأوسط» الذي وقعته مصر وإسرائيل عام 1978. ينص هذا الإطار على أنه «يجب أن تكون هناك للضفة الغربية وغزة ترتيبات انتقالية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير أوتونوميا كاملة للسكان، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان... ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي للسكان واهتمامات الأمن المشروعة لكل الأطراف... وسيتم انسحابٌ للقوات المسلحة الإسرائيلية، وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستتبقى في مواقع أمن معينة... وستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، وفي أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها... وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن... وسيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية تتشكل من سكان الضفة الغربية وغزة، وستكون هذه القوة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين، لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي».

ولم تشر معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في متنها إلى الضفة الغربية وغزة. غير أن رسالة

1 في مسرحية روميو وجولييت لشكسبير، تقول جولييت ما يمكن ترجمته ببعض التصرف: «هل يهمّ الاسم؟ ستظل الوردة حلوة الرائحة حتى لو أطلقنا عليها اسماً آخر». نعم، سيظل الحكم الذاتي المحدود كريه الطعم والرائحة حتى لو أطلقنا عليه اسم دولة!

مشـتركة مـن مناحيـم بيغـن ومحمـد أنـور السـادات إلى الرئيـس الأمـيركي جيمـي كارتـر اسـتذكرت اتفاقـات كامـب ديفيـد (إطـار للسـلام في الـشرق الأوسـط)، وتعهـدت بـأن تدخـل إسرائيـل ومـصر في مفاوضـات تهـدف إلى «إنشـاء سـلطة حكـم ذاتي في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة لتوفـير أوتونوميـا كاملـة للسـكان». وأضافـت أن «الحكومـة العسـكرية الإسرائيليـة وإدارتهـا المدنيـة ستنسـحبان، لتحـل محلهـما سـلطة الحكـم الـذاتي... وسـيتم بعـد ذلـك انسـحابٌ للقـوات المسـلحة الإسرائيليـة وإعـادة انتشـار للقـوات المتبقيـة في مواقـع أمنيـة محـددة».

هـل تذكرنـا هـذه النصـوص بـشيء أحـدث؟ بالتأكيـد! فالترتيبـات والإجـراءات المحـددة فيهـا متطابقـة تقريبـاً مـع الترتيبـات والإجـراءات التـي نـص عليهـا بعـد عقـد ونصـف اتفاقـا أوسـلو الأول العـام 1993 والثـاني العـام 1995 بـين إسرائيـل ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية. والأهـم مـن ذلـك، أن هنـاك تطابقـاً في الغـرض الإسـتراتيجي بـين اتفـاق كامـب ديفيـد الأول واتفاقـي أوسـلو. فمـن الواضـح أن النيـة في كلتـا الحالتـين لم تكـن انسـحاباً إسرائيليـاً كامـلاً، بـل انسـحاب الحكومـة العسـكرية الإسرائيلية وإدارتهـا المدنيـة، وإعـادة نـشر القـوات العسـكرية الإسرائيليـة مـن المراكـز المأهولـة بالسـكان إلى مواقـع أمنيـة محـددة تكفـل سـيطرتها الفعليـة عـلى المنطقـة بأكملهـا. وفي حـين حـددت اتفاقـات كامـب ديفيـد بوضـوح الهـدف النهـائي عـلى أنـه الحكـم الـذاتي للسـكان، فـإن اتفاقـي أوسـلو فرضـا عـلى الطـرف الفلسـطيني ترتيبـات وعلاقـات مصممـة بحـرص لضـمان ألا تتطـور السـلطة الفلسـطينية إلى مـا هـو أبعـد مـن الحكـم الـذاتي وأن تظـل «مجلسـاً إداريـاً».

ومـن الجديـر بالملاحظـة أن اتفاقـات كامـب ديفيـد الإسرائيلية-المصريـة واتفاقيتـي أوسـلو لم تتطـرق، عمـداً مـن وجهـة النظـر الإسرائيليـة، لمـا سـتؤول إليـه الأمـور لـو فشـلت مفاوضـات الوضـع النهـائي في الوصـول إلى اتفـاق ضمـن المهـل الزمنيـة الموضوعـة، مـا عنـى عمليـاً قبـول الطـرف الآخـر اسـتمرار الوضـع الراهـن في هـذه الحالـة، أي اسـتمرار الاحتـلال.

ومـع أنّ الطـرف الفلسـطيني لم يفصـح رسـمياً عـن المقترحـات التـي طرحتهـا إسرائيـل في كامـب ديفيـد الفلسـطيني العـام 2000[1] وجـولات المفاوضـات التـي تلتـه منـذ ذلـك الحـين وحتـى الآن، يمكـن مـما رشـح مـن مصـادر مختلفـة تكويـن صـورة واضحـة عـن هـذه المقترحـات. فالتعريـف الإسرائيـلي للضفـة الغربيـة لا يشـمل القـدس الشرقيـة والميـاه الإقليميـة في البحـر الميـت والمنطقـة الحـرام (اللطـرون). واسـتناداً إلى هـذا التعريـف للضفـة الغربيـة، تدفـع إسرائيـل باتجـاه تشـكيل

1 ربمـا يكـون مـن الاعتقـاد السـاذج أن الديبلوماسـية الرفيعـة مُراضـاة وتقبيـل لحـى، فقـد امتنعـت القيـادة الفلسـطينية آنـذاك عـن الإفصـاح عـن مقترحـات إسرائيـل وعـن إيـراد الأسـباب التـي دفعتهـا، محقـة، إلى رفضهـا. فتركـت المجـال واسـعاً لإيهـود بـاراك، الـذي كان وقتئـذ رئيسـاً للحكومـة الإسرائيليـة، كي يصـول ويجـول شـاجباً «جحـود» الفلسـطينيين تجـاه الجـود الإسرائيـلي ومدعيـاً أن لا شريـك فلسـطينياً.

منطقة حكم ذاتي فلسطينية تشمل في البداية 73٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة كله. وفي غضون 10-25 سنة يمكن أن تتوسع منطقة الحكم الذاتي إلى 91٪ كحد أقصى من الضفة، بالإضافة إلى ما يعادل 1٪ من مساحتها تضاف إلى منطقة الحكم الذاتي عن طريق تبادل الأراضي. وبذلك تضم إسرائيل كافة الكتل الاستيطانية، بالإضافة إلى مستوطنة «كريات أربع» التي تكون جيباً إسرائيلياً يرتبط بإسرائيل بطريق التفافية.

وتنقسم الضفة الغربية إلى نصفين بطريق يسيطر عليه الإسرائيليون من القدس إلى البحر الميت، مع حرية المرور للفلسطينيين واحتفاظ إسرائيل بحقها في إغلاقه في حالات الطوارئ. وبالمقابل، تسمح إسرائيل للفلسطينيين باستخدام طريق سريع في النقب يربط الضفة بالقطاع يكون أيضاً تحت السيادة الإسرائيلية. ونتيجة لكون الكتل الاستيطانية والطرق والأراضي المتاخمة لها تحت سيطرة الإسرائيليين، تكون أراضي الحكم الذاتي مقسّمة إلى أربع مناطق منفصلة (بانتوستانات): منطقة الوسط (رام الله)، ومنطقة الشمال (نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية)، ومنطقة الجنوب (بيت لحم والخليل)، ومنطقة أريحا. كما ستتخلل كلاً من هذه المناطق مساحات واسعة تسيطر عليها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، يكون غور الأردن والحدود بين الضفة الغربية والأردن تحت السيطرة والسيادة الإسرائيليتين. أضف إلى ذلك كله أن إسرائيل تظل مسيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية والبنى التحتية كافة (الماء، الكهرباء، المجال الكهرومغناطيسي، التعدين ... إلخ).

ويتجلى تمسّك إسرائيل الحازم بغرضها الإستراتيجي أيضاً في أنها في كافة المحادثات والمفاوضات منذ كامب ديفيد المصري-الإسرائيلي لم تتزحزح فيما يتعلق بقضايا ثلاث مهمة: القدس، ووقف النشاط الاستيطاني، ومدى انطباق قرار مجلس الأمن 242. فخلال مفاوضات كامب ديفيد الأولى، اتفق على أن يحتفظ كل من الجانبين المصري والإسرائيلي بموقفه إزاء القدس. فأرسل السادات رسالة إلى كارتر يقول فيها إن «القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية. ويجب احترام الحقوق العربية والتاريخية القانونية في المدينة. ويجب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية». وبالمثل، بعث بيغن برسالة تقول إن «حكومة إسرائيل أصدرت مرسوماً في تموز/يوليو 1967 بأن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتجزئة، عاصمة دولة إسرائيل». بطبيعة الحال، ترك اتفاق الطرفين هذا على ألا يتفقا المدينة المقدسة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة إلى أجل غير مسمى.

كما تركت القدس جانباً في اتفاقات أوسلو حتى مفاوضات الوضع النهائي. وخلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بذلت جهود لفرض ترتيب نهائي يجعل السيطرة الإسرائيلية على المدينة

كاملة ناجزة، بينما تضم إلى مناطق الحكم الذاتي جيوب متناثرة في القدس الشرقية وحواليها في شمالها ووسطها وجنوبها تحاصرها بالكامل أراضٍ تُضم إلى إسرائيل، ويمكن للفلسطينيين أن يسموها القدس ويعتبروها عاصمة لهم. أما الحرم الشريف، فتكون السيادة عليه إسرائيلية ويمنح الفلسطينيون «وصاية» عليه، كما يمنحون «إدارة» الأحياء الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة، ولكن ليس السيادة عليها. وعندما انهارت المفاوضات بسبب الخلافات حول هذه القضية على وجه الخصوص، بدأ بعض الدوائر الإسرائيلية والأميركية ينصح بالتوصل إلى اتفاق حول قضايا أخرى، وترك قضية القدس جانباً فترة طويلة أخرى!

أما فيما يتعلق بتجميد الاستيطان خلال المحادثات الانتقالية، فقد رفضت إسرائيل تضمين ذلك في اتفاقات كامب ديفيد مع مصر. فتم التوصل إلى تفاهم بأن يرسل بيغن رسالة إلى كارتر يتعهد فيها به. ولكن، بعد توقيع الاتفاقات، فشل كارتر في الحصول على مثل هذه الرسالة، مع أنه حاول مرات عدة! كذلك تبنت إسرائيل الموقف نفسه في المحادثات التي أدت إلى اتفاقيتي أوسلو، فلم تتضمنا أي مواد من شأنها أن تحد من النشاط الاستيطاني. وأصرت إسرائيل ولا تزال على أن المادة التي تنص في اتفاقية أوسلو الثانية على أنه «لا يجوز لأي من الطرفين أن يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم» تنطبق فحسب على تغيير الوضع القانوني، وليس على النشاط الاستيطاني. ولا تزال إسرائيل منذ ذلك الحين ترفض تجميد الاستيطان. وعندما نجح أوباما في فرض تجميد جزئي للاستيطان في 2009 و2010، كان «التجميد» اسمياً أكثر منه فعلياً.

كما أصرت إسرائيل خلال محادثات كامب ديفيد الأولى على أن تصاغ الاتفاقات بحيث لا تلحق ضرراً بادعائها أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة. ومرة أخرى حققت ما تريد، فتم تعديل المشروع الأميركي وفقاً لرغباتها. وكررت إسرائيل هذا الموقف عشية «كامب ديفيد» الثانية، عندما أصدر النائب العام الإسرائيلي «رأياً قانونياً» بأن 242 لا ينطبق على الضفة والقطاع، لأنه لا ينطبق إلا على الدول! ومنذ ذلك الحين، استمرت إسرائيل متمسكة بهذا الموقف.

المواقف والقرارات الدولية

لا يملك الناظر إلى المبادرات والقرارات الدولية المؤثرة بشأن فلسطين/إسرائيل إلاّ أن يلاحظ أن الثبات الإستراتيجي الإسرائيلي يؤتي ثماراً. فكلٌ من هذه يمنح إسرائيل أكثر من سابقه: من مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل (لجنة فلسطين الملكية) العام 1937، إلى قرار

الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 181 (قـرار التقسـيم) العـام 1947، إلى قـرار مجلـس الأمـن 242 العـام 1967، إلى اتفـاق أوسـلو العـام 1993 المصـادق عليـه دوليـاً، إلى وقتنـا الراهـن الـذي تـصر فيـه المواقـف الدوليـة عـلى أخـذ تغـيرات الواقـع بالاعتبـار، مـا يعنـي الموافقـة عـلى ضـم الـكل الاسـتيطانية إلى إسرائيـل برغـم التصريحـات الروتينيـة المتواتـرة التـي تشـجب الاسـتيطان وتعتـبره غـير شرعـي.

يبـين ثبـات المواقـف الإسـتراتيجية الإسرائيليـة، مـع تعاقـب الائتلافـات الحاكمـة المختلفـة، أن هـذه المواقـف ليسـت مواقـف فريـق أو آخـر، بـل تمثـل توافقـاً إسرائيليـاً عامـاً. والواقـع أن جنـوح المجتمع الإسرائيـلي المتزايـد إلى التطـرف جعـل مـن هـذه المواقـف مواقـف حـد أدنى. فهنـاك في الطبقـة السياسـية الإسرائيليـة وفي المجتمـع الإسرائيـلي تيـارات تنـادي بالضـم والتهجـير والطـرد. وليـس انعطـاف المجتمـع الإسرائيـلي إلى «اليمـين» بظاهـرة عابـرة، بـل هـو نتـاج عمليـة تاريخيـة مديـدة مسـتمرة، لا تشـمل المجتمـع الإسرائيـلي وحـده، بـل أيضـاً الصهيونيـة واليهوديـة، وهـذه العمليـة ناجمـة عـن المنطـق الداخـلي للصهيونيـة بـدأت مـن البـدء، وهـي تدفـع بالمجتمـع الإسرائيـلي والصهيونيـة إلى المزيـد مـن التوحـش والاسـتعلاء العرقـي والتعصـب والانغـلاق.

ومـن جهـة ثانيـة، ليـس الحفـاظ عـلى الوضـع الراهـن والاسـتمرار في فـرض وقائـع عـلى الأرض بـدأب واطـراد ناجـماً عـن افتقـار إلى الرؤيـة التاريخيـة أو إلى عقـم في التفكـير الإسـتراتيجي، بـل هـو إسـتراتيجية واعيـة تقـوم عـلى إرادويـة هـي نفسـها نتـاج التجربـة التاريخيـة الإسرائيليـة الناجحـة مـن وجهـة النظـر الصهيونيـة. ويمكـن للمـرء أن يتخيـل أنـه لـو وُجـه العقـل الجمعـي الإسرائيـلي بالقـول «لا يمكنكـم الاسـتمرار فيـما أنتـم فيـه لأنـه مخالـف لطبيعـة الأمـور»، لأجـاب «هـذا مـا قيـل لنـا قبـل قيـام الدولـة، ولـدى قيامهـا، ولـدى مواجهتنـا للحـروب والانتفاضـات المتعاقبـة. وهـا نحـن هنـا»!

يعنـي هـذا فيـما يعنيـه أن المراهنـة عـلى تغـير المواقـف الإسرائيليـة بتغـير الحكومـات عقيمـة، وأن تخيـل إمـكان قيـام معسـكر سـلام إسرائيـلي قـادر في القريـب العاجـل وحتـى في الأمـد المتوسـط مجـرد وهـم. كـما أن الثبـات الإسـتراتيجي الإسرائيـلي يجعـل أضحوكـة طريقـة فلسـطينية في التفكـير هـي طريقـة «لـو أن»: لـو أن رابـين لم يقتـل[1] ... لـو أن بـاراك لم يرتكـب أخطـاء في حملتـه الانتخابيـة ففشـل... لـو أن شـارون لم يدخـل في غيبوبـة...

1 لا أدري لمـاذا يشـيع الاعتقـاد أن إسـحاق رابـين كان يحبـذ إقامـة دولـة فلسـطينية، أو أنـه عـلى الأقـل سـلّم أنـه لا بـد مـن قيامهـا في نهايـة المطـاف، مـع أن الرجـل كان واضحـاً تمامـاً. ففـي آخـر خطبـة لـه في الكنيسـت الإسرائيـلي في 5 تشريـن الأول/أكتوبـر 1995، أي قبيـل اغتيالـه، أعـرب عـن دعمـه «لكيـان أقـل مـن دولـة، يقـوم بـإدارة حيـاة الفلسـطينيين الواقعـين تحـت سـلطته».

لـو أن أولمـرت لم يقـع ضحيـة فسـاده... لمـا كانـت الأمـور لتسـوء إلى هـذا الحـد[1].

ثانياً: آليات السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية[2]

إن دراسـة وفهـم دقائـق اشـتغال آليـات منظومـة السـيطرة الإسرائيليـة ضرورة سياسـية، فذلـك شرط للبـدء في تبـيّن إمكانـات مقارعتهـا. ويبـدو لي أنـه ليـس هنـاك إدراك حقيقـي لمـدى كثافـة هـذه السـيطرة وعمقهـا وانتشـارها، لا لـدى النخـب الفلسـطينية، ولا في الشـارع الفلسـطيني. والواقـع أن منظومـة السـيطرة هـذه شـيطانية مـن حيـث التفكـير والتخطيـط والدقـة والاهتـمام بالتفاصيـل ودراسـة الأسـباب والمعطيـات والنتائـج. وسـنعرض هنـا بعـض أبـرز ملامحهـا.

تسـيطر إسرائيـل عـلى الأرض كلهـا سـيطرة كاملـة، فالمنطقـة (ج) التـي تقـع تحـت هـذه السـيطرة أمنيـاً وإداريـاً وفي كل النواحـي تشـكل 60 % مـن الضفـة الغربيـة أو أكـثر. أمـا المنطقـة (ب)، فمـن المفـروض في التقسـيم الوظيفـي أن المسـؤولية الإداريـة للسـلطة الفلسـطينية، بينـما يحتكـر الإسرائيليـون المسـؤولية الأمنيـة، وفي المنطقـة (أ)، يفـترض بموجـب التقسـيم الوظيفـي نفسـه أن تكـون للفلسـطينيين السـلطتان الإداريـة والأمنيـة. في واقـع الأمـر، لا سـلطة حقيقيـة للسـلطة الفلسـطينية في أيٍ مـن هـذه المناطـق. وليـس أدل عـلى ذلـك مـن أن قـوات الاحتـلال تدخـل مناطـق السـلطة عـلى هواهـا في أي وقـت تشـاء.

وتكفـي نظـرة سريعـة إلى الاسـتيطان لإيضـاح دوره في منظومـة السـيطرة، بغـض النظـر عـن دوافعـه الإيديولوجيـة أو الاقتصاديـة. فهـو مصمـم بوضـوح لتقطيـع أوصـال الضفـة الغربيـة لئـلا يكـون هنـاك تواصـل جغـرافي مـا بـين مناطقهـا، ولـكي يتمكـن الاحتـلال مـن عـزل مناطـق بعينهـا متـى ارتـأى ذلـك وبسـهولة. وتشـكل السـيطرة عـلى شـبكة الطـرق، وخاصـة عقـد هـذه الشـبكة، عنـصراً حيـوي الأهميـة في هـذه السـيطرة الفيزيائيـة. ويمكـن لدراسـة تفصيليـة للطـرق في الضفـة الغربيـة ولدمجهـا مـع شـبكة الطـرق في إسرائيـل نفسـها أن تبـين كيـف أنهـا مصممـة لتحقيـق أمـور أربعـة، هـي: المسـاهمة في تقطيـع الأوصـال جغرافيـاً، وتيسـير انتشـار القـوات الإسرائيليـة بسرعـة في المنطقـة كلهـا، وتوفـير إمـكان إغـلاق كل منطقـة أو بلـدة أو قريـة وقطعهـا عـن العـالم إن اقتـضى الأمـر، وربـط المسـتوطنات بالداخـل الإسرائيـلي مـا يشـجع توسـعها.

1 يتنـدر بعـض المؤرخـين فيصفـون طريقـة التفكـير هـذه بأنهـا مدرسـة أنـف كليوباتـرا في كتابـة التاريـخ، تلـك المدرسـة التـي تشـتغل ببحـث مـا إذا كان التاريـخ سـيتغير وفي أي اتجـاه لـو أن أنـف كليوباتـرا كان أقـصر قليـلاً أو أطـول قليـلاً.

2 يعتمـد هـذا القسـم عـلى مداخلـة قدمهـا الكاتـب في نـدوة نظمتهـا مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية في لارنـكا، قـبرص، يومـي 4 و5 تشريـن الثـاني 2016، وكان موضوعهـا «مراجعـة للسياسـات الإسرائيليـة تجـاه القضيـة الفلسـطينية».

ولا مفر لدى البحث في آليات السيطرة من تناول الدور الذي تؤديه السلطة الفلسطينية. فبغض النظر عن النوايا، وهي سليمة، جرى حشر السلطة بالمناورة التدريجية في وضع أصبحت معه جزءاً من المنظومة. فهي تقوم بدور الوسيط الإداري بين الناس والاحتلال، ما يحجب القطاع الأكبر عن التعامل المباشر مع الإدارة العسكرية/المدنية الإسرائيلية التي تتخذ كافة القرارات. وبذلك تشكل السلطة فاصلاً فعلياً ونفسياً ما بين الناس والاحتلال. وليس غريباً أن الالتحام بالاحتلال شبه اليومي لا يكون إلا في القدس، المكان الوحيد الذي لا وجود فعلياً للسلطة فيه (وإلى حد ما في الخليل، حيث التداخل الفيزيائي ما بين المستوطنين وجيش الاحتلال من جهة والسكان من جهة أخرى). أضف إلى ذلك أن السلطة بتوليها أمور غالبية السكان وكونها وعاءً يستقبل المساعدات الخارجية تساهم في خفض كلفة الاحتلال أو جعله بلا ثمن.

ولا شك موضوعياً في أهمية الدور الذي يؤديه التنسيق الأمني، والذي لا تتردد السلطة في التصريح بأنه من مصلحة الفلسطينيين. ويحضر هنا مفهوم السجن الكلي الرؤية Panopticon، وهو مفهوم أطلقه الإنجليزي جيريمي بنثام (فيلسوف توفي العام 1832) واستخدمه وأشاعه الفرنسي ميشيل فوكو (فيلسوف وعالم اجتماع وناقد أدبي توفي العام 1984) في كتاباته عن القوة والسلطة. الفكرة بشيء من التبسيط هي أن أنجع ترتيبات الرصد والمراقبة هي تلك التي تشابه سجناً فيه نقطة مراقبة يمكن منها رؤية المساجين كافة. غير أنه لا يمكن أن تتوفر موارد بشرية تكفي لمراقبة السجناء جميعاً في الوقت نفسه وفي الأوقات كلها. لكن ذلك ليس مهماً، فالمهم أن يقتنع المساجين أنهم مراقبون في كافة الأوقات وأن يتصرفوا على هذا الأساس. ويبدو لي أن هذا ما يحدث في الضفة الغربية إلى حدّ كبير. فالناس تتصرف وكأنها تحت سمع وبصر الاحتلال الإسرائيلي في جميع الأوقات، وتتصرف بخشية منه. وبالإضافة إلى ذلك، داخل السجن الكلي الرؤية، قام المساجين بانتخاب شرطة من بينهم لتنظيم الأمور داخل السجن بما يرضي السجان ويريحه في كثيرٍ من الأحيان من عناء الرقابة المباشرة والتدخل المباشر. وهذه الشرطة، التي هي بالطبع السلطة الفلسطينية، تتصرف هي نفسها كمن هو مقتنع بأنه في سجن كلي الرؤية.

كذلك فإن الوحدة الجمركية هي أيضاً من آليات السيطرة الفعالة. ففي العادة، يؤمل من الوحدة الجمركية أن تؤدي إلى تضييق الشقة ما بين المنطقة الأقل نمواً وتلك المتقدمة. أما في حالتنا فهي مصممة بدقة لإبقاء السوق الفلسطيني سوقاً أسيراً لدى الاقتصاد الإسرائيلي ودون أية فرصة للتطور باستقلال بأي شكل من الأشكال. هذا، بالإضافة إلى أن الوحدة الجمركية أداة للتهديد المستمر للسلطة الفلسطينية بالعقاب بحجب عائدات الجمارك. وفي الوقت نفسه لا

يسمح الاحتلال بنشوء اقتصاد وطني ولا بأن تكون هناك علاقات اقتصادية جدية مستدامة مع العمق العربي.

في الواقع، إن اقتصاد الضفة الغربية هو لكافة الأغراض والمقاصد جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، وإن يكن جزءاً مستتبعاً متخلفاً، وذلك رغم حقنه بمساعدات خارجية كبيرة نسبياً. بل يمكن القول بقدر من الثقة إن هذه المساعدات تشكل في نهاية المطاف دعماً للاقتصاد الإسرائيلي، عدا عن أنها تسهم في تخفيف كلفة الاحتلال أو حتى في جعله بلا كلفة[1]. غير أن الحيلولة دون نشوء اقتصاد وطني لا يعني حجب إمكانيات تشجيع الازدهار الفردي، بل يبدو من الممكن تلخيص الأمر بأن إسرائيل تسعى في آن معاً إلى تيسير الازدهار الفردي وفرض الإدقاع الوطني.

ولا تتم السيطرة بوسائل قسرية فقط، بل أيضاً عن طريق خلق قطاعات لها مصلحة في استمرار الوضع، أو على الأقل تستطيع تحمله أو التسامح تجاهه، ومن ذلك شبكة العلاقات التجارية الواسعة الممتدة بتخطيط دقيق ومحكم، التي تربط بين مجتمع الأعمال الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، وإعطاء رجال الأعمال الفلسطينيين امتيازات، مثل حرية التنقل والدخول إلى إسرائيل. ومن ذلك أيضاً عزل الطبقة الوسطى عن باقي الناس، فلا تعاني ما يعانيه الإنسان العادي من عسف الاحتلال (تسهيلات وتصاريح وطبابة في إسرائيل وسفر من المطار ... إلخ). ويمكن ببعض الكلبية Cynicism القول إن تكاثر المنظمات غير الحكومية المنخرطة في «صناعة السلام والديمقراطية» هي أيضاً جزء من ذلك. ومنه أيضاً تيسير الازدهار الفردي (مع حجب إمكانية تطور اقتصاد وطني، كما أشرنا آنفاً) بتشجيع الاستهلاك الفاضح وأخذ القروض وشراء الشقق والسيارات ... إلخ.

ومن أهم العناصر في هذا الصدد الدور الذي تضطلع به السلطة، إذ إنها، عن طريق التوظيف، تلحق بالقطاعات ذات المصلحة في الوضع القائم أعداداً غفيرة، وما كان ذلك ممكناً بالكثافة نفسها بغير وجود السلطة. هذا بالإضافة إلى أنها استوعبت في أجهزتها المختلفة طاقات فرغتها من نضاليتها الفعلية أو المحتملة، وجعلت منها كوادر بيروقراطية تجد في الوضع الراهن أقصى ما تطمح إليه.

1 هناك حاجة ماسة إلى دراسات للمسائل الاقتصادية من وجهة نظر فلسطينية، سعياً إلى الإجابة عن أسئلة حاسمة الأهمية من مثل: هل هناك كلفة اقتصادية صافية للاحتلال أم أنه مربح اقتصادياً (نهب الموارد الطبيعية، الطرق، السوق الاستهلاكية الفلسطينية)؟ هل تنتفع إسرائيل اقتصادياً من العمالة الفلسطينية فيها، أم أنها أساساً أداة سيطرة؟ ما دور المناطق الصناعية المشتركة؟ هل يمكن تحقيق استقلال اقتصادي جزئي فلسطيني، وإلى أي مدى وكيف، وهل يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ولو جزئية، في ظل الاحتلال، وكيف؟ هل يمكن في الضفة والقطاع تنفيذ حركة مقاطعة اقتصادية واسعة، وما مدى تأثيرها الاقتصادي على إسرائيل (هذا إذا تركنا جانباً أثرها المعنوي)؟ وغير ذلك كثير.

ولعلّي مخطئ، لكن من الجدير التفكير على الأقل في إمكان أن منظومة السيطرة ما كانت لتستمر وتتطاول لولا نجاح الاحتلال إلى حدّ كبير في ما يسمّيه كيّ الوعي، كي وعي الناس بعبثية المقاومة وبلا جدوى الالتحام مع الاحتلال. وليس أدلّ على ذلك من ردود فعل الناس العاديين على كلمة «انتفاضة»، فهم يذكرونك بأن ثمن الانتفاضة الثانية كان باهظاً جداً، وأنها ابتليت بما ابتليت به هبات فلسطينية أخرى في تاريخنا الحديث من الانتهاء إلى الفلتان والذعر وانعدام الأمن. والحق أن الوضع معقّد إلى درجة لا تبيح بسهولة تبيّن أساليب خلاقة لمقارعة الاحتلال دون أثمان باهظة ودون مغامرة. وإلى كي الوعي، تنضاف هندسة الوعي، إذ أصبحت جمهرة الناس مستبطنة في تصرفاتها وردود أفعالها لفكرة ديمومة الوضع الراهن. وليس أدل على ذلك من أنها وحدها «النضالات المطلبية» هي التي تحرك قطاعاً بأكمله (المعلمين) أو قطاعات واسعة (الضمان الاجتماعي)، وتحظى بالاهتمام الشعبي الواسع. وهي في الحالات جميعاً، تفترض دوام الحال على المنوال أمداً طويلاً.

ويشكل توسيع العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتضييقها حسب الظروف أيضاً إحدى آليات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل باستمرار في إيقاع عقوبات أو إسباغ محاباة، إلى جانب الإسهام في تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وفي الازدهار الفردي الذي ذكرناه آنفاً، وفي خلق قطاعات سكانية لها مصلحة في الوضع القائم.

أضف إلى ذلك كله السيطرة على البنى التحتية. فإسرائيل تستطيع بكبسة زر قطع المياه والكهرباء عن الضفة الغربية كاملة. وكلما أبدت السلطة الفلسطينية رغبة في التفلّت من القبضة الإسرائيلية، يبدأ الإسرائيليون يتحدثون عن الطاقة الكهربائية وتسديد أثمانها واحتمال قطعها. كما تسيطر إسرائيل على قطاع الاتصالات، فالاتصالات الهاتفية تمر عبر الشبكة الإسرائيلية ومن خلال المقاسم الإسرائيلية. وتحتكر إسرائيل الطيف الكهرومغناطيسي، فهي من يقوم بتخصيص الذبذبات للاستعمالات المختلفة، بما فيها الاستعمالات الفلسطينية، وهي التي تقرر أي جيل من الهواتف المحمولة يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا به.

ثم هناك السيطرة على المعابر كاملة وبلا منازع، فلا يستطيع الأشخاص الدخول أو الخروج إلا بإذن إسرائيل، كما تتحكم إسرائيل بحركة البضائع والمواد في الاتجاهين. وهناك السيطرة على سجل السكان، ومن خلال هذهِ السيطرة تمارس إسرائيل ضبطاً ديموغرافياً. ويبذل الاحتلال جهوداً واضحة لتشجيع الهجرة إلى الخارج ومنع من يهاجر جزئياً من العودة. وللأسف ليست هناك أية دراسة للهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية، وخاصة من القدس، إلى الخارج، وليس من الواضح كيف يمكن أن تجرى مثل هذه الدراسة في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر وعلى سجل السكان معاً.

بعد هذا كله، لعل الحلقة الأقوى في منظومة السيطرة هي حشرنا نحن الفلسطينيين في وضع مسدود الآفاق، بمعنى أنه تترتب أثمان باهظة على الخروج على الوضع الراهن في أي اتجاه كان. وأشبّه الأمر أحياناً بأننا دُفعنا إلى صعود سلّم عالٍ جداً، وكلّما صعدنا درجة سحب الاحتلال الدرجة التي دونها، إلى أن أصبحنا على رأس سلّم شاهق، وما من طريقة للنزول عنه دون تحطّم. مثلاً، إذا صح توصيفي الدور الذي تقوم به السلطة، وخلص المرء إلى أنه لا سبيل إلى الاشتباك مع الاحتلال إلا بـ «إزاحة السلطة من الطريق»، فهل يجوز العمل على إسقاط السلطة؟ من الواضح أن ذلك أمر دونه عذابات كبيرة وقفزة إلى مجهول قد يوقعنا في ورطة أشدّ وأعتى. وإذا ما اتفقنا على أن المساعدات الخارجية تساهم عملياً في جعل الاحتلال بلا ثمن وتساهم في إدامته، فهل نطالب برفض هذه المساعدات؟ مرة، أخرى، ذلك أمر دونه عذابات كبيرة. ويستطيع المرء أن يورد أمثلة أخرى كثيرة.

لا شكّ أنّ آليات السيطرة الإسرائيلية وطرق اشتغالها جديرة بالبحث التفصيلي الخبير، ولكن حتى البحث المقتضب الذي أوردناه يفضي إلى نتيجة صارخة هي أن تركيز المفاوضات على نسبة الأراضي التي ستُنقل إلى السلطة الفلسطينية (من منطقتي «ب» و«ج» إلى منطقه «أ») مضلل وسيئ القصد، إذ إن من الممكن نقل 95 %من الأراضي وأكثر، ومع ذلك تظل السيطرة الإسرائيلية على حالها كاملة ناجزة. والحق أن تفكيك آليات السيطرة هو الشرط الأساسي ليكون إنهاء الاحتلال فعلياً لا اسمياً.

ثالثاً: طريق المفاوضات ومناشدة المجتمع الدولي طريق مسدود[1]

منذ أن بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية أميركية في العام 1991، أي قبل ربع قرن، توالت جولاتها وتتابع فشل كل جولة من هذه الجولات. وفي كل مرة يخرج علينا المحللون وأصحاب نظرية «الحياة مفاوضات» بتفسيرات شتى للفشل: سوء التوقيت، انعدام الثقة بين

1 استفدت كثيراً في هذا القسم من كتاب ممتاز صدر حديثاً، وإن كان قصده مختلفاً، ولا أتفق مع بعض ما ذهب إليه. هذا الكتاب هو:

Nathan Thrall, The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine, Metropolitan Books, 2017

يستنتج هذا الكتاب أن الولايات المتحدة وأوروبا بتلويحهما الدائم بأن هناك حلاً قريباً وبدعمهما الوضع القائم عملياً أزالتا حوافز إنهاء الصراع، فساهمتا في تكريسه، ويذهب إلى أن المطلوب هو فرض حل على الطرفين. للأسف، لا بد لحل مفروض من أن يكون أميركياً، وأن يكون على حساب الطرف الأضعف. قد يقال إن أي حل، حتى لو كان مجحفاً بالطرف الفلسطيني، لهو أفضل من الوضع الحالي. وقد أثبتت تجربة المفاوضات المديدة والمستمرة بما لا يدع مجالاً لشك أن الولايات المتحدة تفاوض إسرائيل، حتى إذا ما توصل الطرفان إلى ما يرضي إسرائيل حاولت الولايات المتحدة فرضه على الطرف الفلسطيني. بمعنىً آخر، لا بد للحل المفروض من أن ينال رضى إسرائيل مسبقاً - ولن ترضى إسرائيل ما دامت موازين القوى على ما هي عليه - بحلٍ إلا إذا كان أفضل لها من الوضع القائم. وما هو أفضل لإسرائيل، سيكون، بالتعريف تقريباً، أسوأ للفلسطينيين.

الطرفين، سوء الإعداد، افتقار القادة إلى الشجاعة، الفشل في إشراك القوى الإقليمية في التسوية، الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأميركية في إدارة العملية، الضغط الذي يمارسه المتطرفون من كلا الجانبين، لم تكن إجراءات بناء الثقة كافية، كان يجب تحقيق الازدهار الاقتصادي لدى الفلسطينيين أولاً، كان يجب الانتظار إلى أن ينجز الفلسطينيون بناء مؤسسات دولتهم ... إلخ.

على أن تطبيق «شفرة أوكام»[1] كفيل بالتوصل إلى أن التفسير الأبسط والأقرب إلى الحقيقة هو أن كلاً من الطرفين لا يرغب في دفع ثمن تسوية يقبل بها الطرف الآخر، وبدلاً من ذلك تفضل إسرائيل استمرار الوضع الراهن ويفضل الفلسطينيون الاستمرار في تحمّل الوضع الراهن.

برغم الادعاءات بعكس ذلك، دُفع الطرف الفلسطيني إلى قبول الحدّ الأدنى الذي يدعمه القانون الدولي ومعظم دول العالم: إقامة دولة فلسطينية على خطوط ما قبل العام 1967، مع مبادلات طفيفة في الأراضي بما يسمح لإسرائيل بضم الكتل الاستيطانية، وتكون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية والسيادة على الحرم الشريف للفلسطينيين، مع ضمان تواصل بري للقدس مع باقي الدولة الفلسطينية، ويمنح اللاجئون الفلسطينيون التعويض وحق العودة لا إلى ديارهم، ولكن إلى الدولة الفلسطينية، وتعترف إسرائيل بمسؤوليتها الجزئية عن مشكلة اللاجئين، ويعود بعض اللاجئين إلى أراضيهم ومنازلهم قبل العام 1948 ولكن على نطاق ضيق لا يغير التوازن الديمغرافي في إسرائيل تغييراً ملموساً. وهناك من يذهب إلى أن الطرف الفلسطيني اضطر إلى تقديم بعض التنازلات حتى عن هذا الحد الأدنى. لكن المهم في الأمر أنه لم يعد يستطيع التنازل أكثر[2] دون أن يفقد مشروعيته لدى الجمهور الفلسطيني. وفي المقابل، وكما أسلفنا، هناك قطاعات واسعة لها مصلحة في استمرار الوضع الراهن، وأخرى تستطيع على الأقل تحمله، أو التسامح تجاهه.

في الجانب الإسرائيلي، تكلفة الحل الذي يمثل الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون أعلى بكثير من تكلفة استمرار الوضع الراهن، وأعلى من أية منافع يمكن أن تتأتى من حل النزاع. ويمكن للمرء أن يتصور ما سيحدث لو قبلت حكومة إسرائيلية الحل الذي يمثل هذا الحدّ الأدنى: اضطرابات سياسية ضخمة في ظل رفض الأغلبية للسيادة الفلسطينية على جزء من القدس وعلى الحرم الشريف، وربما حتى على «منح» الفلسطينيين دولة؛ تمرد المستوطنين وأنصارهم تمرداً عنيفاً؛ خلافات داخل الجيش الإسرائيلي، الذي أصبحت نسبة ضباط المشاة

1 شفرة أوكام مبدأ لحل المسائل يطبق في العلوم، وخاصة علم الحاسوب، وفحواها أنه إذا كانت هناك فرضيات متنافسة، فإن أفضلها هو تلك التي يدعمها أبسط الافتراضات وأقلها عدداً.

2 ينقل عن المرحوم فيصل الحسيني قوله بلعب ذكي على الكلمات بالإنجليزية «You cannot ask us to compromise the compromise».

المتدينين فيه كبيرة نسبياً، خلال عمليات إخلاء بعض المستوطنات؛ التوقف عن نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك المياه؛ فقدان الأرباح من إدارة الجمارك ومن التجارة الفلسطينية؛ ودفع ثمن اقتصادي واجتماعي كبير لاستيعاب عشرات آلاف المستوطنين في الداخل الإسرائيلي.

وفي المقابل، ليست التكاليف المعنوية للاحتلال مرتفعة بما يكفي لتغيير الحساب. فقد أثبتت إسرائيل ولعقود أنها قادرة تماماً على العيش مع وصمة الاحتلال وما يرتبط بها من تأثيرات على الوئام الداخلي وعلى العلاقات مع العالم ومع اليهود في الشتات. كذلك تبدو فوائد التوصل إلى حل للنزاع ضئيلة: تمكّن الشركات الإسرائيلية من العمل بشكل أكثر انفتاحاً في الدول العربية؛ تحوّل التعاون مع دول عربية من السر إلى العلن؛ الحصول على مزايا مالية وأمنية إضافية من الولايات المتحدة وأوروبا (وهل من مجال لمزيد؟). لكن هذه الفوائد كلها مجتمعة، وبعد أن تضاف إليها فوائد التخلص من التكاليف المعنوية للاحتلال، تقل وبفارق كبير عن التكلفة المحتملة لإنهاء الاحتلال.

أما تهديد إسرائيل بأن من الأفضل لها إنهاء الاحتلال لئلا تكف في قابل الأيام عن أن تكون دولة يهودية أو ديمقراطية أو كليهما معاً، فيحمل في ثناياه اعترافاً ضمنياً بأن الموقف الإسرائيلي المنطقي هو الانتظار لمعرفة ما سيحدث في المستقبل، ما دام سقف المطالب الفلسطينية ومطالب المجتمع الدولي معروفاً، حتى إذا تبين أنه لا بدّ مما ليس منه بدّ، تستطيع إسرائيل حينها التوصل إلى اتفاق. وحتى لو سلّمت إسرائيل أن دول العالم ستقوم في مستقبل ما بفرض عقوبات عليها إن لم تقبل حل الدولتين، يمكنها أن تنتظر حتى ذلك الحين. ومن يدري، في هذه الأثناء، ربما يمكن بطرق شتى تهجير ما يكفي من الفلسطينيين لضم الضفة الغربية دون التخلي عن الأغلبية اليهودية، أو ربما يتم استيعاب الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من مصر، أو ربما يذعن الفلسطينيون لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة بينما يجدون تعبيرهم السياسي بعلاقة ما مع الأردن.

والواقع أنه ليست لتهديد إسرائيل بحل الدولة الواحدة مصداقية كبيرة في الوقت الراهن. فهي المهيمنة وبيدها قرار الضم مع السكان أو من دونهم. وإذا ما أصبح هذا التهديد ماثلاً، فإنها تستطيع أن تلجأ إلى انسحاب أحادي، ليصفق لها العالم امتناناً. وإلى ذلك، ليس للادعاء أن هناك الآن في واقع الأمر دولة واحدة ما يسنده. فالجدار يفصل إسرائيل عن أكثر من 90٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة منفصل. ويلعب الجدار دوراً مزدوجاً، فهو يعزل الفلسطينيين، لكنه أيضاً يعزل غالبية الإسرائيليين عن واقع الاحتلال، فتبدو الضفة لهم وكأنها في عالم آخر.

وطالما ظلت السلطة الفلسطينية موجودة وظل نظام أوسلو قائماً، وظل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يروجان لوهم أن الواقع الراهن مجرد مرحلة انتقالية، فلن يطالب العالم إسرائيل بمنح المواطنة للفلسطينيين.

وأما محاولة رفع تكلفة استمرار الاحتلال إلى حدّ يرغم إسرائيل على إنهائه عن طريق مناشدة القوى المؤثرة، أي الولايات المتحدة وأوروبا، فتبدو غير واقعية، مع أن هذا لا يعني بالضرورة التوقف عن هذه المناشدة. فقد واظبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على ضمان تفوق إسرائيل العسكري على جميع جيرانها وتزويدها بأكثر من 3 بلايين دولار من المساعدات hgعسكرية كل عام، وما زالت تحمي ترسانة إسرائيل النووية من الدعوات إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودأبت على استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي لا تروق لإسرائيل، والضغط على الطرف الفلسطيني كي تحمله على عدم مواجهة إسرائيل في المحافل الدولية وممارسة نفوذها لحماية إسرائيل من الانتقادات في هذه المحافل. وهي على وجه الخصوص ما انفكت تحمي إسرائيل من المساءلة عن سياسات الاحتلال.

أما أوروبا، فما تزال تدعم استمرار الوضع الراهن عن طريق تمويل السلطة الفلسطينية، وتصر على التمييز بين المستوطنات من جهة، وبين نظام الاحتلال والدولة المحتلة، حتى يمكن القول إن المعارضة الأوروبية للمستوطنات ومنتجاتها، وهي خجولة مترددة على كل حال، لا تخدم غرضاً غير إعفاء أوروبا من مسؤولية اتخاذ مواقف أصلب تجاه دولة الاحتلال نفسها.

والواقع أن المجتمع الدولي بقواه المؤثرة ليس مهتماً بحل النزاع، بل فقط باحتوائه. وحتى لو افترضنا أن المجتمع الدولي اعتزم فرض حل، فهذا لا يعني أنه قادر على ذلك أوتوماتيكيا، فرغم أن إسرائيل في نهاية المطاف دولة تابعة للولايات المتحدة، إلا أن قدرتها على المناورة والتفلّت هائلة (جماعات الضغط (اللوبي) الصهيونية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة؛ الصهيونية المسيحية؛ القوة المعنوية التي تمنحها ذكرى الهولكوست لإسرائيل؛ شبكة العلاقات الاستخباراتية والتكنولوجية الإسرائيلية). ومن جهة أخرى، لا يستطيع المجتمع الدولي دائماً فرض الحلول، حتى لو أراد، فهو لم ينجح في حالات من مثل قبرص وكوسوفو والبوسنة وكشمير.

رابعاً: أي إستراتيجية فلسطينية؟

يفضي التحليل الذي أوردناه فيما سبق إلى نتيجة هي أن أي تفكير في إستراتيجية فلسطينية ينبغي أن يستند إلى مرتكزات محددة منها:

- التشاؤم الإستراتيجي[1].
- النفس الطويل المبني على النظر إلى بعيد، وربما إلى مدى تاريخي.

أما التشاؤم الإستراتيجي فيفرضه عناد الوقائع التي أوردناها فيما سبق، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

- الإستراتيجية الإسرائيلية ثابتة متماسكة لا تتغير بتغيّر الائتلافات الحاكمة، وهي تقوم على السيطرة الكاملة على فلسطين كلها دون تحمل المسؤولية عن سكان الأراضي المحتلة. وليس الحفاظ على الوضع الراهن، والاستمرار في فرض وقائع على الأرض بدأب واطراد، ناجماً عن افتقار إلى الرؤية التاريخية، أو إلى عقم في التفكير الإستراتيجي، بل عن إستراتيجية واعية تقوم على إرادوية هي نفسها نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من وجهة النظر الصهيونية.

- جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى الوحشية عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع الإسرائيلي وحده، بل أيضاً الصهيونية واليهودية، وهي ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية وتدفع بالمجتمع الإسرائيلي والصهيونية إلى المزيد من الاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق. ومن هنا فإن تصور إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في القريب العاجل وحتى في الأمد المتوسط ليس إلا تعلقاً بحبال الوهم.

- نتائج العملية السلمية (أوسلو) كارثية، فقد تعمق الاحتلال واتسع الاستيطان، ونجحت إسرائيل في:
  - جعل الاحتلال دون كلفة لها، بل ربما مثمراً اقتصادياً.
  - عزل جمهرة الإسرائيليين عن تداعيات الاحتلال.
  - كيّ وعي قطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة بعبثية المقاومة من جهة، وبرهاب الخوف من الفوضى من جهة أخرى (تجربة الانتفاضة الثانية).

1 تحضر في الذهن هنا مقولة الفيلسوف الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي عن تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة. يقال أحياناً إن التشاؤم محبط، حتى لو كان تشاؤم العقل. رداً على ذلك، يقول المنظر الثقافي ستيوارت هول (يعتبره كثيرون مؤسس الحقل المعرفي الذي أصبح يسمى «الدراسات الثقافية». هو أسود جامايكي المولد، إنجليزي النشأة والثقافة، قضى جل حياته في الجامعات الإنجليزية إلى أن توفي في العام 2014. مع ذلك، ظل يصرّ أنه ليس إنجليزياً ولن يكون أبداً – يا لتعقيدات مسائل الهوية): «علينا أن نتفحص ما يحدث الآن، فإذا كان لا يبشر بخير، لنقل إنه لا يبشر بخير. علينا ألا نخدع أنفسنا. بعد ذلك يمكننا أن نلجأ إلى تفاؤل الإرادة ونقول: نعتقد أن الأمور يجب ويمكن أن تكون مختلفة. أما اللجوء إلى تفاؤل الإرادة قبلاً (أي قبل إعمال تشاؤم العقل)، فيعني الوقوع في الطوباوية».

- جعل استمرار الوضع القائم، وخاصة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، مصلحة راسخة لقطاعات واسعة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة (مع أن الدافع والكبرياء الوطني يتنازعانها). وما كان للاحتلال أن يستمر 50 عاماً بالاعتماد على القمع والقسر وحدهما.

- جعل منظومة السيطرة على المناطق المحتلة محكمة ومنتشرة تشمل كافة مناحي الحياة.

- المناورة والمداورة حتى أصبحت السلطة الفلسطينية، بصرف النظر عن النوايا السليمة، جزءاً من منظومة السيطرة، أو تلعب دور البلدية الكبرى، بينما تمسك إسرائيل بزمام المصائر كلها.

- وضع الفلسطينيين في «فخ مآزق إستراتيجية»، بمعنى أنه تترتب على كافة خيارات التغيير الممكنة تكاليف هائلة، فتصبح المراوحة في الوضع الراهن «موقفاً عقلانياً».

- ليس المجتمع الدولي، وعلى رأسه أميركا، مهتماً بحل النزاع، بل فقط باحتوائه. وحتى لو افتُرض العكس، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه قادر على فرض حل. ومن هنا فإن الاعتقاد بأن التوجه إلى أميركا والمجتمع الدولي بمناشدات أخلاقية، أو حتى بسجالات من نوع أن النزاع يهدد المصالح الأميركية أو يهدد السلام العالمي يمكن أن يؤدي إلى حل عادل واهم في أحسن الأحوال، وربما كان مضللاً عن قصد.

هكذا يتضح أن السعي إلى حل الدولتين بالتفاوض أو باستنهاض همة المجتمع الدولي أصبح محكوماً بالفشل. فبالنظر إلى التحولات التاريخية التي مرت وتمر بها إسرائيل/الصهيونية/اليهودية، لا يمكن حتى مجرد تصور نشوء اصطفاف للقوى في إسرائيل يمكنها من قبول دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة حتى على جزء من الأرض المحتلة العام 1967. كما أن استشراء الاستيطان وأعداد المستوطنين باتت تستثني قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وليس افتراض إمكان إخلاء المستوطنات، أو بعضها، من ضمن صفقة ممكنة، واقعياً. والنتيجة إذاً هي أنه لا حل في القريب أو حتى في الأجل المتوسط يمكن أن يلبي الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية، وأن اللهاث خلف سراب حلول يتم التوصل إليها بالتفاوض، أو باستنهاض همة المجتمع الدولي، قد لا يؤدي سوى إلى تيسير التنفيذ التدريجي للإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على السيطرة المحكمة على فلسطين كلها.

ما دام الأمر كذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الجهد الفلسطيني نحو الأجل الأبعد وربما التاريخي[1]، دون أن يستثني ذلك السعي إلى تحقيق أهداف وسيطة أو استيعاب تغيرات في المضمار الفلسطيني أو العربي أو الدولي قد تنشأ وتكون لها آثار إستراتيجية.

وإذا صح أن حل الدولتين أصبح محكوماً بالفشل، فهل يعني ذلك التخلي علناً عن هذا الخيار؟ ليس بالضرورة. فمطلب إنهاء الاحتلال (حل الدولتين) يحظى بدعم واسعٍ ومتنامٍ دولياً وبين الشعوب في العالم، ونزع الشرعية عن الاحتلال ممكنٌ ومتيسرٌ على مستويات أوسع، وأعلى بكثير لأي مطلب آخر قد تشتم منه محاولة لنزع الشرعية عن الجماعة الإسرائيلية أو حتى عن إسرائيل كدولة. هكذا، بينما يجدر أن ترتكز الإستراتيجية الفلسطينية إلى أن حل الدولتين محكوم بالفشل، قد لا يكون من الحكمة، ولفترة طويلة نسبياً، التخلي العلني عن مطلب إنهاء احتلال 1967، وذلك من منظور رفع تكاليف الغطرسة الإسرائيلية بفرض عزلة دولية نسبية على إسرائيل.

صحيح أن هذا الموقف الملتبس قد يعيق التعبئة الجماهيرية، لكنه يغني عن الدخول في نقاش يبدد الجهود ويستثير الخلافات عن المفاضلة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة (الثنائية القومية أو الديموقراطية العلمانية أو الفيدرالية أو الكونفدرالية)، ما دام تحقيق أي منهما، إن أمكن، يتطلب نضالاً عسيراً طويل الأمد[2].

وإذا صح أن السلطة الفلسطينية تلعب دوراً مركزياً في منظومة السيطرة، فهل يستتبع ذلك النضال لإسقاط هذه السلطة أو المطالبة بحلها؟ مرة أخرى، ليس بالضرورة. فقد لا ينجم عن حل السلطة أو انهيارها تولي سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن السكان ليصبح هناك اشتباك مباشر بين الناس والاحتلال دون حجاب عازل. على العكس، الأغلب أن تترك إسرائيل المناطق الفلسطينية لتسودها الفوضى، أو تعمد إلى خلق إمارات عشائرية محلية لتكون ألعوبة

1 لا يعني ذلك الركون إلى ما يسمى بالحل الديمغرافي. فالمطلوب «جهد» لا «استكانة» (أحياناً يشعر المرء أن موضوعة الحل الديمغرافي هذه تلعب دور الأفيون في الوسط الفلسطيني، وإن كان مروجوها يريدون لها أن تلعب دور الفزاعة في الوسط الإسرائيلي). أضف إلى ذلك أن موضوعة اختلال الميزان الديمغرافي لمصلحة الفلسطينيين على أساس معدلات التوالد مشكوك فيها (انظر أعمال عالم الديمغرافيا يوسف كرباج)، كما أن إسرائيل يمكن أن تلجأ دائماً إلى تكثيف الهجرة، وقد بدأ الحديث فعلاً عن ضرورة استيعاب مهاجرين من التجمعات شبه اليهودية في العالم.

2 يلاحظ دارس حصيف، هو وليد الخالدي، في كلمة له: «تركز النظرية السياسية العربية، ولا تزال إلى حد بعيد، على الهدف (النهائي) على حساب الوسائل. هناك كتابات ضخمة حول الأهداف. أما الكتابات عن كيفية الوصول إلى هناك ... فنحيلة جداً. وتباينُ ذلك مع الفكر الصهيوني تباينٌ ملحوظ. فقد قضيت مئات الساعات في قراءة محاضر المؤتمرات الصهيونية التي بدأت العام 1897 مع المؤتمر الصهيوني الأول في بازل واستمرت حتى اليوم. واتخذت هذه المؤتمرات قرارات. ويمكن الاطلاع على هذه القرارات في محاضر ترد فيما لا يقل عن 2000 صفحة ... وربما أكثر. في هذه المحاضر ترى الظاهرة نفسها تتكرر: ... يُبحث الهدف بإيجاز شديد، ويُركز في الجزء الأكبر على قرارات تتعلق بالأدوات والسبل والطرائق والآليات».

في يدها وتسيطر بواسطتها على مقدرات الناس (يشار إلى ذلك في بعض الكتابات الإسرائيلية على أنه حل الإمارات السبع).

في المقابل، ليس من المصلحة الفلسطينية على المدى البعيد ترك الأمور على حالها إلى أجل غير مسمى. ولذا قد تكون هناك ضرورة لتصورات خلاقة. وإني لأعتقد أن بالإمكان تطوير فكرة النضال من أجل دفع السلطة إلى أن تصبح بالفعل «سلطة في الأسر»، وذلك بأن تمتنع تدريجياً عن التعامل مع الاحتلال في كافة المجالات، لتركز فحسب على ضمان الأمن الفردي للناس، وربما توفير بعض احتياجاتهم المعيشية الأساسية، في الوقت الذي تقود فيه نضالهم الفعلي ضد الاحتلال. ولا شك أن ذلك يتطلب نضالاً وتضحيات جسيمة من السلطة والناس.

صحيح أن هذا أيضاً موقف ملتبس. لكن له مزاياه. فهو يقلص احتمالات أن ننتهي إلى حل الإمارات السبع، الذي يعتقد البعض أنه ما تخطط له إسرائيل إذا ما أبدت السلطة تعنتاً، أو أنه على الأقل السيناريو المفضل لديها في حالة انهيار السلطة. وهو من جهة ثانية، يقلل احتمالات نشوب نزاعات فلسطينية داخلية قد تصبح عنيفة، إذ يمكن تصور أن تواجه السلطة بالعنف محاولات إسقاطها إن هي ارتأت أن هذه المحاولات أصبحت جدية إلى حد ما، مثلها في ذلك مثل أية سلطة. كما أنه يطمئن الناس إلى أمنهم الشخصي وإلى أنهم لن يواجهوا الفلتان الأمني مرة أخرى، ويمكّن من متابعة ملاحقة إسرائيل في المحافل والمحاكم الدولية.

يشير كل ما سبق إلى أن النضال الفلسطيني محكوم بأن يكون طويل النفس وطويل الأمد. فما هي السمات الغالبة المناسبة لمثل هذا النضال؟ يتعلق الأمر بالنجاعة، مع إدراك أن كافة أشكال النضال مشروعة، فإسرائيل تملك تفوقاً هائلاً مدمراً في ساحة العنف والعنف المقابل. والأغلب أنها اختارت جرّ الطرف الفلسطيني في المواجهة العام 2000 إلى هذه الساحة عمداً، إدراكاً منها لهذا التفوق. ويفترض النضال العنيف أن بالإمكان على مدى قصير أو متوسط إضعاف ركائز قوة المحتل وكسر إرادة الاستمرار لديه. أما في حالة فلسطين، فيبدو أن العنف، وخاصة ضد المدنيين، يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يمتن التماسك الاجتماعي الداخلي لإسرائيل، ويدفع بالمجتمع الإسرائيلي ككل إلى مزيد من التوحش، ويستنفر قوى الدعم الخارجي لإسرائيل.

لذا، هناك ضرورة للنظر جدياً في تبني مقاومة مدنية واسعة النطاق تنتظم الشعب الفلسطيني كله، وتعيد اللحمة التي تكاد تكون مفقودة بين مكوناته (الشتات، الضفة، القطاع، خلف الخط الأخضر)، ويكون من بين أسمى أهدافها الحفاظ على الهوية الجمعية للشعب الفلسطيني، وعلى قيمه التحررية الإنسانية. كما يؤمل أن تجعل هذه المقاومة الشعب الواقع

تحت الاحتلال أقل فأقل خنوعاً ليصبح عصياً على السيطرة أكثر فأكثر. وعندئذ يخسر المحتل سلطته حتى لو ظلت قوته العنفية قاهرة.

في هذا المنظور، لمسألة اللحمة بين مكونات الشعب الفلسطيني المختلفة أهمية مركزية. فلا شك في أن سبعين عاماً من التشرذم أدت إلى تكوّن مجموعات متنوعة لكل منها اهتماماتها وشواغلها وقضاياها المباشرة، حتى في الأمد المتوسط، وإن كانت تُجمع على هدفي التحرر والعودة. وإذا كان لا بد لإستراتيجية متماسكة من أن تعين في كل مرحلة تاريخية الهدف المركزي للنضال، وهو بلا شك في المرحلة الراهنة صدّ ثم دحر الاحتلال، وإذا كان ذلك يعني أن يحتل أحد مكونات الشعب الفلسطيني الصدارة في هذا النضال وأن تتوجه الجهود لدعمه، فإنه ينبغي من جهة ألا يؤدي إلى شعور المكونات الأخرى أنها مهمشة، ويعني من جهة ثانية ألا تُغيّب حقيقة أن هذه المكونات الأخرى يجب أن تتحمل مسؤولية دعم مركز ثقل النضال، وفي الوقت نفسه متابعة نضالها لتحقيق أهدافها المباشرة والمتوسطة الأمد الخاصة بها.

وفي هذا السياق، يبدو أن الإعجاب بصمود أهلنا وراء الخط الأخضر وبالحكمة والدراية السياسية التي تبديها قياداتهم، أو بعضها على الأقل، قد أدى بكثيرين إلى إحلال الرغبات محل الوقائع، فباتوا يتصورون لهم دوراً لا يستطيعونه، ولا يأخذ بالاعتبار وضعهم الخاص الذي يحتم عليهم أن يضعوا لنضالهم أهداف المساواة وتغيير طبيعة الدولة، في الوقت الذي يمدون فيه النضال ضد الاحتلال بالدعم وبالفهم الأعمق لإسرائيل والصهيونية. وبالمثل، ربما لا يجوز أن يترك بعض أهلنا في الشتات دون دور غير، مثلاً، انتقاد السلطة، في الوقت الذي يواجهون مسائل ومشاكل ينبغي النضال من أجلها (الحقوق المدنية وتحسين الظروف المعيشية في لبنان على سبيل المثال).

ويميز دارسو حركات المقاومة غير العنيفة خمسة من أشكالها:

- المقاومة الرمزية: الإيماءات والإشارات والعلامات سعياً إلى التعبير عن التمسك بالقضية وقيمها.
- المقاومة السجالية: نشر الرواية الوطنية وتعهدها بالرعاية والتعبير عن الاحتجاج والتشجيع على متابعة النضال.
- المقاومة الدفاعية: حماية من هم في خطر للمحافظة على القوى المناضلة وعلى قيم التضامن الإنسانية التي يتهددها الاحتلال بالخطر.

- المقاومة الهجومية: سعياً إلى إحباط المحتل، كالإضرابات والتظاهرات، وأشكال العصيان المدني، مثل الامتناع عن دفع الضرائب.

- المقاومة البناءة: سعياً إلى تحدي النظام الذي يفرضه المحتل ببناء مؤسسات بديلة تحافظ على الهوية الجمعية.

ومن الواضح أن الشكلين الأخيرين، وهما الأفعل والأكثر تقدماً، إشكاليان في الحالة الفلسطينية. إضرابات وعصيان مدني ضد من، وامتناع عن دفع الضرائب لمن؟ وكيف يمكن في ظل الاحتلال بناء مؤسسات تساهم في الحفاظ على الهوية الجمعية، دون الوقوع في فخ السلام الاقتصادي أو «التطور المنفصل»؟ تلك تحديات لا بد من التصدي لها.

على أن التحديات لا تقتصر على ذلك، بل تتخطاه إلى ضرورة تطوير أجوبة عن أسئلة كثيرة، من بينها:

- ما هي القوى المؤهلة لقيادة النضال الطويل الأمد؟ وهل من دور للفصائل؟

- ما هي آليات ردم الشرخ بين العلمانيين والإسلاميين (في البداية بين «فتح» و«حماس») وتسوية النزاعات والاختلافات؟

- كيف يمكن أن يستعاد الاشتباك بين الخاضعين للاحتلال وبين قوات وقوى الاحتلال كي تصبح للاحتلال كلفة ويجري رفعها باستمرار؟

- كيف يمكن كسر التعاون (الطوعي والقسري) والتعامل مع الاحتلال في الضفة والقطاع؟ وما هي آليات ذلك؟ والأهم، ربما، كيف السبيل إلى كسر عادات الطاعة التي تكونت لدى الناس خلال مدة طويلة؟

- كيف يمكن تعزيز جهود نزع الشرعية عالمياً عن احتلال 67 أولاً، ثم في مرحلة لاحقة عن المشروع الصهيوني؟ وما دور حركة المقاطعة والعقوبات في ذلك؟

سيناريوهات الحلول المطروحة والسياسات الفلسطينية المطلوبة

أحمد العوري

المشروع الاستعماري الصهيوني الاستيطاني يتعمق ويتجذر على الأرض الفلسطينية، من خلال منظومة استيطانية تطال كل الأرض؛ سواء في حدود الـ 48 أو 67، فيما الحلم الفلسطيني بالدولة وتقرير المصير والاستقلال يتلاشى بشكل متسارع، في ظل غياب البرامج والأدوات التي كانت تلعب دوراً حاسماً في حركة وديناميكية تطور مسار المشهد الفلسطيني العام، في واقع يزداد تجزئة وفرقة وانقساماً في الجغرافيا؛ كما هو الحال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والشتات، وفي السياسة تتشكل حكومتان؛ واحدة في رام الله، والأخرى في غزة، وفي ظل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة، تضع نصب عينيها، وفي برامجها السياسية، ترانسفير للفلسطينيين من أراضيهم في أبعد الحلول، وفي أقربها حكماً ذاتياً عبر كانتونات منفصلة عن بعضها البعض، وعبر كونفدرالية مع الأردن في الضفة الغربية، ومع مصر في قطاع غزة، في ظل مشهد دولي تتربع عليه الولايات المتحدة، ممثلة بإدارة ترامب التي تتبنى الرواية الصهيونية كاملة، وتعمل على تنفيذها وممارسة الضغوط على الأطراف للقبول بها، وفي ظروف إقليمية مشتعلة بالحروب؛ من سوريا إلى العراق، مروراً باليمن وليبيا، ودول الخليج تهرول لإقامة علاقات سرية وعلانية مع دولة الكيان، إضافة إلى حالة التشرذم والوهن والانقسام والضعف التي تسم الحالة الفلسطينية غير القادرة على التأثير أو العمل، لغياب الإستراتيجيات، ووهن الأدوات التي تستخدمها في تعاملها مع الاحتلال.

مـن أجـل البحـث عـن الاختيـارات والإسـتراتيجيات في ميادين العمـل الوطنـي، لا بـد مـن العـودة إلى جـذوره؛ ومعرفـة ظـروف النّشـأة والانطـلاق والتأسـيس التـي رافقـت انطـلاق العمـل الوطنـي الفلسـطيني بفصائلـه، أو مـا يطلـق عليهـا فصائـل منظمـة التحرير الفلسـطينية أولاً، والعمل الإسـلامي ثانيـاً، مـن خـلال تتبـع مسـارات التوجهـات الفكريـة، والسياسـية، والعمليـاتيـة، التـي رافقـت النضـال الفلسـطيني مـن لحظـة تشـكيل منظمـة التحريـر الفلسـطينية كإطـار جامـع للفصائـل الفلسـطينية، مـروراً بهيمنـة حركـة فتـح عـلى منظمـة التحريـر.

والمتتبـع لمجمـل الأحـداث والمواقـف والسياسـات التـي رافقـت منظمـة التحريـر الفلسـطينية منـذ انطلاقـة حركـة فتـح، وسـيطرتها عـلى منظمـة التحريـر الفلسـطينية حتـى هـذه اللحظـة، لا بـد أن تسـترعي انتباهـه الأحـداث التاليـة:

- عـرض صـلاح خلـف «أبـو إيـاد» في 10 تشريـن الأول العـام 1968، هـدف فتـح الإسـتراتيجي؛ وهـو إنشـاء دولـة ديمقراطيـة في فلسـطين، يعيـش فيهـا المسـلمون والمسـيحيون واليهـود في مسـاواة وتكافـؤ تـام. وقـد تبنـت منظمـة التحريـر الفلسـطينية هـذا الطـرح في المجلـس الوطنـي الخامـس في شـباط 1969، مـا يعنـي بقـاء كل اليهـود في فلسـطين، وبقـاء الأرض التـي سـيطروا عليهـا بأيديهـم.

- أقـرّ المجلـس الوطنـي الفلسـطيني برنامـج النقـاط العـشر «البرنامـج السـياسي المرحـلي» في دورتـه الثانيـة عـشرة في حزيـران 1974 في القاهـرة، والمتمثـل في إقامـة سـلطة وطنيـة فلسـطينية عـلى أي جـزء مـن فلسـطين، كـما أقـرّ فيـه بـأن منظمـة التحريـر تناضـل بالوسـائل كافـة، بمـا فيهـا الكفـاح المسـلح، الـذي هـو بنـص منظمـة التحريـر الفلسـطينية الطريـق الوحيـد لتحريـر فلسـطين، وهـذا المقـترح جـاء بعـد الخـروج مـن الأردن إلى لبنـان، وفقـدان الفصائـل الفلسـطينية الحاضنـة الشـعبية لهـا، وكذلـك الموقـع الإسـتراتيجي.

- عقـد المجلـس الوطنـي الفلسـطيني دورتـه التاسـع عـشرة في الجزائـر في شـهر تشريـن الثـاني العـام 1988، وأعلـن فيهـا عـن اسـتقلال دولـة فلسـطين، وقـدم جملـة مـن المواقـف المتقدمـة عـن الطروحـات السـابقة، وبخاصـة في ظـل الظـروف الصعبـة التـي عاشـتها منظمـة التحريـر الفلسـطينية بعـد الخـروج مـن بـيروت، وحالـة التشـتت التـي أصابـت المنظمـة في الأقطـار العربيـة، وأصبـح أبـو عـمار شـخصاً غـير مهتـم بـه وغير مرغـوب فيـه في معظـم الأقطـار العربية، إلى أن اندلعـت انتفاضـة الحجـارة في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة العـام 1967، التـي أعـادت إلى المنظمـة وقيادتهـا المكانـة التـي تسـتحق، ولكـن تـم اسـتثمارها (انتفاضـة الحجـارة) بشـكل سـيئ، كـما أجمـع عليـه كل المحللـين والمطلعـين في الشـأن الفلسـطيني.

- مؤتمر مدريد.

- اتفاق أوسلو، أو ما عُرف بإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، وقد وقع في شهر أيلول العام 1993 في العاصمة الأميركية، وهو ثمار محادثات سريّة جرت بين إسرائيل ومنظمة التحرير في مدينة أوسلو، وجاء في مجموعة من البنود التي حكمت العلاقة بين دولة الاحتلال ومنظمة التحرير، والتي أدت إلى ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن الأهم والأخطر هو الاعتراف بوجود دولة الاحتلال، وتأجيل القضايا المركزية مثل القدس، والحدود، واللاجئين، والاستيطان، إلى مراحل أخرى يجري التفاوض بشأنها، والقفز عن كل القرارات الدولية ذات الشأن، والتأكيد على إدانة كل أشكال العنف من قبل منظمة التحرير التي قبلت بتسمية النضال الفلسطيني بالعنف والإرهاب، وتعديل ميثاق المنظمة ليتلاءم مع روح ونص الاتفاق، وقد وجه رئيس المنظمة رسالة إلى وزير خارجية النرويج يوهان هولست يؤكد فيها على أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشارك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة، ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية.

وقد تبع اتفاق أوسلو مفاوضات كامب ديفيد في تموز العام 2000 في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، ومفاوضات طابا في كانون الثاني العام 2001، ثم خطة خريطة الطريق في العام 2003، وبعدها اتفاق الإطار في أنابوليس العام 2007 في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وبعد ذلك المفاوضات التي أجريت إبان فترة حكم الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما.

هذا جزء من التفكير والسياسة والإستراتيجية التي سلكتها فتح وفصائل منظمة التحرير خلال العقود الخمس الماضية، فماذا كانت النتائج على أرض الواقع؟ النتائج يعرفها الكل، لا مجال لسردها هنا.

أمّا حركة حماس، فهناك تنازلات كبيرة تدفعها من خلال دخولها الانتخابات والمشاركة في العملية السياسية وتشكيلها الحكومة، فهناك القبول بدولة فلسطينية على حدود العام 1967 كما جاء في تصريحات الشيخ أحمد ياسين، وكما جاء في وثيقة الأسرى، وكما جاء في وثيقة حماس الجديدة، وكما جاء على لسان معظم قيادات حماس. ويمكن أن نرى هنا اعترافاً قريباً بدولة الاحتلال، والاستجابة للضغوط؛ سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، والدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الاحتلال.

سيناريوهات الحلول المطروحة:

- خلال العقود الماضية، كان مطلب منظمة التحرير إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، ولهذا قدمت التنازلات الكثيرة للوصول إلى هذا الحل، وكان اتفاق أوسلو ضمن هذا السياق للوصول إلى حل الدولتين. ولكن، بعد عقدين ونصف من الاتفاق، وجولات كثيرة من المفاوضات التي دارت بين الجانبين، ومع أن المجتمع الدولي داعم لهذا الحل، فإن الجانب الإسرائيلي يماطل في تنفيذه، بل يعمل على إنهائه من خلال الاستيطان في الضفة الغربية، وضم القدس، ومطالبة بعض الأحزاب اليمينية بضم الضفة الغربية، وجاء الرئيس ترامب ليؤكد أن حل الدولتين ليس هو الأمثل لحل الصراع.

- حل الدولة الواحدة (ثنائي القومية) الذي بدأ الحديث عنه فلسطينياً، غير واقعي وغير منطقي في ظل السياسات والمواقف الفلسطينية أولاً، والعربية ثانياً، والدولية ثالثاً، وهي الأهم، وبخاصة في ظل عجز المجتمع الدولي عن المساهمة في تنفيذ حل الدولتين، فكيف له أن يدعم حل الدولة الواحدة، وكذلك الموقف الإسرائيلي الرافض لمثل هذا الحل.

- الحل الإقليمي الذي كثر الحديث عنه هذه الأيام، وأصبح يحظى بتوافق عربي وأميركي على الأقل، من خلال صفقة القرن، كما تحدث عنها وزير خارجية مصر، والذي أعتقد أنه مقبول فلسطينياً، وبخاصة في ظل تنفيذ اتفاق المصالحة المفاجئ بين «فتح» و«حماس» بدعم مصري كامل.

ما هو المطلوب لبناء إستراتيجية وطنية متينة تشكل ممر عبور نحو الاستقلال ورد الاعتبار للقضية الفلسطينية؟

- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتطوير هياكلها وأجهزتها بصورة جذرية لتتناسب مع روح المقاومة، وتطورات القضية، واحتياجات المرحلة الراهنة والمهام المستقبلية، ولكي تتم إعادة مكانتها في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتعبئة الشتات وعموم فئات الشعب من جديد لمواجهة التحديات المستجدة، والمساهمة الفعالة في عملية مقاومة الاحتلال من أجل تحقيق الاستقلال والبناء. لقد شكل قيام منظمة التحرير الفلسطينية نقطة انطلاق وانبعاث للهوية والقضية الفلسطينية، وبعد خمسة عقود ويزيد، ومع تقديم المشروع الوطني، آن الأوان لتحقيق نقلة نوعية في عمل المنظمة كإطار جامع للكل الفلسطيني، وللعمل الوطني الفلسطيني، وإفساح المجال أمام الكل الفلسطيني على قاعدة التمثيل النسبي، وليس على قاعدة الصلحة العشائرية، لتكون

قادرة على حمل المشروع الوطني، وجذب الاهتمام الجماهيري لمقاومة الاحتلال، وإيصال الهم والصوت الفلسطيني إلى العالم.

- إلغاء اتفاق أوسلو من الجانب الفلسطيني، الذي هو بحكم الواقع ملغى منذ انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو ملغى بحكم انتهاء العمل به من الجانب الإسرائيلي الذي سيطر على مناطق السلطة الفلسطينية بالقوة. وإلغاء أوسلو سيقدم نقلة نوعية في العمل التنظيمي والجماهيري، ما سيؤدي إلى سحب الاعتراف بدولة الاحتلال، والتخلص من الضغوط كافة.

- إعلان أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني مرحلة تحرر وطني، وهذا يتطلب من الجميع والقوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني كافة، تحمّل مسؤولياتها، والبحث في حالة الصراع وآلياته ووسائل المقاومة وتطويرها، ضمن واقع ثوري يحقق في محصلته النهائية انتصاراً للثورة الفلسطينية.

- العمل بآليات من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وثباته، فهو يمثل الحاضنة الأساسية للمقاومة، ويشكل الرافعة الأساسية التي تمكنها من تطوير أدواتها بما يضمن تحقيقها لكسر جبروت الاحتلال وبطشه المستمر. هذا الصمود يحتاج من الجميع أن يكون على قدر المسؤولية، وأن يقترب من الجمهور، لضمان بلوغ طريق التحرير.

- إطلاق حوار شامل ذي معنى، وواضح الأهداف، من أجل تحقيق متطلبات الصمود والمقاومة، وإعادة توجيه البوصلة نحو استعادة الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية.

الخروج من حالة ومؤامرة «اللاحل»

أحمد جميل عزم

ربما بات من المكرر قوله إنّ هناك شبه اتفاق بين الفصائل الأساسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وخارجها، على الحل الدولاتي للقضية الفلسطينية، القائم على تأسيس دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، إضافة إلى حل قضية اللاجئين، بينما تأتي وجهات النظر القائلة بدولة واحدة، بغض النظر إن كان ذلك على أساس التحرير ودولة فلسطينية كاملة، أو دولة لشعبين، أو بقوميتين، أو دولة لمواطنيها، أو سوى ذلك، أقرب للمبادرات المحدودة الأثر والنظريّة، حتى الآن، إلا إذا أخذنا سياسة الأمر الواقع العرقية الإسرائيلية التي تمهّد الطريق لدولة واحدة لليهود وحسب.

من وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية، هناك حالة أقرب إلى القبول بالأمر الواقع الراهن، الذي هو أمر واقع لوضع غير ثابت أو غير إستاتيكي، قائم على فرض أمر واقع متغير تدريجياً، عبر الاستيطان، وتكثيف الوجود اليهودي، وإيجاد بيئة قاهرة، تؤدي إلى الترحيل القسري للفلسطينيين تدريجياً، سواء بالطرد الفعلي للسكان، عبر الهدم والاستيلاء على الأراضي، أو إيجاد ظروف معيشية ضاغطة تدفع إلى الهجرة والرحيل، سواء رحيل داخل فلسطين ذاتها، كالانتقال من مناطق (ج) في الأراضي المحتلة العام 1967 إلى المناطق (أ)، تفادياً لقيود الحركة والقيود على البناء والاستثمار، أو فرض الانتقال من المناطق البدوية في النقب إلى مدن مكتظة. وبالتالي فإنّ طرح حلول مثل السلام الاقتصادي، التي طرحها بنيامين نتنياهو، هي مجرد محاولات لتقليل الممانعة لعملية سياسات الأمر الواقع التدريجية، التي تؤدي في النهاية إلى دولة واحدة لليهود، بين النهر والبحر.

أمـا الحلـول التـي تطـرح مـن وزراء إسرائيليـين بشـأن ضـم عاجـل للمناطـق (ج) في الضفـة الغربيـة أو سـوى ذلـك، فهـي لا تلقـى قبـولاً كبـيراً مـن القيـادة الإسرائيليـة التـي تفضـل التهويـد والضـم التدريجيـين، بالأمـر الواقـع، أكـثر منـه بالقـرارات الرسـمية. فالاسـتيطان هـو ضـم، وهـو قضـاء عـلى أفـق الدولـة الفلسـطينية، ونـوع مـن تجسـيد الدولـة الإسرائيليـة الواحـدة، وإن كان ذلـك لـن يكـون رسـمياً في المـدى المنظـور.

الجديـد في العـام 2017، هـو التحـولات في المسـتوى العالمـي، وإبـداء قـوى مثـل الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وروسـيا، اللتـين عبّرتـا عـن مواقـف تشـير إلى أنّ حـل الدولتـين (أو بكلـمات أخـرى تأسـيس دولـة فلسـطينية) ليـس بالـضرورة هـو الحـل الوحيـد[1]. وهـذا يعنـي أنّ الآمـال عـلى بلـورة المجتمـع الـدولي لتصـور عمـلي لتجسـيد الدولـة الفلسـطينية يصبـح أقـل احتـمالاً. ثـم ألحقـت ذلـك بمواقـف تقـوض سـلفاً فكـرة الدولـة الفلسـطينية، مـن نـوع الاعـتراف بالقـدس عاصمـة لإسرائيـل، في مطلـع شـهر كانـون الأول/ديسـمبر 2017.

هـذا يعنـي أنّ حالـة اللاحـل والـلاصراع المترافقـة مـع فـرض سياسـات أمـر واقـع إسرائيليـة عـلى الأرض، مرشـحة للاسـتمرار لوقـت مـا في المـدى المنظـور. ويصبـح السـؤال في هـذه الحالـة، لمـاذا يحـدث هـذا؟ ومـا سـبل الخـروج منـه؟

وواقـع الأمـر أنّ تفسـير سـبب حـدوث مـا يحـدث هـو ذاتـه المدخـل لتحديـد سـبل الخـروج مـن الوضـع الراهـن. وهنـاك شـقان يجـب النظـر إليهـما لتفسـير الوضـع الراهـن (حـل اللاحـل): أولاً، توضيـح مـا يحـدث مـن زاويـة نقـاط القـوة في الأداء والوضـع الفلسـطينيين، وثانيـاً، نقـاط الضعـف فيهـما.

يـأتي هـذا النهـج التدريجـي، وعـدم الحسـم مـن قبـل الجانـب الإسرائيـلي بعـدم القيـام بضـم كامـل رسـمي وعاجـل للضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، أو عـلى شـكل تهجـير قـسري شـامل ومبـاشر، وسـوى ذلـك مـما يحـاول تطبيقـه تدريجيـاً، لتفـادي ردة الفعـل الفلسـطينية الشـعبية، التـي فرضـت نفسـها جـزءاً مـن المعادلـة منـذ منتصـف السـتينيات، ومـا زالـت حتـى اليـوم. وباتـت تأخـذ شـكل هبـات وموجـات مقاومـة، أو شـكل عمليـات فرديـة، خصوصـاً منـذ تشريـن الأول/أكتوبـر 2015، عندمـا اندلعـت هبـة السـكاكين والمظاهـرات عـلى الطـرق الالتفافيـة والحواجـز الاحتلاليـة، واسـتمرت أشـهراً، تلاهـا عـدد مـن العمليـات الفرديـة، ثـمّ إضراب الأسرى والفعاليـات المرافقـة لـه، في نيسـان/ إبريـل- أيار/مايـو 2017، ثـم هبـة بوابـة القـدس في تمـوز/يوليـو 2017، وتلاهـا مؤخـراً هبـة رفـض

1 للتفاصيـل: انظـر: جـلال دويـك ويحيـى قاعـود، التوجـه الإسرائيـلي نحـو «الحـل» الإقليمـي (ورقـة تقديـر موقـف)، المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الإسـتراتيجية (مسـارات)، 13 أيلول/سـبتمبر 2017.

الاعـتراف الأمـيركي بالقـدس نهايـة العـام. يُضـاف إلى ذلـك حـالات المقاومـة المدنيـة المتزايـدة في الأراضي المحتلـة العـام 1948، مـن نـوع التصـدي لمخطـط برافـر لترحيـل البـدو في النقـب، ومـن نـوع الاحتجاجـات في يافـا في شـهر تموز/يوليـو 2017 ضـد إجـراءات الشرطـة الإسرائيليـة العنصريـة ضـد الفلسـطينيين.

يعتـبر الصمـود والبقـاء في الأرض رغـم الضغـوط والبيئـة القاهـرة، ورفـض الإجـراءات الإسرائيليـة، أي الحـركات التـي تناهـض الجـدار، وتتصـدى لعمليـات الاعتقـال والمداهمـة الإسرائيليـة كلـما حاولـوا دخـول قريـة أو مدينـة فلسـطينية مـن قبـل الشُـبّان، أو حاولـوا هـدم منـزل ومـا إلى ذلـك، جـزءاً مـن العوائـق التـي تجعـل الإسرائيليـين لا يتجهـون لفـرض حـل حاسـم يحقـق لهـم مـا يريـدون.

وهنـاك سـبب آخـر عـدا العامـل الشـعبي الفلسـطيني، يعتـبر عامـل قـوة، يجعـل الجانـب الإسرائيـلي يتبنـى نهـج «إدارة الـصراع»، أي محاولـة تفـادي الوضـع العنيـف في الـصراع، وتحقيـق الأهـداف تَدريجيّـاً وبأقـل ممانعـة ممكنـة، هـو موضـوع الجهـد الديبلومـاسي والقانـوني الفلسـطيني دَوليّـاً. فـلا يتـم محاولـة فـرض حـل التصفيـة العاجلـة للقضيـة الفلسـطينية، منعـاً لتطـور حالـة دوليّـة تديـن إسرائيـل بشـكل عمـلي، وتقـترب مـن إجـراءات عمليـة إزاءهـا، وهـذا العامـل أقـل أثـراً في السياسـة الإسرائيليـة مـن العامـل الشـعبي، ولكنـه قائـم، فضـلاً عـن هـذا العامـل يصبـح أكـثر أهميّـة وقـوة كلـما تعـزز الفعـل الشـعبي الفلسـطيني.

أمّـا بالنسـبة إلى عوامـل الضعـف التـي تـؤدي إلى حالـة اللاحـل، بمعنـى إدارة الـصراع مـن قبـل الجانـب الإسرائيـلي، واحتـواء وتفـادي تصاعـد الـصراع ولكـن دون حلّـه بقبـول حل وسـط، بالاسـتجابة للمطالـب الفلسـطينية، حتـى في حدودهـا الدنيـا، أي الدولـة الفلسـطينية في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، فـلأنّ العمـل الشـعبي وإن شـكّل عائقـاً نسـبيّاً أمـام السياسـات الإسرائيليـة، فإنّـه ليـس بالقـوة الكافيـة لتحقيـق إعاقـة تامـة للمـشروع الإسرائيـلي، أو لفـرض تقـدّم باتجـاه تحقيـق المطالـب الفلسـطينية السياسـية التـي جـرى تبنـي خيـار التسـوية السـلمية عـلى أساسـها.

أهـم عومـل إضعـاف العمـل الشـعبي الفلسـطيني التنـازلاتُ الهائلـة التـي جـرى تقديمهـا في سـياق العمليـة التفاوضيـة ومـا بعدهـا، والاستسـلام للسياسـات الإسرائيليـة بهـذا الصـدد. فضـلاً عـن حالـة الشـلل والعجـز التـي أصابـت أطـر العمـل الفلسـطيني.

والمقصود بالتنازلات:

أولاً. التوقـف تقريبـاً عـن أي اسـتخدام لوسـائل المواجهـة الميدانيـة بقـرار رسـمي فلسـطيني، وليـس المقصـود هنـا المواجهـة الهجوميـة، بمعنـى الكفـاح المسـلّح، ولكـن عـدم الوصـول إلى مرحلـة عـدم

تصدي أجهزة الأمن الفلسطينية لأي تحرك إسرائيلي، تمنعه الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، في أوسلو وما بعدها، من مثل استباحة المناطق (أ) وغيرها دون رادع.

ثانياً. التغيير في الخطاب الرسمي الفلسطيني الذي يسلّم بجزء غير قليل من تفاصيل الخطاب الإسرائيلي، من مثل الإقرار التام بعدم وجود مطالب في فلسطين التاريخية من أي نوع، واعتبار الفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948 مواطنين إسرائيليين، يتم التعاون وتقديم العزاء ببعض من يختار منهم العمل في الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي تشارك في الاحتلال، كقضية التعزية بالضابط الاحتلالي منير عمّار[1]. وبالتالي فإنّ مسألة تجسيد السيادة والتقدم للدولة تتراجع ميدانياً، داخل فلسطين، حتى لو تقدمت قانونياً وديبلومسيّاً دولياً.

ثالثاً. عدم وجود قيادة لديها قرار وقدرة في ذات الوقت لتفعيل الشارع في أي مواجهة مع الاحتلال، وتوجيهه في حركة شعبية مقاومة للاحتلال، ذات أهداف وطنية شاملة ومتراكمة، وكان غياب هذه القيادة الميدانية القادرة التي لديها قرار فعلي واضحاً في محطات أبرزها «هبة أكتوبر» 2015، وإضراب الأسرى نيسان 2017، وهبة القدس تموز 2017.

رابعاً. ضعف الوضع العربي المنشغل في ملفات أخرى سوى الموضوع الفلسطيني. وهناك إستراتيجية أميركية – إسرائيلية مكثفة لفرض واقع جديد، في فهم القضية الفلسطينية، وليس أدل على ذلك من أن إستراتيجية الأمن القومي الأميركية، التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في نهاية العام 2017، جاء فيها «على مدى أجيال جرى فهم الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين على أنّه التوتر الذي يمنع السلام والازدهار في المنطقة. أمّا اليوم فإنّ تهديدات المنظمات الجهادية الإرهابية وتهديدات إيران أوجدت إدراكاً أنّ إسرائيل ليست سبب مشاكل المنطقة. وتجد الدول بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة».

خامساً. عدم وجود فعالية لدى مؤسسات العمل الفلسطيني، من فصائل ومنظمة تحرير فلسطينية، وعدم وجود برنامج وآليات عمل جامعة. فقد بات عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني غير مطروح، وغير مبحوث فعلياً.

من هنا فإنّ الحديث عن حل الدولة والدولتين عبر المفاوضات يبدو حديثاً محدود الأهمية، في ضوء الحلول التي تتبلور ميدانيّاً، فحالة «اللاحل» الراهنة هي تمهيد لحل قائم على رؤية صهيونية لا ترى أي وجود وطني فلسطيني.

1 للتفاصيل: انظر: نجلاء أبو شلبك وياسمين مسودة، «التعزية» وخدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية (ورقة تقدير موقف)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 14 أيلول/سبتمبر 2017.

أبرز معالم الخروج من هذا الوضع، هي:

- إعـادة الاعتبـار لتعريـف الفلسـطينيين بشـكل جامـع، عـبر الـكل الفلسـطيني، في الشـتات وفلسـطين التاريخيـة، ضمـن هويـة واضحـة واحـدة، حتـى لـو بقـي هنـاك قـرار فصائلي ورسـمي بتبنـي حـل الدولـة الفلسـطينية عـلى جـزء مـن فلسـطين. وهـذا يـؤدي إلى توجيـه رسـالة هـي أنّ الكينونـة الفلسـطينية الموحـدة مسـتمرة، وتتعـزز بسـبب حالـة «اللاحـل» الراهنـة.

- العمـل عـلى رفـض الواقـع الإسرائيـلي، سـواء الاسـتيطاني، أو الترتيبـات الأمنيـة التـي جـرى فرضهـا بعـد العـام 2002، بوقـف التنسـيق الأمنـي، وربمـا بتنظيـم تصـدي أمنـي للاختراقـات الإسرائيليـة المخالفـة للاتفاقـات الموقعـة.

- تفعيـل الجاليـات الفلسـطينية ومنظمـة التحريـر والاتحـادات الشـعبية في الخـارج. ومـن هنـا فـإنّ عـدم تجديـد عضويـة المجلـس الوطنـي الفلسـطيني، وعـدم عقـده، هـي ربمـا أكـبر نقـاط الضعـف الفلسـطينية، لأنهـا ببسـاطة تعنـي عـدم تعبئـة الطاقـات الفلسـطينية، والتفـرد بالقـرار مـن قبـل القيـادة الفلسـطينية، مـا يوقعهـا في أخطـاء، ويفقدهـا الدعـم الشـعبي.

- تفعيل ومأسسة حركة التضامن الدولية، وإحياء حركة التضامن العربية.

- المضي قدماً في العمل القانوني والديبلوماسي دوليّاً.

- التفكـير الجـدي والعمـلي بسـبل خلـق مقاومـة شـعبية وطنيـة شـاملة ومسـتمرة غـير مرتبطـة بـردات فعـل أو بملـف دون غـيره مثـل الجـدار.

لا شـك أنّ كلاً مـن هـذه النقـاط يحتـاج إلى برامـج عمـل وتفصيـل كبـير بشـأنها، لا يتسـع المقـام لهـا، ولكـن في حالـة جـرى التقـدم في هـذا الإطـار يكـون هنـاك تقـدم في تغيـير الأمـر الواقـع، وتغيـير لموازيـن القـوى، ويمكـن آنـذاك الخـروج مـن حالـة «اللاحـل» الراهنـة، عـبر خلـق وضـع غـير مريـح للاحتـلال يفـرض عليـه التراجـع.

سيناريوهات الحلول المطروحة والسياسات الفلسطينية المطلوبة

محمد المدهون

ينعقد هذا المؤتمر في ظل حديث عن متغيرات جذرية تحيط بالقضية الفلسطينية، ومع اقتراب مرور مائة عام على وعد بلفور.

تمرّ القضية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي بمرحلة صعبة، وتواجه تحديات عدة، أبرزها: تطرف إسرائيل وتغولها أكثر في مصادرة الأرض والاستيطان والأسرلة، ومضيها في مشروعها وتغلغله في كل مفاصل الحياة الفلسطينية، ويصاحب ذلك دعم من الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي للاحتلال، عدا عن تبني إدارة دونالد ترامب الحل الإقليمي، وتقديم التطبيع مع العرب على الحل.

إذن، فنحن أمام مرحلة مليئة بالعقبات والتحديات، وعلينا النظر بواقعنا الفلسطيني بكثير من الحرص لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والمشروع الوطني، من خلال تحديد الحقوق والأهداف، والاتفاق على برنامج سياسي وطني جامع يلتقي عليه الكل الفلسطيني. برنامج يجسد القواسم المشتركة، ويتضمن حق تقرير المصير والعودة والدولة، ويتم في ضوئه إعادة بناء منظمة التحرير لتمثل الكل الفلسطيني، مع ضرورة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ليكون مقدمة للالتفاف على برنامج وطني يعيد الاعتبار لقضيتنا، ويلم شمل شعبنا، ويضمن حقوقه وحرياته.

ونحن عندما نتحدث عن دولة مستقلة ويريد العالم أن يتجاوزها، فنكون أمام حلول سياسية

عقيمة، لا سيما في ظل توهان الثوابت الفلسطينية بين الثابت والمتغير، والتكتيكي والإستراتيجي. لذا، فتحديد المصالح الوطنية مهمة للجميع.

الكثير من الناس لا تؤمن بالأحزاب حالياً، لذا من الأهمية القيام بالعمل الجمعي الذي يعزز التماسك الشعبي، فالشعب قدم أكثر من قياداته.

في النهاية، إن الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني هي التمسك بالسلطة الوطنية التي تدير الأمور الداخلية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تعمل وفق برنامج سياسي يسعى للتحرر الوطني.

الجلسة الخامسة

تحديات النهوض الوطني بين الشرط الاستعماري والتجزئة

إدارة الجلسة: خليل شاهين.

مازن المصري: متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني.

طاولة مستديرة

تحديات ومقومات النهوض الوطني

إدارة النقاش: رلى أبو دحو.

المتحدثون: محمد جاد الله، تيسير محيسن، معين الطاهر.

متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني

مازن المصري

1. مقدمة

فلسطينياً، تعد المرحلة الحالية من أسوأ الحقب منذ النكبة. فالشعب الفلسطيني يعيش الآن في حالة تشظٍّ سياسي واجتماعي ومناطقي لم يشهدها منذ النكبة. تأتي هذه المرحلة، أيضاً، في إطار أزمات على مستوى المنطقة كالحرب في سوريا، وفشل الثورات العربية، والأزمة في الخليج، وسلسلة الأزمات الدولية التي تنمي النزعات القومجية الانعزالية والعنصرية. نحن الآن في نهاية مرحلة: مرحلة المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير والأطر السياسية التي رافقتها كالفصائل والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، حيث لم تعد هذه المؤسسات والأطر، وحتى الأفكار، تتمتع بالمستوى نفسه من الإجماع والشرعية السياسية، أو القدرة على التأثير سياسياً واجتماعياً. ومع أننا في نهاية مرحلة، فإننا لا نعرف ما ستكون المرحلة القادمة. نحن في حالة أزمة، والأزمة هنا، كما شرح الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامتشي، تكمن في أن القديم في مرحلة موت، بينما الجديد لا يمكن أن يولد بعد، وفي هذه المرحلة البرزخية تظهر أعراض مَرَضية كئيبة[1]. هذه الأعراض المَرَضية الكئيبة التي تمثل واقعنا اليوم، سوف تكثر وتتعاظم حتى يولد الجديد الذي لا نعلم عنه الكثير.

هذه الورقة هي محاولة لتحديد بعض العوامل التي قد تساعد في خلق وضع يكون فيه الجديد أفضل حالاً من الواقع الحالي. إعادة بناء الحقل السياسي تكاد تكون من أصعب الأمور، وبخاصة في حالة كحالتنا؛ فالحقل السياسي فيه الكثير من اللاعبين والمصالح والمتغيرات،

1 Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks (London: Lawrence & Wishart, 1971).

يتداخل فيه الدولي والمحلي، وتتنافس فيه العديد من المصالح منها العام ومنها الخاص، ويتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية الخارجية. لا توجد وصفات سحرية للخروج من الوضع الحالي. ما نستطيع فعله هو تحديد بعض الديناميكيات والعوامل التي من الممكن دراستها، والتي من الممكن العمل على تغييرها أو على الأقل التأثير فيها لجعل الظروف أكثر مواتاة للخروج من الأزمة. كما هو الحال في الأوراق القصيرة، ليست هذه ورقة مسح شامل وتاريخي، بل مجرد توقف عند بعض المحطات المهمة، لاستخلاص بعض العبر والدروس من الماضي، وكيفية استعمالها في المستقبل.

2. الحالة الاستعمارية ومرحلة الضياع

رأى الفلسطينيون الاستيطان الصهيوني في فلسطين التاريخية كحالة استعمارية منذ بداياته. هذا التشخيص تماشى مع الوضع القائم في بدايات ومنتصف القرن العشرين، حيث كانت أغلب مناطق آسيا وأفريقيا ترزح تحت الاستعمار. وعلى الرغم من أن جميع بلدان المنطقة كانت تحت نوع من الاستعمار (بمسمياته المختلفة)، كان هناك فارق كبير بين الاستعمار الصهيوني في فلسطين، والاستعمار في المنطقة المجاورة، الذي يكمن في نوعية هذا الاستعمار. أشار قسطنطين زريق إلى هذا الفارق في كتابه **معنى النكبة** الذي نشر في آب/أغسطس 1948، إذ أنه شدد على أن الاستعمار ومشاكله في البلدان العربية المجاورة لفلسطين «لا توازي الصهيونية خطراً وبُعد أثر، إذ إن ما تمثله من استعمار وعبودية شر زائل يوماً، مهما بعدت أيامه وطالت جذوره. أما الاستعمار الصهيوني، فغايته إبدال وطن بوطن، وإفناء قوم ليحل محله قوم آخر: هو الاستعمار العاري المجرد بأوضح ألوانه وأفظع أشكاله»[1]. يتمحور هذا النوع من الاستعمار، الذي يسميه الباحثون بالاستعمار الاستيطاني (settler colonialism) حول الأرض والسيطرة عليها. ولكي يتمكن المجتمع المستعمِر من السيطرة على الأرض، يجب عليه أولاً إزالة المجتمع الأصلي واستبداله بمجتمع مستوطنين يتم بناؤه على أنقاض المجتمع الأصلي. منطق الإزالة هذا، كما يذهب أهم مُنَظِّري الاستعمار الاستيطاني باتريك ولف، هو جوهر هذا النوع من الاستعمار[2]. وتتخذ الإزالة، في هذا السياق، مناحي عدة. فهي تشمل أعمال القتل والإرهاب والترحيل، لكنها لا تقتصر عليها أو على العنف، إذ إن الإزالة -وإلى حد بعيد- هي في جوهرها سياسية وثقافية، تستهدف السكان الأصليين كمجتمع له ثقافته واقتصاده ومنظومته السياسية. هنا يلعب العنف دوراً مهماً، لكنه ثانوي للهدف المنشود؛ ألا وهو إزالة المجتمع الأصلي

1 قسطنطين زريق. معنى النكبة. بيروت: دار العلم للملايين، 1948، ص21.

2 Patrick Wolfe, 'Nation and MiscegeNation: Discursive Continuity in the Post-Mabo Era' (1994) 36 Social Analysis 93.

كوحدة ثقافية وسياسية قد تهدد سيطرة مجتمع المستوطنين على الوحدة الجغرافية ونظام الحكم فيها.

منطق الإزالة في هذا السياق، ليس بالأمر النظري فحسب، إذ إنه يُترجم إلى نزعة دائمة لاستهداف السكان الأصليين. ووفقاً لتحليل باتريك ولف، فإن للاستعمار الاستيطاني بعدين: أحدهما سلبي، وآخر فعلي (positive). يسعى الاستعمار الاستيطاني، ببعده السلبي، إلى إذابة المجتمع الأصلي كمجتمع له كينونة سياسية. أما، ببعده الفعلي، فهو يسعى، بشكل دائم ومثابر، إلى بناء مجتمع المستوطنين. إذا ما نظرنا إلى البعد السلبي للاستعمار الاستيطاني، نرى أن إذابة المجتمع الأصلي تتم بأشكال عدة، وعبر سياسات عدة. فقد تكون سياسات تشجع اتجاهاً ثقافياً معيناً، أو سياسة اقتصادية تهدف إلى صرف انتباه أفراد المجتمع عن مسائل وجودية مهمة. قد لا توحي هذه السياسات، للوهلة الأولى، بأنها سياسية استعمارية إذا ما قوربت كسياسات منفردة، لكنها، مجتمعة، تعمل، وبشكل مثابر، على إذابة المجتمع الأصلي. إذا ما قارنَّا واقعنا مع المستعمرات الاستيطانية الأخرى في العالم مثل كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، نرى أن من نجا من الإبادة الجماعية للمجتمع الأصلي (التي استمرت بكثافة متفاوتة على مدى قرون) أصبح مهمشاً لدرجة أنه أبيد سياسياً: لم يعد لاعباً سياسياً ذا أهمية وصاحب قرار في كيفية استعمال أراضيه وموارده الطبيعية. تحول إلى فرد مغترب عن ذاته، وتحول انتماؤه للأرض وللمجتمع الأصلي كتعبير ثقافي معزول عن أي حقوق أو مطالب جماعية سياسية تتعدى الأمور الثقافية بمعناها الضيق. بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك، وتحول ما تبقى من هذه الجماعات إلى مَعلَم سياحي.

الاستعمار الاستيطاني، إذاً، ليس بالحدث العابر، أو جزءاً من الماضي، هو جزء من هيكلية أي دولة أو مجتمع قام على أساس الاستعمار الاستيطاني؛ بمعنى أن سياسات تلك الدول والقوانين التي تُمكّن من تبني هذه السياسات، تسعى دائماً إلى إعادة إنتاج الحالة الاستعمارية بطرق مختلفة، وبصور شتى تتأقلم مع التغيرات[1]. هذا هو الحال في إسرائيل وسياساتها في الضفة الغربية وغزة، وفي مناطق الـ48 أيضاً. استعمال مصطلح الاستعمار الاستيطاني هنا لا يهدف فقط إلى الدلالة على الحالة، أو لاستثارة مشاعر الغضب، بل كإطار للبحث العلمي وأداة للتحليل السياسي. فمع أن خصوصية هذا النوع من الاستعمار لم تخفَ على الباحثين في الشأن الفلسطيني منذ منتصف القرن الماضي[2]، فإنها لم تحظَ باهتمام واسع كإطار علمي لدراسة

1 Patrick Wolfe, 'Settler-Colonialism and the Elimination of the Native' (2006) 8 (4) Journal of Genocide Research 387.

2 راجع كتاب قسطنطين زريق في الهامش رقم 3. انظر، أيضاً، فايز الصايغ. الاستعمار الصهيوني في فلسطين. ترجمة: عبد

إسرائيل وعلاقتها مع الفلسطينيين إلا في العقدين الماضيين[1]. أما اليوم، فيعد هذا الإطار أحد أهم الأطر لتحليل السياسات الإسرائيلية، وإن كان يلقى معارضة شديدة من الأوساط الإسرائيلية. فالكثير من الباحثين اليوم يرى الاستعمار الاستيطاني كسمة هيكلية في صلب سياسات إسرائيل وقوانينها، حتى تلك التي لا تتعلق بالأرض[2]. وبتقديري، سيبقى الأمر كذلك حتى في حال التوصّل إلى اتفاق سلام وقيام دولة فلسطينية، حيث ستتعمق السياسات الاستعمارية في مناطق الـ48، وتتخذ شكلاً من الهيمنة الأمنية الاقتصادية نحو الدولة الفلسطينية[3].

لذا، من المهم، هنا، أن نضع الوضع الحالي في سياق تاريخي أوسع يأخذ بالحسبان الحالة الاستعمارية. فالسياسات التاريخية التي تبنتها إسرائيل والحركة الصهيونية، والأهداف التي أعلنها قادة الحركة الصهيونية ومنظروها على اختلاف أطيافهم ومراحلهم، توحي بأننا متجهون -إلى حد كبير- نحو مصير أشبه بمصير السكان الأصليين في شمال أميركا وأستراليا. إذ إننا في مرحلة الإذابة السياسية، حيث يصبح الفلسطيني فرداً مجرداً من هويته السياسية الأساسية التي تمكنه من عمل سياسي يتحدى فيه الوضع القائم، وتطغى فيه الهويات الأخرى كالطائفية والمناطقية والعشائرية والاجتماعية. نحن نتجه نحو مرحلة سوف تنتهي إلى وضع تصبح فيه الهوية

الوهاب الكيالي، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1965.

1 الموجة الأولى من هذه الدراسات كانت في السبعينيات من القرن الماضي، وأوائل الثمانينيات، وكانت في أغلبها تعتمد على علم الاجتماع. انظر:

Maxime Rodinson, Israel: a Colonial Settler State? (New York: Monad Press, 1973); Elia T. Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London: Routldge & Kegan Paul, 1979); Edward Said, The Question of Palestine (New York: Times Books, 1979); Gershon Shafir, Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914, (Berkeley: California University Press, 1989).

2 للأسف، لم يكتب أغلبها باللغة العربية، أو ترجم مع بعض الاستثناءات مثل فصل نديم روحانا وأريج صباغ-خوري، «مواطنة كولونيالية استيطانية: ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين» في: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني- الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. انظر أيضاً: دراسة نديم روحانا، «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني» (2014)، 97، مجلة الدراسات الفلسطينية 18. أما باللغة الإنجليزية، فتأتي هذه الأبحاث من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية كافة، منها:

Lorenzo Veracini, Israel and Settler Society (London: Pluto Press, 2006); Gabriel Piterberg, The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel (London: Verso, 2008); Shira Robinson, Citizen Strangers, Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State (Stanford: Stanford University Press, 2013); Nadera Shalhoub-Kevorkian, Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear (Cambridge: Cambridge University Press, 2015). Bhandar, Brenna, 'Possession, Occupation and Registration: Recombinant Ownership in the Settler Colony,' (2016) 6(2) Settler-Colonial Studies 119; Brenna Bhandar & Alberto Toscano, 'Representing Palestinian Dispossession: Land, Property, and Photography in the Settler-Colony' (2017) 7(1) Settler-Colonial Studies 1; Elia Zureik, Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit (Abingdon: Routledge, 2016); Mazen Masri, The Dynamics of Exclusionary Constitutionalism: Israel as a Jewish and Democratic State (Oxford: Hart Publishing, 2017); Mazen Masri, "Colonial Imprints: Settler Colonialism as Foundational Feature of Israeli Constitutional Law" (2017) 13(3) International Journal of Law in Context 388.

3 Mazen Masri, "The two-state model and Israeli constitutionalism: Impact on the Palestinian citizens of Israel" (2015) Journal of Palestine Studies 44(4) 7.

الفلسطينية مجموعة من التعبيرات التراثية والفولكلورية، بدون أي معنى سياسي جامع. بل إن الوضع قد يكون أسوأ من مصير مستعمرات أخرى، فالصهيونية تختلف عن حركات استعمارية أخرى تاريخياً بعدم قدرتها على دمج ما تبقى من السكان الأصليين كأفراد كما في حالة شمال أميركا مثلاً، لأن رؤيتها لمفهوم المجموعة السياسية هي رؤية تمزج بين الدين والعرق. بذلك تكون الصهيونية أكثر إقصاء من حالات أخرى مشابهة، فهي تسعى إلى إذابة المجتمع الأصلي بدون وجود بديل للانضمام إلى مجموعة سياسية أخرى كما هو الحال في حالات استعمارية أخرى[1]. هذا التحليل للحالة الاستعمارية هو نقطة انطلاق لفهم واقعنا الحالي، وحالة الأزمة التي نعيشها. كما أن فهم الواقع والعوامل التي أدت للمرحلة الحالية قد تساعد في تشخيص بعض التوجهات التي يمكن اتّخاذها لكي يكون الفلسطينيون، كشعب، عاملاً مؤثراً وفعالاً في المرحلة الحالية، لا تابعاً وخاضعاً بدون قدرة على التأثير على مجريات الأمور.

3. متطلبات إعادة بناء الحقل السياسي الوطني

3.1. العودة إلى الأصول: الحالة الاستعمارية ونقيضها كبوصلة موجهة

الحالة الاستعمارية تفرض علينا أوضاعاً مادية وسياسية صعبة. فالصراع بين دولة كولونيالية تمتلك ترسانة نووية واقتصاد متطور ودعم واعتراف دوليين، وبين شعب عديد أفراده إما تحت الاحتلال وإما في الشتات ولا يملك أي نوع من السيادة، هو بطبيعته صراع غير متوازن. على الرغم من ذلك، فإن استمرار وجود الفلسطينيين كوحدة سياسية (وإن كانت ضعيفة) وعدم تفتتهم، وعدم التسليم بالواقع حتى الآن، هو مصدر إلهام وأمل، وهو دلالة على أن المشروع الاستعماري الصهيوني لم ينجح حتى الآن في تحقيق أهدافه بإزالة الفلسطينيين، وإن نجحت إسرائيل، كدولة، وفقاً لأغلب المؤشرات المادية[2]. إلا أن المؤشرات كافة، تشير إلى أن السياسات الاستعمارية الإسرائيلية تسير باتجاه النجاح، وأن أوضاع الفلسطينيين ذاهبة إلى الأسوأ. فإسرائيل مستمرة في التهجير والتضييق، ومستمرة في التقسيم والعزل بين المناطق والسكان، وفي محاولة لتفتيت الشعب ثقافياً وجغرافياً (هذا إضافة إلى التفتيت الجغرافي القائم منذ 1948). إلا أن السياسات الاستعمارية لا تحمل جميعها سمة العنف أو الإكراه. فإن كان جزء كبير منها يأتي على شكل عصا غليظة وموجعة، يأتي بعضها الآخر على شكل جزرة – أي محفزات. تسعى إسرائيل عن طريق هذه المحفزات إلى تحقيق أهدافها الاستعمارية بشكل يقيها من الانتقادات

1 Patrick Wolfe, 'Purchase by Other Means: The Palestinian Nakba and Zionism's Conquest of Economics' (2012) 2 (1) Settler-Colonial Studies 133.

2 نديم روحانا، «انتصار الصهيونية أو هزيمتها» (2017)، 110، مجلة الدراسات الفلسطينية 12.

السياسية والمسائلات القانونية، كما أنها تسعى من خلالها إلى تنمية النزعات والميول والهويات الثانوية بهدف تفتيت الهوية الفلسطينية. هذه هي السياسة التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ بدأ الاستعمار، والتي تكثفت كماً ونوعاً بعد تأسيس إسرائيل. نرى هذه السياسات بشكل جلي في استهداف الهوية الفلسطينية، والتركيز على الهويات الدينية أو الطائفية. آخر هذه السياسات التي تستهدف فلسطينيي مناطق الـ48 كانت اختراع قومية جديدة (القومية الآرامية)، وتشجيع المسيحيين على تبنيها. أما في الضفة الغربية، فالخطط الإسرائيلية لخلق قيادات بديلة كروابط القرى في الثمانينيات، والسياسات الحالية الرامية «لمكافأة» بعض القرى والمناطق، لأن أهلها لا يهددون أمن إسرائيل والمستوطنات، ومعاقبة أخرى لأن أهلها منخرطون في أعمال المقاومة، وشبكة العلاقات التي تنسجها الإدارة المدنية عن طريق الترغيب مع بعض الأوساط المحلية، وبعض رجال الأعمال، كلها عبارة عن محاولة تطبيع الوضع القائم عن طريق بعض المحفزات البسيطة، وإضفاء سمة غير سياسية على العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، وهي جميعها سياسات استعمارية.

لعل أهم عامل في هذا الواقع الاستعماري من منظور المستعمَر الذي يسعى إلى التخلص من الاستعمار هو فهمه: فهم أن التناقض الأهم والأكبر هو بين المستعمِر والمستعمَر، وأن السياسات الإسرائيلية بغالبيتها، وإن لم تكن استعمارية وتوسعية، بشكل واضح، هي، في نهاية المطاف، جزء من توجه عام لإزالة الشعب الفلسطيني وإذابته كوحدة سياسية. هي جزء من فسيفساء اللوحة الاستعمارية. هذا الوعي بحد ذاته مهم ومفيد جداً. إذ إن فهم الأهداف التي يرمي الطرف الآخر إلى تحقيقها، وسبل تحقيق هذه الأهداف، هو أول خطوة لتطوير أنماط تفكير لكي تكون نقيض الحالة الاستعمارية. تنمية الوعي عن الإستراتيجيات الاستعمارية ضرورية لتنمية حس نقدي مناهض للاستعمار، يسمح بنمو توجه سياسي يقارب الموضوع من منطلق أن القضية الفلسطينية هي قضية استعمار ومقاومة الاستعمار. فهي لا تُختصر بعبارات يتم اجترارها يومياً بشكل متواصل حتى أضحت بلا معنى، كحل الدولتين، والحل العادل، والسلام، وخط الـ 67، والمستوطنات، والشرعية الدولية، وما إلى ذلك. لا يمنع هذا الوعي والتوجه، الخوض في ومناقشة جميع هذه المسائل (التي ينبغي لأي شعب، وبخاصة شعب تحت الاستعمار مناقشتها بشكل دائم)، لكنها تعني أن النقاش يجب أن يكون في سياق الاستعمار ومقاومة الاستعمار، لا كنقاش منفرد عن مسائل تقنية. مقاربة الموضوع من هذا المنظور تقي من ضياع البوصلة.

فهم الواقع الاستعماري يعني، أيضاً، فهم كيفية تفاعلنا معه. فوجود السياسات الاستعمارية، لا يعني أن هذه السياسات تحقق أهدافها بمجرد فرضها من قبل إسرائيل، وإن كان فرضها مرتبطاً

بدرجات متفاوتة باستعمال العنف. إذ إن الحالة الاستعمارية تاريخياً هي نتاج السياسات الاستعمارية التي يفرضها المستعمِر من جهة، وكيفية تعامل المستعمَر معها من جهة أخرى. فرد فعل المجتمع المستعمَر الذي يتراوح بين المقاومة والتواطؤ، مروراً بالتسليم بالأمر الواقع، لا يقل أهمية عن السياسات المفروضة. وضع الحالة الاستعمارية في المركز هو دعوة إلى إعادة النظر في دورنا السياسي كمتلقي (أو ضحايا) السياسات الاستعمارية، والنتائج السياسية لتحركاتنا. هي تذكير بأن الأسئلة ما هو دورنا؟ وهل تفاعلنا يفشل أم يغذي الهدف وراء السياسات المفروضة؟ هل من الممكن إفشال السياسة المفروضة؟ هل من الممكن تحفيز الآخرين على رفض السياسات المفروضة حتى إذا كان ذلك ضد مصالحهم الخاصة؟ وهل من موقف آخر ممكن اتخاذه بدون نوع من التواطؤ؟ هي أسئلة أساسية في سياق التفكير السياسي، يجب علينا التفكير بها بشكل يومي.

3.2. الاعتراف بفشل نهج رأسي السلطة

العودة إلى الأصول والتركيز على الحالة الاستعمارية والسعي إلى مناهضتها، يجب أن تكون نقطة انطلاق، لكنها تبقى في النهاية بوصلة موجِهة تدلنا على اتجاه معين، إلا أنها غير كافية، وبخاصة في مرحلة الانهيار والضياع. لكن من الممكن استلهام بعض النقاط الفعلية من بوصلة مقاومة الاستعمار. أول نقطة يجب التوقف عندها هي الاعتراف بالواقع الحالي. هذا يعني الاعتراف بأن سياسات رأسي السلطة الفلسطينية (فتح وحماس) وصلت إلى طريق مسدود، ولم تفضِ أو حتى تقربنا للنتائج المرجوة. بل، على العكس، علينا الاعتراف بأن جزءاً كبيراً من المأزق الذي نحن فيه هو نتيجة للاتجاهات التي تم اختيارها والتصميم على الاستمرار بها على الرغم من كل المؤشرات التي تدل على حتمية فشلها. فتصميم قيادة سلطة رام الله على المفاوضات، بغض النظر عن السياسات الإسرائيلية ونشاطها على الأرض، وبدون استعمال وسائل ضغط كرافعة لتدعيم مواقفها التفاوضية، والتعويل على الإدارات الأميركية والأمم المتحدة بدون التوقف، ولو لوهلة، لإعادة تقييم الموقف، أعطت نوعاً من الغطاء للممارسات الإسرائيلية. هذا إضافة إلى أن سياساتها اتجاه قطاع غزة عززت الانقسام. كما أن استئثار حماس في السلطة في غزة، والتوهم بأنه من الممكن أن يستمر الوضع القائم بدون أفق سياسي قد أدى إلى تعميق الانقسام، بل ومأسسته. إضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسات التي اتبعها الطرفان، وإن كانت تحظى ببعض الدعم في الشارع الفلسطيني، فإنها لم تكن أبداً نتيجة لنقاش وطني أو قرار وطني يتمتع بالشرعية، بل هي أقرب إلى قرارات اعتباطية غير مدروسة، تُغلب المصلحة الضيقة على المصلحة الوطنية العامة، والمدى القصير على المدى البعيد.

الاعتراف بفشل السياسات والبرامج السياسية الحالية، وأن هذا الفشل هو جزء من الأزمة (أي أن الأزمة هي أيضاً من صنعنا) هو أول نقطة. إذ إن الاعتراف بالفشل يفتح المجال للنقاش، ولتداول الأفكار الجديدة، ولدراسة أسباب الفشل. والاستمرار في هذه السياسات، والإصرار عليها، هو مضيعة للوقت، وإنهاك للطاقات السياسية، ويمنع بروز بدائل أخرى، وهو، أيضاً، محبط للعزائم، وينمّي الشعور بالتشاؤم، ويبعد الناس عن الاهتمام بالسياسة. هذا النقاش من المحبذ أن يكون على مستوى الشعب الفلسطيني بأطيافه كافة، وأماكن وجوده، لا أن يقتصر على الأحزاب والتيارات السياسية. ففتحُ نقاش جدي عن أسباب الأزمة والرؤيا التي نريدها للمستقبل، سوف يساهم، بشكل إيجابي، على أكثر من صعيد. فالنقاش الجدي والمفتوح سوف يجذب العديد من اللامبالين الذين لا يرون أن النقاش السياسي أو الشأن العام هو بالأمر المهم. وقد كثرت هذه الطبقة، بشكل كبير، في السنوات الأخيرة، وبخاصة بين الأوساط الشابة بسبب الانقسام وانحدار مستوى النقاش السياسي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت مناخاً طغت عليه النزعات الفردانية والاستهلاكية. عزوف الكثير من الطبقات عن النشاط السياسي، أو حتى الاهتمام بالسياسة والشأن العام، هو أصلاً سياسة استعمارية بامتياز. فإخراج البعد السياسي من الهوية الفلسطينية، هو جزء من إذابتها، وهو ما تطمح إسرائيل له: فرد يهتم بمصالحه الخاصة الضيقة، يعيش ليعمل ويستهلك، ولا يبدي اهتماماً بالحياة العامة، ولا يسعى جاهداً إلى تغيير الواقع المفروض عليه أو حتى تحديه.

فائدة أخرى لفتح باب نقاش جدي وواسع هي التوعية عن ماضي القضية الفلسطينية، وتوعية الشرائح المختلفة من الشعب عن بعضها البعض. فالوعي السياسي، ومستوى معرفة الفلسطيني لتاريخه السياسي قد انخفض بشكل ملحوظ، وذلك لأسباب عديدة لا يمكن الخوض فيها في هذه الورقة. كما يجب علينا ألا ننسى أن حوالي نصف الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات، وأن العديد من أبنائه وبناته تقتصر معلوماتهم على ما تعلموه من محيطهم (الضفة، أو غزة، أو مناطق الـ48، أو الشتات). أضف إلى ذلك أن العديد من أبناء وبنات جيل ما بعد أوسلو، لم يعايشوا الفترة التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية فيها لاعباً سياسياً مهماً في المنطقة، ولم يعايشوا إنجازاتها، بل إن أغلبهم يستصعب التفريق بينها وبين السلطة وبين فتح. إرث منظمة التحرير وإنجازاتها هو إرث سياسي مهم، ينبغي إعادة التذكير به، واتّخاذه عاملاً ملهماً في التفكير عن المستقبل. طبعاً هنا يجب علينا أن لا نقع في فخ الرومانسيات، وأن نتناول هذا الإرث الغني، بحلوه ومره، عبر منظور نقدي.

نحن أحوج ما نكون الآن لمثل هذا النقاش. فالوقت ليس بالضرورة في صالحنا؛ إذ إننا الطرف الضعيف في هذا الصراع. نحن مفعول به لا فاعل، والقيادة الفلسطينية تنتهج سياسة الانتظار

(انتظار من وماذا وإلى متى- لا ندري)، ولا توجد بدائل جدية مطروحة. بل إن النقاش وانتقاد الوضع القائم وسياسات رأسي السلطة، أصبح الآن ممنوعاً، وقد يؤدي إلى العقاب كما حصل مؤخراً مع بعض الصحافيين في الضفة وفي غزة، أو كما رأينا عندما قامت الشرطة بتفريق المتظاهرين مستعملة العنف المفرط.

3.3. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس التعددية والديمقراطية

فتح النقاش ومحاولة إدخال العديد من الأوساط التي عزفت عن الاهتمام بالشأن العام إلى دائرة السياسة، وبخاصة الأوساط الشبابية هي محاولة لإعادة إحياء الوعي السياسي، وهي خطوة ضرورية لوضع تصور للمستقبل وبرنامج سياسي. لكن التصور المستقبلي والبرنامج السياسي وتنفيذ هذا البرنامج، لا يمكن أن يتطور إلا من خلال إطار سياسي جامع. هنا تكمن أهمية إعادة بناء منظمة التحرير. فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، تراجع دور المنظمة وتقزم حتى أصبحت اليوم وعاءً خاوياً. فقد أغُلقت أغلب مؤسساتها، أو انتقلت مهامها إلى السلطة، وهُمِّش المجلس الوطني (الذي غيب الموت والمرض أغلبية أعضائه) والذي لم ينعقد إلا مرتين لأسباب تقنية، وليس للنقاش السياسي ولمساءلة القيادة. لم يبقَ من المنظمة إلا الاسم والإرث السياسي.

هنا يجب التنويه بأنه لا بديل عن منظمة التحرير. فعلى الرغم من حالة الجمود التي تعيشها الآن، فإنها إنجاز مهم يكاد يكون أهم إنجاز فلسطيني بعد النكبة. فقد كانت إطاراً سياسياً جامعاً أعطى النضال الفلسطيني على أشكاله كافة زخماً كبيراً، وقد كانت وسيلة لتوظيف نضال وتضحيات أبناء وبنات الشعب الفلسطيني لتحصيل إنجازات سياسية على المستوى الدولي. فقد كانت الأداة لوضع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، ولانتزاع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وحقه في النضال. ومثلما أن التضحيات لم تكن لتترجم سياسياً بدون وجود منظمة التحرير، فإن شرعية منظمة التحرير والاعتراف الدولي بها لم يكن ممكناً بدون هذه التضحيات. علاوة على ذلك، فإن أي مؤسسة بديلة للمنظمة سوف تتبنى، بالضرورة، هيكلية مشابهة إلى حد كبير، وسوف تواجه مشاكل مشابهة لمشاكل إعادة بناء منظمة التحرير، إن لم تكن أكبر، ولن يكون لها الرصيد السياسي من الإنجازات والتضحيات والاعتراف الدولي.

إعادة البناء لا تعني عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل أوسلو (التي لم تكن مثالية وشابها الكثير من المشاكل التي ساهمت في تدهور مكانة المنظمة، لكن ليس هنا المكان لنقاشها) بل

تعني إعادة البناء على أسس الديمقراطية والتعددية. والتعددية هنا لا تعني المحاصصة بين الفصائل والأطياف السياسية كما يفهمها البعض، أو كما تتداول في المفاوضات بين فتح وحماس، بل تعني إعادة البناء من القواعد إلى أعلى، بما يضمن استقطاب الأوساط الشابة والطبقات اللامبالية، وإعادة الشعب إلى مركز الحياة السياسية، بما يضمن مشاركة واسعة، وإمكانية نمو تيارات سياسية جديدة، وعدم استئثار طيف واحد بالقرار الرسمي الفلسطيني. التعددية تعني العودة إلى المادة الثالثة من النظام الأساسي في منظمة التحرير التي تنص على أن:

تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر. وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

طبعاً ليس هذا بالأمر السهل أو البسيط، فالديمقراطية والتعددية مسألة تستعصي على دول ذات سيادة، فما بالك بشعب مشتت يعاني تحت الاستعمار. كما أن الظروف الإقليمية لا تسمح بتنظيم انتخابات، حيث سوف تسعى إسرائيل وقوى أخرى إلى تعطيل أي انتخابات أو إجراءات ديمقراطية. لكن يمكن البحث عن بدائل للانتخابات في حال تعذرت، فهذه أمور يمكن بحثها إذا ما تم الاتفاق على المبادئ. وقد طرحت في السنوات الماضية مبادرات عدة لانتخاب مجلس وطني جديد، وقد بحثت بعض المسائل التقنية[1]. وقد تكون هناك أدوات ومعايير أخرى لضمان شرعية المنظمة وصفتها التمثيلية. يجب التنويه، هنا، إلى أن حالة الضعف والتشتت والاستعمار التي تصعب من أي نوع من التمثيل والديمقراطية هي نفسها الأسباب ذاتها التي تؤشر على أهمية الشرعية الديمقراطية. فبغياب السيادة الحقيقة، لن يكون للمنظمة أيٌّ من مقومات القوة والشرعية سوى اصطفاف أبناء وبنات شعبها وراءها، وإجماعهم على تحمل المشقات في سبيل تحقيق أهدافهم السياسية. المبادرة لإعادة بناء المنظمة، يجب أن تكون شعبية: تأتي من القواعد لإجبار النخب على إعادة البناء. فحالة الشلل التي تصيب المنظمة الآن لم تأتِ من فراغ، بل هي مستمرة، لأن ذلك يصب في مصلحة تيار معين تتعارض مصالحه وخطه السياسي مع وجود منظمة تحرير قوية تمثل توجهات وآراء أخرى تختلف معه، وتعرضه للمحاسبة السياسية. فقط الضغط السياسي الشعبي هو وحده

1 انظر مثلاً حملة التسجيل لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني: www.pncregcampaign.org.

القادر على تغيير هذا التوجه.

إعادة بناء المنظمة على أساس التعددية يجب أن تكون اللبنة الأولى لإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير باعتبارها الجسم السياسي الأكبر والأهم والجامع لتمثيل الفلسطينيين سياسياً، ومركز القرار السياسي الفلسطيني. هذا يعني تحجيم دور السلطة الفلسطينية وتحويله لدور فني، بحيث تكون السلطة جسماً لتقديم الخدمات وتسيير أمور المواطنين، وتتبع سياسياً للمنظمة، وتمتثل لتوجيهاتها، لا كجسم سياسي تمثيلي. فبدون تحجيم السلطة، وإعطاء الأولوية السياسية للمنظمة، سوف تبقى المنظمة هي الجسم الأضعف، وسوف يبقى القرار السياسي محكوماً بسقف اتفاقيات أوسلو، وشبكات المصالح التي تشكلت في سنوات ما بعد أوسلو. إعادة البناء تعني، أيضاً، تغيير الوضع المالي، لكي تتمتع المنظمة بميزانية واستقلال مالي لا كبند في ميزانية السلطة كما هو الحال اليوم.

3.4. البعد الاقتصادي والاجتماعي

ليس من الممكن الحديث عن إعادة بناء الحقل السياسي الوطني بدون التطرق إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي، والتغييرات التي حصلت في سنوات ما بعد أوسلو، والتي تفاقمت في السنوات العشر الماضية بسبب السياسات النيوليبرالية. فالاقتصاد الفلسطيني يعتمد، بشكل كبير، على الدول المانحة التي أغلبها دول غربية ترى في هذه التبرعات أداة لدعم «عملية السلام»، وليس الشعب الفلسطيني. لذا، فإن أي توجه قد ينتج عنه ابتعاد عن «عملية السلام»، قد يؤدي لوقف هذه التبرعات، واستعمالها كأداة لفرض توجهات سياسية تتماشى مع مصالح الدول المانحة، لا مصلحة الشعب الفلسطيني. البعد الاقتصادي هنا مهم جداً، وقد رأينا ردة فعل المانحين بعد انتخابات الـ2006، وحالة الشلل والانقسام التي نتجت من تعليق المنح. لذلك، يجب البحث، بشكل جدي، عن حلول وبدائل لهذه المنح[1].

إضافة إلى الاتكالية، فإن تعميق الفجوة الاقتصادية الاجتماعية بين طبقات الشعب الفلسطيني هي تحدٍّ آخر مهم. فقد ازدادت هذه الفجوة بشكل كبير بعد قيام السلطة، وبشكل أكبر بعد نهاية الانتفاضة الثانية نتيجة لاتباع سياسات اقتصادية نيوليبرالية. هذه السياسات أدت إلى إثراء شرائح صغيرة من سكان الضفة الغربية، بينما يعاني الأغلبية، وبخاصة في المخيمات والقرى البعيدة من الفقر. كذلك هو الأمر في قطاع غزة الذي يمر اقتصاده بحالة انهيار. أحوال مخيمات اللجوء هي، أيضاً، سيئة جداً، وقد أصبحت أحياء فقر كبيرة وملاجئ للخارجين

1 تتداول بعض الأفكار على هذا الصعيد منها فكرة الاقتصاد المقاوم: علاء ترتير، سام بحور، سامر عبد النور، «التغلب على الاتكالية وبناء الاقتصاد المقاوم»، الشبكة 2012/2/13: التغلب-على-الاتكالية،-وبناء-اقتصادٍ-م/https://al-shabaka.org/briefs

عـن القانـون والتعصـب الدينـي. اتسـاع الفجـوة هـو تهديـد كبـير للُحمـة الشـعب الفلسـطيني. فعندمـا يـرى الشـخص الفقـير والمهمـش اجتماعيـاً، أن نتائـج النضـال عـلى مـدى السـنوات الماضيـة، أدت إلى نشـوء طبقـة فاحشـة الغنـاء مقربـة مـن السـلطة، فمـن الشرعـي، لا بـل مـن الـضروري، أن يتسـاءل عـن جـدوى النضـال والتضحيـة إذا كانـت هـذه هـي النتيجـة. فهـذه السياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة تدفـع باتجـاه الابتعـاد عـن السياسـة والشـأن العام، وتغـذي نزعـات فردانية واسـتهلاكية. هـذه النزعـات تصـب في النهايـة في مصلحـة إسرائيـل، إذ أن الكثـير مـن سياسـاتها ومـن خططهـا مثـل السـلام الاقتصـادي، يهـدف إلى ترسـيخ اللامبـالاة والعـزوف عـن السياسـة. تقويـة الُلحمـة الاجتماعيـة والسياسـية هـي نقيـض السياسـية الاسـتعمارية.

4. الخاتمة

عـلى الرغـم مـن المـزاج العـام غـير المتفائـل الـذي يسـود والـذي تعكسـه هـذه الورقـة، فـإن مـا حصل في القـدس في الصيـف المـاضي مـن التفـاف جماهـيري واسـع حـول قضيـة جوهريـة كقضيـة القـدس والأقـصى، والإصرار الشـعبي عـلى تحـدي القـرارات الإسرائيليـة، هـو أمـر مشـجع، ويـدل عـلى أن هـذه الأزمـة التـي نعيشـها هـي في جوهرهـا أزمـة نخـب سياسـية، فالتحـرك الشـعبي حصـل في المنطقـة التـي لا سـلطة لهـذه النخـب عليهـا. مـع أن هـذا يـدل عـلى أن الحـس السـياسي لايـزال ينبـض، وأنـه يوجـد أمـل حقيقـي في تحـركات عـلى الأرض كجـزء مـن إسـتراتيجية مواجهـة، إلا أنـه مـن المؤسـف أن القيـادة لم تقتنـص الفرصـة، بـل إن الجماهـير اسـتلمت دفـة القيـادة، والقيـادة بدورهـا لحقـت بالجماهـير بعـد تأخـر ملحـوظ. هـذه الأحـداث هـي بارقـة أمـل تـدل عـلى أن إعـادة بنـاء الحقـل السـياسي الوطنـي ليسـت بالأمـر المسـتحيل، لكنهـا ليسـت بالأمـر السـهل، هـي هـمّ جماعـي ثقيـل ينبغـي عـلى الفلسـطينيين جميعـاً، وعـلى مواقعهـم كافـة، الاجتهـاد والعمـل في سـبيل إزاحتـه، لأنـه، وكـما أسـلفت، لا توجـد وصفـة سـحرية لإعـادة بنـاء الحقـل السـياسي. إعـادة البنـاء هـي في نهايـة الأمـر سـوف تكـون نتاجـاً لتغيـير وجهـد جماعيـين.

تحديات النهوض في القدس ومقوماته

محمد جاد اللّه

تشكل هذه الورقة محاولة لاستشراف مستقبل الفلسطينيين في القدس، في ضوء التطورات السياسية المتلاحقة والجارية في المنطقة، وبخاصة في ظل إجراءات التهويد المسعورة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن أوضاع الفلسطينيين في القدس ومواقفهم وتوجهاتهم وتصوراتهم لمصيرهم السياسي، ترتكز على ثوابت محددة، وتتأثر بمتغيرات رئيسية جمة. والثوابت المحددة هي أن القدس في الوجدان الفلسطيني هي العاصمة السياسية والثقافية، وهي التي تحتضن الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وأنها جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة.

أما المتغيرات، فهي واسعة وعديدة، وتتمدد كل يوم بقسوة ما يجري في ما كان يشكل الحاضنة العربية، وربما الإسلامية، وإسقاطات التداعيات السلبية الخطيرة للمتغيرات الدولية والعربية على القضية الفلسطينية، وقوة إرهاب العدو الإسرائيلي وتغوله في القتل، والاعتقال، ومصادرة الأراضي والأملاك، وإلغاء الإقامة، والتهجير، وفرض الضرائب. ويشكل الموقف الرسمي الفلسطيني، بما فيه موقف فصائل العمل الوطني، الأخطر والأكبر تأثيراً على الحياة اليومية للمقدسيين.

يدرك المواطن الفلسطيني في القدس حجم ومعنى انحسار القضية الفلسطينية وتراجعها في الوجدان العربي الشعبي، وانكشاف زيف ادّعاء معظم الأنظمة العربية التي كانت توهم الفلسطينيين بأن قضيتهم هي قضية العرب الأولى. وانسحب هذا الانكشاف على الموقف من

القـدس، وتجـلى أخـيراً في الموقـف مـن الـصراع عـلى المسـجد الأقـصى.

هـذه المتغـيرات تحـدد أوضـاع وتوجهـات الفلسـطينيين كافـة أينـما وجـدوا، بحيـث أننـا لا نجـد فروقـات جوهريـة بـين موقـف الفلسـطيني المواطـن في مدينـة القـدس، وبـين الفلسـطيني في أي مـكان في العـالم. كل مـا في الأمـر أن المواطـن المقـدسي يتصـارع يومـياً مـع هـذه المتغـيرات، ويقـف عـلى رأسـها الـصراع اليومـي مـع الاحتـلال وأذرعـه العديـدة، وأن صـورة المواطـن المقـدسي هـذه تشـكل الصـورة الحقيقيـة والصـورة الشـاملة والمتكاملـة لمـا يمكـن أن يشـكل قاعـدة لتصـورات المسـتقبل لـه ولجميـع الفلسـطينيين.

وإذا مـا أخذنـا في الاعتبـار مجمـل الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية، واحتمالات التطـورات السياسـية، واحتـمالات الحـروب في المنطقـة، فإننـا لا نـرى أن المسـتوى البنيـوي يفـي بغـرض فهـم الحالـة المقدسـية، بـل ينـال التركيـز عـلى المسـتوى الفـردي والـذاتي أهميـة خاصـة، لمـا يظهـره مـن قيمـة فهـم العمـل الإنسـاني مـن وجهـة نظـر الفاعـل نفسـه.

القـدس باتـت مدينـة تقطعـت أوصالهـا إلى أحيـاء متفرقـة وجماعـات مفككـة ومعزولـة عـن محيطهـا، وغـير مرتبطـة بخصائـص المـدن الطبيعيـة، ولم تعـد صالحـة لتكـون عاصمـة للدولـة الفلسـطينية المنشـودة. فحـي البلـدة القديمـة تُعـزل يومـياً -بقـرار احتـلالي- عـن بقيـة الأحيـاء، كـما تُعـزل البلـدات المحيطـة فيـما بينهـا مـن جهـة، وبينهـا وبـين القـدس مـن جهـة ثانيـة. وهـذا نـراه يومـياً في العيسـوية، وعناتـا، ومخيـم شـعفاط، ... وغيرهـا. كـما أن التنقـل بـين أحيائهـا صـار مصـدر مشـقة ومعانـاة. وبغـض النظـر عـن مـكان سـكناك في المدينـة، فأنـت تحتـاج إلى ضعـف الزمـن الـذي تحتاجـه في وضـع طبيعـي كي تصـل إلى مـكان عملـك. والأهـم أن المشـهد الطبيعـي للمدينـة صـار مشـهد الحواجـز العسـكرية، والدوريـات الراجلـة والمحمولـة، إلى جانـب عنـف البؤر الاسـتيطانية التـي تسـتفز مشـاعرك، وتدخـل الكآبـة في كيانـك، ولا تملـك نفسـك عـلى ترويضهـا في اسـتقبال هـذه الكتـل الحجريـة المنفـرة.

وعـلى الرغـم مـن كل هـذه المظاهـر القهريـة، فقـد فشـل الاحتـلال فشـلاً صاخبـاً ومدويـاً في ترويـض الفلسـطيني المقـدسي ومحاصرتـه، وإجبـاره عـلى الخضـوع والإذعـان، وتقبـل الواقـع وكأنـه القـدر. كـما فشـل في أن يجعـل منهـا عاصمـة لكيانـه، وليـس بسـبب رفـض القانـون الـدولي وقـرارات الشرعية الدوليـة، ورفـض دول العـالم لادعائـه، بـل بسـبب الرفـض اليومـي الصاخـب الـذي ينـثره المقـدسي في فضـاء المدينـة، فيُعطِـب إجـراءات الاحتـلال، ويُعطـل أدواتـه في التهجـير والإلغـاء، ويعلـن التمسـك بالمدينـة عربيـة خالصـة. وأي مظهـر يبـدي سـمة التكيـف مـع الواقـع، لم يكـن في الحقيقـة سـوى

التكيـف الهـادف إلى تغيـير هـذا الواقـع. ومـا القـرارات البسـيطة والمواقـف الفرديـة إلا سلسـلة متصلـة مـن مسـيرة جماعـة إنسـانية، تراكـم التجـارب والخـبرات، وتتفاعـل مـع الواقـع بإبداعـات جديـدة، بهـدف الثبـات في المدينـة، وتغيـير الأمـر الواقـع، عـلى الرغـم مـن إرهـاب الاحتـلال وصلفـه وعـلى الرغـم مـن غيـاب الإسـناد للحركـة المقاومـة؛ فرديـة كانـت أم جماعيـة.

الدور الفلسطيني الرسمي وعلاقته بالجمهور في القدس

جـاء في اتفـاق إعـلان المبـادئ (اتفاقيـة أوسـلو) أن إسرائيـل جعلـت مـن (م.ت.ف) طرفـاً مفاوضـاً فيـما يتصـل بمختلـف القضايـا التـي تؤثـر في السـكان الفلسـطينيين في القـدس، إلا أن دور (م.ت.ف) في التأثـير في قضايـا سـكان القـدس بـدأ بالتراجـع منـذ تشـكيل الحكومـة الفلسـطينية الأولى. وبـدون الدخـول في تفاصيـل مسـتنقع الهمـوم التـي تراكمـت عـلى مـدى ربـع قـرن مـن الزمـن، الـذي ربـما يخـرج هـذه الورقـة عـن عنوانهـا الرئيـس، فإنـه مـن الـضروري إبـراز بعـض المحطـات التـي أثـرت ولا تـزال في الحيـاة اليوميـة للمقدسـيين، ونالـت مـن رؤيتهـم لأنفسـهم وللـكل الفلسـطيني.

أولاً. عـلى الرغـم مـن أن اتفاقيـة أوسـلو وقعـت مـع (م.ت.ف) ومنحتهـا تفويضـاً لرعايـة سـكان القـدس، فـإن أبـرز التغـيرات التـي ظهـرت عـلى النظـام السـياسي الفلسـطيني بعـد الاتفـاق، هـو انتهـاء دور منظمـة التحريـر وتـولي السـلطة الفلسـطينية الناشـئة ترتيـب الشـؤون الداخليـة الفلسـطينية بمـا فيهـا القـدس. واقتـصر دور المنظمـة عـلى المشـاركة في اجتماعـات القيـادة الفلسـطينية دون أن يكـون لهـا دور أو وزن في اتّخـاذ القـرارات، وبقيـت القـدس خـارج المـدى والحيـز الـذي يمنـح للمنظمـة.

ثانياً. عـلى الرغـم مـن أن السـلطة الفلسـطينية، ومنـذ بدايـة تسـلمها صلاحياتهـا، وتشـكيل الحكومـة الأولى، أفـرزت مسـؤولاً لمـا عـرف بـ «ملـف القـدس»، وعهـدت بـه إلى المرحـوم فيصـل الحسـيني، فإنهـا لم تُعْـنَ بالقـدس كعنايتهـا بأصغـر مدينـة فلسـطينية، كـما عـبر عـن ذلـك المرحـوم فيصـل نفسـه. وبعـد وفاتـه، تراجعـت مكانـة القـدس في البرامـج التـي تنفذهـا السـلطة في مناطقهـا، وبـدل العمـل عـلى تعزيـز دورهـا في المدينـة، رضخـت السـلطة لكافـة إجـراءات الاحتـلال في فـرض سـيطرته عـلى مناحـي الحيـاة الاجتماعيـة والصحيـة والتعليميـة كافـة، وصمتـت عندمـا أقدمـت إسرائيـل عـلى تفريـغ المدينـة مـن المؤسسـات الوطنيـة كافـة، وعـلى رأسـها بيـت الـشرق الـذي شـكل عنـوان منظمـة التحريـر الفلسـطينية في القـدس، ونـال اعترافـاً مـن دول العـالم.

ثالثاً. قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء «وزارة شؤون القدس»، إلى جانب «محافظة القدس»، وشكلت تالياً، إضافة إلى هاتيْن المؤسستيْن، عدداً من المرجعيات وصل إلى الرقم 5، في محاولات يائسة لامتصاص الغضب والتذمر الشعبي الناجميْن عن الإهمال والتقصير في رعاية سكان المدينة، وحمايتهم، ورفع المعاناة عنهم.

رابعاً. انتشار وامتداد ظاهرة الزبائنية وشراء الذمم، وتوزيع المال على شرائح معينة، لاستدراج الولاء السياسي بدلاً من دعم صمود المتضررين من عسف الاحتلال، المتمثل في هدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وفرض الضرائب، وغيرها الكثير.

خامساً. الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدنية.

تميزت القدس، قبل قدوم السلطة، باحتضانها عشرات المؤسسات والمنظمات الأهلية التي سريعاً ما بدأت في المغادرة تحت وطأة الإجراءات الاحتلالية الهادفة إلى تفريغ المدينة، والقليل الباقي تم استيعابه واحتواؤه من قبل السلطة الفلسطينية لتصبح منابر لها أكثر من القيام بدورها نحو المجتمع.

الموقف الدولي عموماً والموقف الأوروبي بشكل خاص

الولايات المتحدة الأميركية، ومنذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني، كانت تتبع سياستيْن في الوقت نفسه: سياسة معلنة تتفق من حيث المبدأ، وبشكل عام مع قوانين الشرعية الدولية، وسياسة فعلية يسودها الغموض، وتتفق من حيث المبدأ مع الادّعاءات الإسرائيلية المتناقضة مع الشرعية الدولية. وهذه السياسة كانت مقصودة وتعبّر عن إبهام متعمّد. وفي السنوات الأخيرة، وبخاصة مع إدارة ترامب، أصبحت سياسة معلنة ومتطابقة مع السياسة الإسرائيلية دون مواربة أو حرج.

الموقف الأوروبي

اتسم الموقف الأوروبي من قضية الشعب الفلسطيني، ومن مسألة القدس تحديداً، بالنفاق والمراوغة، إلى جانب الازدواجية والتواطؤ مع الرواية الإسرائيلية، ووسم النضال الفلسطيني والمقاومة بالإرهاب. فالقناصل العامون المعتمدون في القدس، يقع في صلب مهامهم وصلاحياتهم إلى جانب رعاية مصالح دولهم، حماية المواطنين المقدسيين من الاعتداء عليهم،

والمس بوجودهم وبحقوقهم غير القابلة للتصرف. والمواطن المقدسي لا يلمس أي دور أو فعل لهم ضمن الصلاحيات المنوطة بهم، ويكتفون -في أحسن الأحوال- برصد الانتهاكات الاحتلالية، على غرار ما تقوم به منظمة الصليب الأحمر الدولي. وفي كثير من الأحيان يفضلون سماع الصوت الرسمي الفلسطيني «المعتدل» في رام الله، على الاستماع لصوت أهل القدس. وأستذكر، هنا، كلمات وزير خارجية فرنسا أوبر فيدرين في أواسط تسعينيات القرن الماضي الذي قال للوفد الفلسطيني، وكنت أحد أعضائه ما يلي: «أنتم تتوقعون منا الكثير، وأريد أن أكون صريحاً معكم: نحن الأوروبيون لا نملك ولا نستطيع أن نضغط على إسرائيل، إسرائيل تمنعنا من أن يكون لنا دور سياسي، إسرائيل تطالبنا بتقديم دعم مالي لكم فقط، لأن الشأن السياسي تقوم به أميركا، ونحن نحاول أن تقبل إسرائيل الاستماع إلى رأينا» فقط. وفيدرين نفسه، بعد أن تحول إلى خبير في شؤون المنطقة، يصف الخطاب الأوروبي بأنه «مثير للشفقة»، إذ تراوح -بحسب خبرته ومتابعته- بين الخانعين والخائفين الذين يختفون تحت الطاولة. وما نراه، مؤخراً، أن لا أحد يفكر في مساءلة إسرائيل، بل إن إسرائيل هي التي توبخ وتعاقب كل من يوجه لها نقداً حتى لو كانت فرنسا أو بريطانيا اللتين كان لهما الدور الرئيس في خلق إسرائيل وإنشائها ورعايتها.

الموقف العربي

العرب يسبحون في بحر إسرائيلي، كما يقول الدكتور لبيب قمحاوي، فإن كل ما يجري في عالم العرب والشعوب العربية مرتبط بشكل يكاد يكون كاملاً بوجود إسرائيل وخططها العدوانية والتوسعية والمستقبلية التي تتهدد وجودهم ومستقبلهم، ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك، بدأنا نسمع أصواتاً عربية عديدة تنفض أيديها من القضية الفلسطينية برمتها، ووجدنا مؤخراً كيف أنهم نفضوا أيديهم من قضية القدس، ومن كل ما يفترض أنها تعني لهم، وصارت إسرائيل قضية تخص الفلسطينيين وحدهم، كما يروج كثيرون من العرب أن الفلسطينيين استسلموا لإرادة إسرائيل، وها هم يتفاهمون معها، فلا حاجة بنا كي نقلق بهم وبشؤونهم. ويمارسون التطبيع العلني مع إسرائيل بعد أن أبقوه سنين عديدة في الخفاء.

يبدو أن إسرائيل أقنعت الأنظمة العربية بحججها فيما يتعلق بالاحتفاظ بفرض السيادة الإسرائيلية على القدس بما فيها الأماكن المقدسة. كما أن الولايات المتحدة استطاعت أن تعين الحدود لأي طرف يمكن أن يعمل على التدخل في شؤون القدس، وأن البعد الديني هو المسموح به فقط. تعتقد إسرائيل أن سلسلة الحروب التي تشنها على الشعب الفلسطيني والاستيطان

المستمر في الضفة والقدس، أنتجا الإنهاك السياسي والاقتصادي والمعنوي، إلى جانب الاختراقات المتعددة الأوجه في الوطن العربي، والتبجح بأنها القوة الأولى في المنطقة، وأفرزت «توازناً» بين هذه القوة الدائمة والمطلقة، وبين الضعف المطلق والانهيار العربي الشامل، الأمر الذي يسهل عملية الاستسلام الفلسطيني والقبول العربي بها لاعباً يجب الانصياع لشروطه أو على الأقل التحالف معه، وتوظيف ما يملكه العرب من ثروات في صندوق القوة الطاغية، درءاً للعدو الجديد إيران.

يدرك المواطن المقدسي أن المعركة على القدس، وفي القدس، هي معركة مفتوحة ومتواصلة، ويدرك، أيضاً، أنها متشعبة، تتداخل فيها أطراف عديدة، إما لوجود مصالح مباشرة لها فيها، وإما لارتباطها الديني بالمدينة، وإما لمسؤوليتها الأدبية والأخلاقية عن عديد القرارات التي لا تتوقف عن الصدور باسمها وباسم القانون الدولي، وجميعها تعتبر القدس مدينة محتلة يجب جلاء المحتل عنها. وبعد خمسين عاماً من الاحتلال ومحاولات فرض الأمر الواقع الصهيوني على المدينة، لم يتبقَّ في قاموس المواطن المقدسي أي سعة لقبول القرارات على الورق التي تعترف له بحقوقه في المدينة أمام هذا التغول في تهويد مدينته. فلا أحد يستطيع أن يسائل إسرائيل أو يفرض عليها أي شكل من أشكال العقوبات، بل إن معظم دول العالم تتسابق في محاباة إسرائيل وتبرير أعمالها، وصارت إسرائيل هي التي تعاقب من يتجرأ على توجيه اللوم أو النقد لجرائمها.

تحولات وتحديات جوهرية في مدينة القدس:

- القدس اليوم مدينة تقطعت أوصالها إلى أحياء متفرقة ومعزولة عن محيطها، وفقدت كثيراً من خصائص المدن الطبيعية، فلم تعد المدينة/المركز التي تحيطها الضواحي والأرياف، بل أحاط بها جدار تعسفي فصلها عن محيطها من ناحية، وخلط بينها وبين ريفها وضواحيها من ناحية ثانية، أفقدت القرى المحيطة بها طابعها القروي، فتحولت الضواحي والقرى إلى أحياء مكتظة بالسكان، تفتقر إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، الأمر الذي ولّد مشكلات اجتماعية لم تكن معروفة من قبل.

- القدس الشريف: طرأ هذا التعبير في السنوات الأخيرة، وهو تعبير ديني أو تعبير سماته دينية بحتة، وبقدر ما يقترب من المقدس يبتعد عن كون القدس مكاناً حياً تنبض فيه الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي الوقت ذاته، فإن هذا التعبير يشكل اختزالاً للمدينة

ولتاريخها الحضري والعمراني، ويحصرها في الأماكن المقدسة. وكذلك بقدر ما يوسع دائرة المنتمين إلى هذه الأماكن بقدر ما يحاصرها كمدينة لها أهل وسكان وآخرون يؤمونها، ويشكلون جزءاً من حركتها التجارية والثقافية. إن استعمال هذا التعبير سياسياً يوفر له السقوط في مصيدة الخطاب اليهودي عن القدس. فالخطاب اليهودي مصدره الأسطورة الدينية التي وظفت لهدف سياسي معروف هو السيطرة على المكان. وإذا كان الخطاب الصهيوني يكرر أن القدس عاصمة إسرائيل، فهو يستند إلى الأسطورة الدينية كمرجعيه له في ادّعائه، لافتقاره إلى قوة الادعاء بأنها كانت مركزه الحضاري والسكاني والعمراني والثقافي والسياسي. ويتجلى التناقض والعيب والزيف في الادّعاء اليهودي والصهيوني بقيامه بعملية مزدوجة لتحقيق هدفه، فمن ناحية، يدفع بمستعمريه إلى العيش في القدس، ويبني لهم البيوت الفاخرة، ويقدم لهم الهبات والتسهيلات والحماية، ومن ناحية ثانية، يقوم بتهجير أهل القدس من بيوتهم لتفريغ المدينة من أصحابها الأصليين.

- ليست هذه هي المرة الأولى التي تهب فيها القدس وحيدة من دون الضفة الغربية، ومن دون قطاع غزة، أي من دون الإسناد والدعم، ومن دون تعميم الحراك الجماهيري إلى امتدادات القدس الطبيعية. وبينما كان التحرك الرسمي -المؤازر لفظياً- قد تأخر حتى دخلت المعركة على الأقصى يومها السابع (باعتراف الرسميين الفلسطينيين)، اتسمت المؤازرة الشعبية بالتردد والمراقبة أكثر من المساندة والمشاركة، تماماً كما حدث أثناء العدوانات والحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة. اكتفى الناس بمتابعة الفضائيات أكثر من متابعتهم للحركة في شوارع القدس. وما تم رصده، لم يكن سوى تحركات يتيمة هنا وهناك، اكتفى معظمها بتنظيم احتجاجات متواضعة ولسان حالها يقول: أهل القدس «وفوا وكفوا». وواقع الحال أنها تخشى إن هي اندفعت أكثر فستجد نفسها في مواجهة وصدام مع قوات الأمن الفلسطيني، الأمر الذي يجب تجنبه والحذر منه، لما عرف عن هذه القوات من منع وقمع لأي احتجاجات أكثر سخونة وأمضى فاعلية. بكلمات أخرى، سيطر الشك والريبة على موقف السلطة، فعلى الرغم من أنها -أي السلطة- استثمرت أحداث القدس وأوقفت التنسيق الأمني مع إسرائيل، فإنه لم يُحدِث الخلل والإرباك المتوقع منه في صفوف العدو، إما لأنه لم يتوقف، وإما لعدم فعاليته، وفي النتيجة، فإن وقف التنسيق الأمني لم يتسنَّ له أن يثمر في إحداث الهزة المرغوبة في الكيان، أو الضغط عليه لإلغاء إجراءاته في المسجد الأقصى. أما حال الفصائل ودورها، فلم يكن أكثر فعالية، حيث سيطر التواطؤ والمسايرة على مواقفها بعد أن باتت بدون قاعدة جماهيرية يعتد بها، فبدا أن الجمهور الواسع من الفلسطينيين لم يتحرر بعد من

سـطوة السـلطة ونفوذهـا مـن ناحيـة، ومـن الركـون إلى الأحـزاب مـن ناحيـة ثانيـة، فـذوت وانطفـأت جـذوة الاعتـداد بالـذات والاعتـماد عـلى النفـس التـي تجلـت في القـدس. وعليـه، وبسـبب منـه، سـادت حالـة انعـدام اليقـين مـن مـآلات الهبـات والانتفاضـات مـا دام انقسـام النظـام السـياسي عـلى ذاتـه قائمـاً، ومـا دامـت السـلطة تفتقـر إلى برنامـج سـياسي نضـالي مقـاوم، وتقبـع في حالـة انتظـار مسـتديم ومرتهـن لإرادة الآخريـن وكرمهـم. ومـا عـزوف شرائـح عديـدة ومعتـبرة مـن الانخـراط في معركـة الأقـصى، والمشـاركة في فعالياتهـا، إلا تعبـير عـن الخـوف مـن دفـع الاسـتحقاقات الماديـة والتضحيـات البشريـة، وحفاظـاً عـلى مصالـح شـخصية وعائليـة بنيـت عـلى وجـود السـلطة الناشـئة عـن خيـار التسـوية والمفاوضـات.

دشّـن الرابـع مـن تمـوز العـام 2017 نهايـة مرحلـة وولادة مرحلـة جديـدة. فقـد انتهـت مرحلـة فصائـل العمـل الوطنـي التـي قـادت الـصراع مـع الاحتـلال أكـثر مـن نصـف قـرن، وبـدأت مرحلـة جديـدة أو متجـددة؛ تتمثـل في أن الجماهـير قـد أخـذت زمـام المبـادرة، وتقـود نفسـها بنفسـها دونمـا حاجـة إلى طـرق وأدوات عمـل الفصائـل التقليديـة.

وجـدت الجماهـير الفلسـطينية في القـدس في الاعتـداء عـلى المسـجد الأقـصى هدفـاً اجتمعـت عليـه وحولـه، تقاتـل مـن أجـل تحقيقـه، وإفشـال الاعتـداء، فاحتلـت الشـوارع لإسـقاط الإجـراء الاحتـلالي الأخـير المتمثـل في فـرض السـيادة المطلقـة عـلى المسـجد الأقـصى.

لم تكـن الحركـة الجماهيريـة في حاجـة لمـن يدلهـا عـلى معنـى العـدوان، ولا عـلى النوايـا والمرامـي الصهيونيـة، ولم تكـن في حاجـة لمـن يحـدد لهـا الهـدف، ولم تكـن في حاجـة لاسـتخدام الأدوات الباليـة في مواجهـة الاحتـلال مثـل البيانـات، والمذكـرات، والمؤتمـرات الصحافيـة، أو رفـع الشـكاوى والتظلـمات إلى مجلـس الأمـن. ببسـاطة شـديدة، وجـدت أنهـا عندمـا تخـرج إلى الشـوارع شـيباً وشـباناً، نسـاءً وأطفـالاً، فإنهـا تفـرض إرادتهـا عـلى أي قـوة اسـتعمارية مهـما علـت وتغولـت، ومهـما بطشـت.

الهدف واضح، والاستعداد للتضحية بالنفس ماثل بين الأعين، فحققت مرادها وأجبرت عدوها على التراجع.

وكان المشـهد الجماهـيري الصاخـب، والصـدور العاريـة التـي اقتحمـت بوابـات المسـجد الأقـصى حاملة روحهـا عـلى أكفهـا، عنـوان المرحلـة الجديـدة. لم يكـن هـذا انقلابـاً في مـزاج الجماهـير، ولم يكـن أمـراً اسـتثنائياً، ولم يكـن اندفاعـاً عفويـاً عاطفيـاً ولحظيـاً، إنمـا جـاء لعديـد الأسـباب، نذكـر منهـا:

- تراكـم الخـبرة الفرديـة والجماعيـة في مواجهـة إجـراءات الاحتـلال الصهيـوني، فـلا يوجـد فـرد

مقـدسي واحـد لم يتعـرض للاعتقـال أو التنكيـل أو الإهانـة، فالمعانـاة هـي مصـدر الوعـي.

- إن مجـرد وجـود الظلـم والقهـر لا يقـود إلى الاسـتياء بـين النـاس، ولكـن انتشـار الاعتقـاد والوعـي بأنهـم مظلومـون هـو الـذي يقـود إلى الاسـتياء والغضـب والمقاومة.

- انفـض النـاس في القـدس عـن فصائـل العمـل السـياسي منـذ سـنوات بعيـدة، ثـم نفضـوا أيديهـم مـن السـلطة الفلسـطينية التـي عجـزت عـن توفـير الحمايـة والرعايـة لهـم.

- نفـض النـاس أيديهـم مـن الأنظمـة العربيـة والإسـلامية، ومـن معظـم الشـعوب العربيـة التـي نسـيت فلسـطين والقـدس لاعتقادهـم أن الفلسـطينيين نسـوا قضيتهـم، وقـد تخلـص النـاس مـن وهـم انتظـار أي عمـل يمكـن أن يقـوم بـه أولئـك.

- تحـرر المقـدسي مـن حالـة الانبهـار بالعـدو والخـوف مـن جبروتـه وإرهابـه، وتحـرر مـن صـورة الضعيـف التـي تسـتحبها القيـادة الفلسـطينية، وتريـد أن تجعـل مـن الضعـف قيمـة مسـتحبة، وتـروج الخطـاب البائـس في أن الضعـف يمكـن أن يجلـب التعاطـف. انزلـق الخطـاب الرسـمي إلى البـكاء والشـكوى وانتظـار الفـرج. أمـا النـاس في القـدس، فلـم يقبضـوا هـذه السياسـة المدمـرة، فغضبـوا في وجـه عدوهـم بـرؤوس عاليـة لا تبـكي ولا تشـكو ولا تنتظـر التعاطـف.

- أدى الجـدار الفاصـل حـول القـدس ومنـع غـير المقدسـيين مـن الوصـول إلى الأماكـن الدينيـة، أدى إلى خلـق نتيجـة إيجابيـة لم تكـن في حسـابات الاحتـلال، فقـد تعـززت المسـؤولية لـدى كل مـن يحمـل بطاقـة الهويـة الزرقـاء المقدسـية في الدفـاع عـن الأقـصى بالـروح وبالـدم، والتـماس العـذر لبقيـة الفلسـطينيين، فـكان الاعتـماد الـكلي عـلى الـذات مسـلمين ومسـيحيين.

- إن تركيـب الحواجـز الإلكترونيـة عـلى أبـواب المسـجد الأقـصى سـهل تحديـد الهـدف بوضـوح وبدقـة، وهـو إزالـة هـذه الحواجـز، وهـو هـدف مـادي عيـاني لا يقبـل التحويـر أو التدويـر أو التغيـير، ولا يقبـل الالتفـاف عليـه، وقـد أدى الثبـات عـلى الموقـف إلى عـدم قـدرة العـدو عـلى الإفـلات عـلى الرغـم مـن كل أشـكال الضغوطـات التـي قـام بهـا، وعـدم قـدرة أي طـرف عـلى المنـاورة.

دروس مستفادة من هبة القدس والأقصى:

- هـذه الهبـة فاجـأت المقدسـيين قبـل غيرهـم، وربمـا أكـثر بكثـير مـما كانـوا يعرفـون عن أنفسـهم، وبالتأكيـد أكـثر مـما أحدثتـه في خـارج القـدس. اكتشـف النـاس أنهـم يختزنـون طاقـات هائلـة

وإمكانيات كبيرة، فقد تلمسوا عناصر القوة وبرزت إلى السطح المفاعيل العميقة كافة، التي كانت تموج بها المدينة بصمت، وأمسكوا بأيديهم مسار حياة ينبض بالثقة العالية والاستعداد للتضحية بالنفس من أجل هدف سامٍ.

- سجل أهل القدس، وبخاصة أهل البلدة القديمة، مشهداً إنسانياً غير مسبوق، لم يفطنوا إلى وجوده في داخلهم، ولم يعرفوه من قبل، فكان مشهد التكاتف والتكافل يفوق ويتفوق بكثير على أشكال التكافل والدعم والإسناد كافة، التي عرفتها انتفاضات الشعب الفلسطيني من قبل. مبادرات فردية وتبرعات نقدية وعينية، وعائلات تتجند لتقديم وجبات الطعام وفق برنامج بسيط ونظام وتنظيم أبهر الناس جميعاً، وأثار غيلة الاحتلال وقواته المغروزة بكثافة على أبواب الحرم، وحولت المرابطة والاعتصام إلى مكان فرح وتقدير الذات وإصراراً على الانتصار.

- إن ما جرى في القدس يشكل منعطفاً في حياتنا قادراً على نقلنا جميعاً إلى حالة نوعية جديدة في الصراع مع الاحتلال. إن وحدة الجمهور على هدف محدد، والثبات الجماعي، والإصرار على المواجهة، وعدم انتظار الحل من دهاليز الديبلوماسية، وتدخلات الآخرين، قادرة على تحقيق الإنجازات.

- هذه المعركة مع الاحتلال تشكل رافعة لخروج القوى الوطنية كافة من يأسها وتكلسها، وفي الوقت نفسه، فإنها تزود القيادة السياسية الحالية أو القادمة بوقود توظفه في صراعها مع العدو. وأي قيادة تتلكأ أو تخشى احتضان حركة الشارع تفقد حقها في تمثيله.

- برهنت هذه المعركة أن جبروت الاحتلال وغطرسته وقدرته على القمع والتنكيل، ومهما بدت إجراءاته مبهرة، لا تشل إرادة الجمهور عندما يمتلك إرادة التحدي ويكون مستعداً للتضحية.

- وأخيراً، فإن الأمر الخطير الذي يثير القلق هو أن هذا الحدث الكبير إذا ما ترك في القدس لأهل القدس، فإنه يفقد أهميته وكونه رصيداً في مقاومة الشعب الفلسطيني، ويزيد من خصوصية القدس سلباً إذا لم يشكل رافعة لمجمل النضال الوطني الفلسطيني، ومصدر إلهام لحركة المقاومة الجماعية ضد العدو.

تحديات ومقومات النهوض الوطني

تيسير محيسن

ربما من غير المألوف استخدام الرسومات التعبيرية لشرح فكرة أو تحديد موقف أو بناء تصور في المجال السياسي. يتقاطع موضوع هذه الورقة مع مجالات التفكير والتخطيط الإستراتيجي، ولذلك وجدت من الأهمية استخدام الرسم المرفق لتوضيح الفكرة الجوهرية.

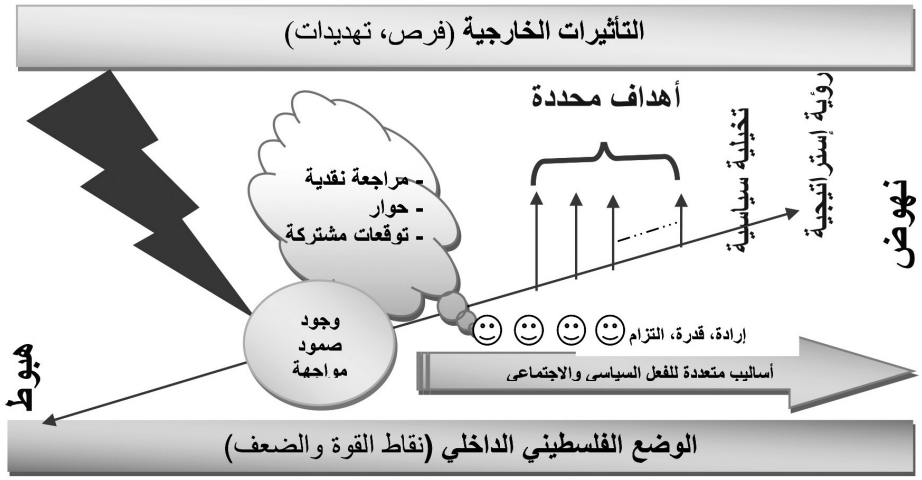

مفاد الفكرة أن الوضع الفلسطيني الراهن يقع، جدلياً، عند نقطة تتساوى فيها فرص النهوض مع احتمالات الهبوط (الإجهاز والتبديد). المآلات محكومة بتأثير عوامل خارجية وأخرى ذاتية. ثمة افتراض: ما لم نسرع في تطوير وتبني إستراتيجية شاملة؛ تستند إلى نقاط القوة لدينا،

وتعالـج أوجـه الضعـف في منظومتنـا، تقتنـص الفـرص التـي تطرحهـا البيئـة الخارجيـة، وفي الوقـت ذاتـه تتجنـب التهديـدات، فـإن وجودنـا ومصيرنـا ومشروعنـا الوطنـي في دائـرة الخطـر الداهـم.

المقوم الأول: التعلم من التجربة واستلهام الدروس والعبر

في المراجعـة النقديـة يجـب التوقـف عنـد مسـيرة الفعـل السـياسي والاجتماعـي ونتائجـه، ومـا يمكـن أن يسـتفاد مـن دروس وعـبر.

- الاسـتثمار في النـاس، العـودة إلى الشـعب: تناغـم بعـدي الفعـل الانتفـاضي، الكفاحـي والمجتمعي، مـن حيـث: الطابـع الجماعـي، التكافـل، توزيـع الأعبـاء، تخفيـض سـقف التوقعـات، عـدم اسـتفزاز النرجسـية الإسرائيليـة أكـثر مـن الـلازم، تعظيـم قيـم التضحيـة والاعتـماد عـلى الـذات، تعزيـز أطـر وهيـاكل ومجـالات التضامـن والتأييـد الدوليـين.

- التوقـف عـن صناعـة الأوهـام وتضخيمهـا وترويجهـا، وعـن المبالغـة في تقديـر الـذات أو جلدهـا. الحاجـة إلى خطـاب عقـلاني يوائـم بـين الواقـع والممكـن. مـن بـين هـذه الأوهـام: وهم التسـوية، وهـم السـلطة، وهـم التنميـة، وهـم الـردع المتبـادل. التعامـل مـع الحقائـق والحقـوق مـن منظـور واقعـي ثـوري.

- إعـادة الاعتبـار للـكل الفلسـطيني بوصفـه «جماعـة سياسـية واحـدة»: بينـت التجربـة أن الفعـل الانتفـاضي (وجوهـره الطابـع الشـعبي للمواجهـة) مـن بـين كل أشـكال الفعـل قـد أتـاح الفرصـة أمـام كل الفلسـطينيين في مختلـف تجمعاتهـم للإحسـاس أنهـم في القـارب ذاتـه، ينتمـون إلى جماعـة سياسـية واحـدة، ويمارسـون هويـة ثقافيـة مشـتركة، ويسـاهم كل منهـم في هـذا الفعـل مـن واقعـه دون حـرج أو تهميـش. ومـن بـين عوامـل نجـاح الفعـل الانتفـاضي، هـذا الهارمـوني المتجـاوز للخصوصيـات والتشـققات الأيديولوجيـة والسياسـية والجهويـة.

المقوم الثاني: ماذا نريد؟

لـكل تجمـع فلسـطيني مشروعـه السـياسي (أهـداف وتخيليـات ووسـائل)، وفقـط في ظـل وهـم التسـوية بـدا أنهـا مشـاريع متناقضـة؛ وحـاول البعـض طـرح فكـرة المقايضـة. في الواقـع، لا بديـل عـن إعـادة إدمـاج هـذه المشـاريع والتطلعـات في إطـار مـشروع وطنـي جامـع، لا يلغـي الخصوصيـة، لكنـه لا يكـرس الفصـل، يعـزز الهويـة لكنـه لا يغفـل مقتضيـات الحيـاة في بيئـات مختلفـة. لا يُكـره النـاس عـلى تنميطـات شـعاراتية مختزلـة، لكنـه يؤمـن تعاضـداً متبـادلاً بينهـم. ليسـت العـودة أو

الدولة أو المواطنة المتساوية أولوية لكل الفلسطينيين، لكن المشترك الوطني هو التوق للحرية والكرامة الوطنية والمواطنية، والتعامل معهم بوصفهم شعباً وليس مجرد جماعات. في هذا السياق، يمكن الحديث عن تطوير وتفعيل -وربما استحداث- الأطر التمثيلية الجامعة. وإذا كان من الصعب القبول بقيام دولة في الضفة وغزة باشتراط تحقيق عودة اللاجئين، فعلى الأقل يمكن الامتناع عن إسقاطه، أو القبول ببدائل كالتوطين، وكذا الأمر بالنسبة للمواطنة المتساوية فيما لو تحققت، إذ يجب ألا تحول دون مساهمة فلسطيني 48 في المجهود الوطني العام. من الواضح أن نزوع إسرائيل نحو العنصرية سيعزز الشرط الموضوعي لوحدة الفلسطينيين في كل مكان، حينها لن يكون لهم سوى هدف واحد مشترك: إسقاط العنصرية وتفكيك منظومتها وفضحها أمام العالم.

المقوم الثالث: جماع سلسلة من الإجراءات والقرارات العملية والآنية ذات الأهمية، لضمان وحدة الإرادة والفعل، ووقف شلل المنظومة واستعادة الفعالية المجتمعية:

- التوقف فوراً عن كل ما يضعف القدرة على الصمود؛ الاعتقال السياسي، الفساد، التفاوت، وإعادة الاعتبار لقيم التكافل والتضحية والطوعية، أي كل ما يعزز مجتمع الصمود. الصمود طبقاً للإطار التحليلي حالة مفترضة على متصل العلاقة بين الهبوط والنهوض، فإما أن تتحول هذه الحالة إلى إستراتيجية نهوض حقيقي، وإما أن تتفكك وتذوي مقومات الصمود وتدفع نحو الهاوية.

- إعادة الهيكلة المؤسساتية للنظام السياسي بما يخدم ما سبق، وليس لاعتبارات فصائلية أو تحت ضغوط خارجية. فإذا كان لا بد من عقد مجلس وطني فلسطيني، فليعقد على نحو يعزز ما ذهبنا إليه، أو فليؤجل. وإذا كان لا بد من تفعيل لجنة المصالحة المجتمعية، فلنعجل بالمصالحة السياسية الأشمل. وإذا كان لا بد من استعادة دور للمجلس التشريعي فليتم التفكير جديا في مجلس تأسيسي للدولة، وليس إعادة إنتاج مخرجات أوسلو.

- أخيراً، ترجمة الإطار التحليلي إلى خطة عمل تنفيذية، قبل الإستراتيجية، وذلك في إطار تخيلية سياسية مفادها أننا شعب نواجه منظومة استعمارية استيطانية عنصرية؛ نؤمن أنه بمقدورنا هزيمتها. في الطريق إلى ذلك، علينا أن نبلور أولوياتنا المحددة؛ استعادة الوحدة، توسيع مساحة الاشتباك ضد الاحتلال «حرب مواقع»، الانفكاك التدريجي عن منظومة أوسلو، تعزيز قدرة المجتمع على الحد من المخاطر، تحديد أهم التهديدات التي تطرحها البيئة الخارجية، موضعة المسألة الفلسطينية خارج التجاذبات والمحاور الإقليمية،

ولكـن ليـس خـارج الأجنـدة الإقليميـة، تعزيـز قيـم التسـامح والحـوار ونبـذ العنـف بأشـكاله، إعـادة صـوغ الروايـة التاريخيـة وتقديمهـا للأجيـال الجديـدة، تعزيـز مكونـات الهويـة والتواصـل مـع التجمعـات المختلفـة، وبخاصـة بـين الشـباب ... وغـير ذلـك.

تحديات ومقومات النهوض الوطني

معين الطاهر

الزميلات والزملاء الكرام

بداية أتقدّم بالشكر الجزيل للزملاء في مركز مسارات على إتاحة هذه الفرصة لي للتحدّث في الطاولة المستديرة، ضمن فعاليات مؤتمر مسارات السادس، متمنياً لكم ولمؤتمركم المزيد من التقدّم والنجاح على طريق إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني المتمثّل بتحرير فلسطين؛ كامل فلسطين.

الزميلات والزملاء

على الرغم من وجود بوادر وإمكانات واقعية لمصالحة فلسطينية تزداد فرصها هذه المرة عن سابقاتها، إلّا أنّ السماء ما زالت ملبّدة بالغيوم المتراكمة، وما زال ثمّة تحديات تقف أمام طريق مصالحة فلسطينية حقيقية، منها ما هو خارجي مثل الدور الإسرائيلي والأميركي الذي طالما وضع شروطاً على اتفاقات سابقة، ومنها المحاور العربية والإقليمية التي تتجاذب أطراف الانقسام، إضافة إلى العوامل الداخلية المتعلّقة بالاتفاق على البرنامج السياسي للسلطة الوطنية، وعلى آليات إجراء الانتخابات، وضمانات الاعتراف بنتائجها، وعلى أسلوب عمل السلطة وعلاقتها بالاحتلال، وبمنظمة التحرير التي لم يُحسم بعد كيفية إعادة إحيائها من موتها بما يكفل تحقيق المشاركة السياسية لفئات الشعب الفلسطيني المختلفة، ويمتد هذا إلى مجمل العملية السياسية الفلسطينية، فضلاً عن الموقف الفعلي من طرائق مقاومة الاحتلال ومواجهته، أو التنسيق الأمني معه.

ومـن اللافـت للنظـر أنّ الانقسـام لم يعـد جغرافيـاً بـين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، أو بـين مجموعتـين سياسـيتين، فقـد أصبـح منـذ اتفـاق أوسـلو، وبعـد إعـادة إنتـاج هـذا الاتفـاق في عهـد الرئيـس محمـود عبـاس، انقسـاماً حـول مـشروع وطنـي جامـع لفئـات الشـعب الفلسـطيني كلهـا، وفي جميـع أماكـن وجـوده، ذلـك أنّ مـشروع أوسـلو وحـلّ الدولتـين الـذي تهـاوى لا يعنـى في حقيقـة الأمـر بقضايـا النـزاع كلهـا، ويهمـل بشـكل ملمـوس الفلسـطينيين في الشـتات وفي مناطـق 1948، وفي القـدس. بوضـوح مـا عـاد لدينـا مـشروع وطنـي جامـع مثـل ذلـك الـذي تبنتـه منظمـة التحريـر في ميثاقهـا.

وعـلى الرغـم مـن اعـتراف الرئيـس عبـاس بـأنّ السـلطة بـلا سـلطة، وبـأنّ حـلّ الدولتـين قـد ابتلعتـه المسـتوطنات، وفي ظـل المتغـيّرات التـي طـرأت عـلى حركـة «حـماس»، أكان ذلـك في وثيقتهـا السياسـية الأخـيرة، أو في تركيبتهـا التنظيميـة الجديـدة، إلّا أنّ السـاحة الفلسـطينية اليـوم، وأكـثر مـن أي يـوم مـضى، تفتقـر إلى برنامـج ومـشروع وطنـي جامـع يحقـق تطلعـات الشـعب الفلسـطيني، ويجمـع مـا بـين التمسّـك بالحقـوق التاريخيـة وتحقيـق إنجـازات ملموسـة عـلى الأرض، ويحافـظ عـلى وحـدة الشـعب الفلسـطيني في جميـع أماكـن وجـوده، ويدافـع عـن قضايـاه وهمومـه المختلفـة ضمـن برامـج تُوحّـد ولا تُفـرّق، وتجمـع ولا تُقسّـم.

أمّـا الحديـث عـن الدولـة الواحـدة في هـذه الأيـام فلعلّـه كلام حـق يـراد بـه باطـل، إذ يُلاحَـظ أنّ الجـزء الأغلـب ممّـن أصبحـوا يلّوحـون بهـذا الحـل إنّمـا يلجـؤون إليـه لتخويـف الإسرائيليـين عـلى مصـير يهوديـة دولتهـم، وحملهـم عـلى العـودة إلى مسـار حـلّ الدولتـين الـذي لفـظ أنفاسـه، ومخاطـر مثـل ذلـك واضحـة لا تخفـى عـلى أحـد؛ لأنّهـا تسـتبدل وهـماً بـسراب، وتُهيـئ الـرأي العـام لقبـول ضـم إسرائيـل للمناطـق المحتلـة، وهـو ضـم لا يعنـي سـوى أن تتكـرّس إسرائيـل باعتبارهـا دولـة أبرتهايـد وتمييـز عنـصري بصـورة أكـثر بشـاعة بكثـير مـن نموذجـه السـابق الشـائع الصيـت في جنـوب أفريقيـا، ذلـك أنّ حـلّ الدولـة الواحـدة لا يسـتقيم إلّا بتفكيـك البنيـة القانونيـة والدسـتورية للكيـان الصهيـوني كاملـة، ومـا يسـتتبع ذلـك مـن إجـراءات.

ثمّـة تحـدٍ آخـر يتمثّـل في الحديـث المكـرّر عـمّا يسـمونه صفقـة القـرن، التـي بـدأت ملامحهـا تتضـح، وهـي تقـوم عـلى اعتبـار التطبيـع العـربي مـع إسرائيـل عـبر خلـق عـدو مشـترك للطرفـين (إيـران في هـذه الحالـة) هـو المدخـل لفتـح نافـذة للاتفـاق مـع الفلسـطينيين لـن تكـون أكـثر مـن حكـم ذاتي للسـكان يضـمّ كانتونـات متفرقـة قـد تُربـط في صيغـة اتحاديـة مـع الأردن. ولعلّـه اسـمه الملائـم هـو مـشروع تصفيـة القضيـة الفلسـطينية.

وثمّـة تحديـات أخـرى تتعلّـق بالقـدس والاسـتيطان، وبالفسـاد والحريـات، وبالمشـاركة السياسـية، وباللاجئـين والأسرى، وبالتحـرك الـدولي لعـزل إسرائيـل في العـالم.

تُشـكّل هـذه التحديـات كلهـا مدخـلاً لإعـادة صـوغ المـشروع الوطنـي الفلسـطيني، وتحـدّد، عـبر مواجهتهـا، مقومـات النهـوض الوطنـي المسـتند إلى المـشروع الوطنـي الفلسـطيني المنطلـق مـن الحفـاظ والعـودة إلى الحقـوق التاريخيـة للشـعب الفلسـطيني في مواجهـة المـشروع الصهيـوني بأبعـاده كلهـا.

الجلسة السادسة

مبادرات وأشكال عمل جديدة

إدارة الجلسة: فيحاء عبد الهادي.

معز كراجة: الشباب وأشكال العمل الجديدة في السياق التحرري الفلسطيني؟

طاولة مستديرة

عرض مبادرات

إدارة النقاش: وفاء عبد الرحمن.

المتحدثون/ات: محمد الدلّة، فارس شوملي، روان حبيب الله، شريف سرحان، عبير قبطي.

الشباب وأشكال العمل الجديدة في السياق التحرّريّ الفلسطينيّ

معزّ كراجة

هنالك نمطٌ من العمل الشبابيّ الجديد أخذ يتبلور مؤخّراً في السياق الفلسطينيّ القائم، حتى بات ظاهرةً لافتةً، نَفترض أنّ لها دلالاتها الاجتماعيّة والسياسيّة التي سنحاول الوقوفَ على أبرز معالمها، وقراءةَ آفاق المستقبل أمامها، وعلاقتها بالبنية السياسيّة الاجتماعيّة الفلسطينيّة القائمة، واحتمالات تأثيرها فيها أو تأثّرها بها. فالجدل بينهما، على ما يبدو، لا مفرّ منه، خصوصاً أنّ ظاهرة هذا العمل الجديد تأتي - في رأينا - ضمن تمظهرات أزمة هذه البنية. إنه جدل المركز بالهامش، والهامش بالمركز.

ولكنّنا سنقرّ منذ البداية بأنّ مهمّة دراسة الأشكال المذكورة ليست سهلةً على الإطلاق، وذلك لسببين: ذاتيّ وموضوعيّ.

أمّا السبب الذاتي، فيعود إلى أنّ هذا العمل الجديد ما زال في طور التشكّل، ومرّ بثلاث مراحل (سنتطرّق إليها لاحقاً)، ومن ثمّ فإنّ إطلاق أحكام واثقة على موضوعٍ متحرّكٍ حتى الساعة يُعَدّ مغامرةً. ويزيد الطينَ بلّةً غيابُ النسق التنظيميّ الإداريّ عن أشكال هذا العمل الشبابيّ؛ فهو هُلاميّ، يفتقر إلى الهيكليّة والقيادة، وإلى الأدبيّات التي تُعرّف به.

أمّا **السبب الموضوعيّ**، فيتمثّل في السياق الفلسطينيّ الهشّ، القابلِ للتحوّل (الجذريّ) في أيّة لحظة. ولمّا كنّا قد افترضنا، منذ البداية، أنّ هنالك جدلاً قائماً بين البنية السياسيّة - الاجتماعيّة وهذا العمل الجديد، أو ما بين الهامش والمركز، فإنّ تحوّلات السياق ستؤثّر حتماً في الظاهرة

التـي تتشـكّل خـارج هـذا السـياق مـن دون أن تكـون قـد اسـتقلّت عنـه تمامـاً.

لهذيـن السـببين نفضّـل أن نطلـق عـلى هـذه الظاهـرة اسـم «العمـل الشـبابيّ الجديـد»، مـن دون إعطائـه صفـةً محـدّدة، كالوطنـيّ أو الاجتماعـيّ أو التنمـويّ.

وبناءً على ذلك، سنحاول مناقشة هذا العمل **ضمن ثلاثة محاور رئيسة:**

أولاً. ماهيّته.

ثانياً. السياق التاريخيّ الذي أفضى إلى ظهوره.

ثالثاً. مستقبله، وعلاقته بالحالة السياسيّة القائمة ومكوّناتها.

الماهيّة

هـذا العمـل الجديـد هـو عبـارة عـن جهـدٍ شـبابيّ، جماعـيّ، تطوّعـيّ، يهتـمّ بالعمـل الاجتماعـيّ والثقـافيّ والاقتصـاديّ، كـما السـياسيّ. ولذلـك فهـو عمـل نقـديّ للحالـة الفلسـطينيّة الراهنـة بشـموليّة عناصرهـا هـذه، ويعمـل مـن خـارج البنيـة الرسـميّة.

وحـين نقـول «عمـلٌ جديـد»، فإننـا لا نتحـدّث عـن مجموعـة بعينهـا؛ فثمّـة مبـادرات مختلفـة، تقـترب أو تبتعـد، في اهتماماتهـا، مـن السـياسيّ عـلى حسـاب الاجتماعـيّ، أو مـن الثقـافيّ عـلى حسـاب الاقتصـاديّ، وفقـاً للسـياق الـذي تشـكّلتْ فيـه. **ولذلـك يمكـن وصفُهـا بـ«الوطنيـة دون الحزبيـة»**، إذ يعـود أحـدُ أسـباب تبلورهـا (كـما سـنرى) إلى تقـادم آليّـات العمـل الحـزبيّ وعجزِهـا عـن محـاكاة تحـوّلات الواقـع واسـتيعابِ الشـباب. **وهـي أيضـاً «وطنيّـة دون طبقيّـة»**، لكونهـا لا تقتـصر عـلى طبقـةٍ بعينهـا، وإنْ كان معظـمُ المبادريـن فيهـا مـن أبنـاء الطبقـة الوسـطى. وهـي أيضـاً **أوسـعُ مـن التقسـيمات الجغرافيّـة أو الديمغرافيّـة**، لكونهـا تعمـل في مسـاحة مشـتركة بـين المدينـة والمخيّـم والقريـة. وهـي، بمنطـق التطـوّع الخالـص الـذي يَحكـم عملَ أفرادهـا، **تتجـاوز الفرديّـة والذاتيّـة إلى رحابـة الجماعـة.**

بهـذه الصفـات كلّهـا، تمثّـل هـذه المبـادراتُ إعـادةَ صياغـةٍ للهويّـة الوطنيّـة الفلسـطينيّة الجامعـة، في وجـه الهويّـات الفرعيّـة التـي نجمـتْ عـن السياسـات النيوليبراليّـة السـائدة في السـنوات العـشر الأخـيرة بشـكل خـاصّ.

وعـن آليّـات عملهـا نقـول: **إنّهـا ليسـت محكومـةً بهيكليّـة**، ولا قيـادةَ لهـا، بـل لا رؤيـةَ مسـبّقةً أو

إستراتيجيّة حاضرة تحكم عملَها. **غير أنّها، في الوقت ذاته، ليست عشوائيّةً أو فوضويّة.** إنّها أقربُ إلى نمط عمل اللجان والاتحادات الشعبيّة خلال الانتفاضة الأولى؛ وكأنّ هذا الجيل الجديد المبادِر استلهم تلك التجربة الناصعة البياض بالوعي المستند إلى الدراسة والبحث، أو حتى بوعي الفطرة.

هذا الوعي هو القاسم المشترك بين غالبيّة هذه المبادرات. كأنّ هنالك حاجةً يدركها هؤلاء الشبابُ إلى إعادة ترميم الوعي الوطنيّ الذي نخرته الواقعيّةُ المهزومة. إنّها مبادرات تدرك واقعَها، وتعترف بتعقيداته، ولكنّها ترفض التعاملَ معه كقدرٍ محتوم. لذلك فجلُّ عملها يذهب نحو الندوات والقراءات الفكريّة والتاريخيّة والسياسيّة والثقافيّة والإعلاميّة، سعياً إلى قطيعة معرفيّة مع الواقع السائد ومع الثقافة التي تحْكمه. وهي، بفكرها هذا، منفتحة على التجربة، بحيث يتطوّر كلٌّ منهما بفضل الآخر، وفقاً لجدليّة النظريّة والواقع التي لا مفرّ منها.

غير أنّ هذا العمل الجديد لا يمثّل مشروعاً سياسياً بديلاً، وربّما لا يطمح إلى ذلك، بقدْر ما ينقد انحرافات المشروع السياسيّ الأصليّ، ويعمل على بناء وعي موازٍ للوعي القائم. وبهذا فإنه **خارج الجدل السياسيّ القائم حول «حلّ الدولة» أو «حلّ الدولتين»، وأقربُ إلى أبجديّات المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في صيغته الأولى المنبثقة عن منظمة التحرير.**

السياق التاريخيّ

أولاً. مرحلة ما قبل أوسلو (1965 – 1993). في العقود الواقعة بين إنشاء منظّمة التحرير وتوقيع اتفاقيّات أوسلو، لم تكن ثمّة مساحة عمل يمكن تصوّرُها خارج حدود هذه المنظّمة وأطر العمل الاجتماعيّ والثقافيّ والشبابيّ والنسويّ المنبثقة عنها؛ فقد كانت هناك بنية حزبيّة وطنيّة بأذرع عمل تشمل المواضيع والقطاعات كافّةً، وتعمل وفق برنامج إجماعٍ وطنيّ. ولذلك كانت هذه البنية قادرةً على استقطاب المبادرات المجتمعيّة، والشبابيّة على وجه الخصوص. ولم تكن هذه المبادرات لتعمل من خارج تلك البنية، بل كانت عصبَها وأساسَها.

ثانياً. مرحلة ما بعد أوسلو وما قبل الانتفاضة الثّانية (1993 - 2000). مع الدخول في«عمليّة السلام»، انفضّ الإجماعُ حول المشروع الوطنيّ بصيغته الأصليّة، وضعفت البنيةُ السياسيّةُ الوطنيّة الممثّلة في منظّمة التحرير، وتَراجع تدريجياً حضورُ الأحزاب الوطنيّة في الفعل النضاليّ التحرّريّ، وفي أشكال العمل الاجتماعيّ والثقافيّ أيضاً. فتَراجع حضورُ كلّ الأطر الشبابيّة والعمّاليّة والنسائيّة والنقابيّة والثقافيّة، وغابت أنماطُ العمل المرتبطة بها، بل تفكّكت المفاهيمُ

والقيمُ والمبادئ الموازية لها، إذ لم تكن نتاج وعي مجرّد بقدر ما كانت وعياً يوازي الفعل. وكأنّ الوضع هنا يؤكّد لنا **جدليّة الوعي بالفعل**، أو **أنّ الفاعل هو القادر على صياغة الوعي، وليس المنظِّر الغائب عن الميدان.**

ولكنْ، هل تراجُعُ الفعل، وتفكّكُ الوعي، يعنيان أنّ حالة فراغ قد سادت، فسمحتْ بظهور أنماط عملٍ جديدة؟

الحقّ أنّ هذا الفراغ لم يحصل أصلاً، لأنّ هنالك مَن قام بملئه سريعاً. ولكنّ الفاعل، الذي قام بصياغة وعيٍ جديد يتناسب مع فعله ومرحلته، هو المؤسّسات الأهليّة هذه المرّة، والمنظماتُ غيرُ الحكوميّة (NGOs) تحديداً. ذلك أنّ طبيعة المرحلة الجديدة المنبثقة عن «مشروع السلام»، أيْ مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، فرضتْ فاعلاً جديداً ذا وعيٍ جديد.

هكذا غابت مفاهيمُ الثورة والتحرير والنضال والفدائيّ، وحلّت مفاهيمُ التنمية والبناء والدولة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والناشط والخبير. والمفاهيم الجديدة ذات آليّات عمل خاصّةٍ بها، ولا تنتمي إلى آليّات العمل السابقة ولا إلى أطرها الشعبيّة والتعاونيّة.

هنالك عوامل كثيرة ساهمتْ في هذا الانتقال، السلس نوعاً ما، وكان لشخص ياسر عرفات وكاريزميّته والثقةِ الشعبيّة به دورٌ رئيسٌ في تحقيقه. وهكذا بات العملُ الأهليّ الساحةَ البديلة لاستقطاب الشباب، وباتت مفاهيمُه التي تنتمي إلى «مرحلة الدولة» هي عناصر الوعي الجديد: وعيٍ ما بعد الثورة. لقد ظهرتْ بنيةٌ جديدة، بمشروع جديد، وبساحة عمل جديدة، وبآليّات عمل جديدة. **ولئن لم تتمتّع هذه البنية بالإجماع الذي تمتّعتْ به البنيةُ السابقة، أيْ بنيةُ منظّمة التحرير، إلّا أنّها شكّلتْ بديلاً قادراً على الاستقطاب.**

لم تشكّل الانتفاضةُ الثانية مرحلةً في حدّ ذاتها، وإنّما مثّلتْ جسراً للعبور إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من هذا السياق التاريخيّ الذي ساعد على ظهور أنماط العمل الشبابيّ الحاليّة. فقد خرجنا من هذه الانتفاضة بنتائجَ جديدة، وقناعاتٍ جديدة، وسياساتٍ جديدة، وفواعلَ جديدة، ومفاهيمَ جديدة. إذ غابت عن المشهد السياسيّ الفلسطينيّ رموزٌ قياديّةٌ من الوزن الثقيل، منهم ياسر عرفات وأبو علي مصطفى وعبد العزيز الرنتيسي؛ وهو ما عنى أنّ تحوّلاتٍ ما لا بدّ من أن تعتري المرحلةَ الجديدة على صعيد العمل الوطنيّ والسياسيّ الرسميّ.

ومن جهةٍ أخرى، فقد تراجعتْ كثيراً الثقةُ بما يمكن أن يحقّقه «مشروعُ السلام» على صعيد القضيّة الوطنيّة. وهنا وقع الانفصالُ بين العمل الوطنيّ والعمل السياسيّ؛ فلم يعد

الفلسطينيّ ينتظر أيّة «نتائج» على صعيد قضيّته، بقدر ما بات يعمل في حدود إدارة حياته اليوميّة والمعيشيّة.

كما أسهمتْ تحوّلاتٌ إقليميّةٌ وعالميّة، وتراجعُ القضيّة الوطنيّة على المستوى الدوليّ، في تراجع حضور المؤسّسات الأهليّة، وفي تراجع الثقة بخطابها، وبكثيرٍ من مفاهيمها التي صاغت وعيَ ما بعد الثورة وما قبل الدولة - تلك الدولة التي لم تأتِ.

ولكُم أن تتخيّلوا الأثرَ الذي أحدثه رفضُ الغرب «الديمقراطيّ» لنتائج الانتخابات التشريعيّة الفلسطينية سنة 2006، وقطْعه رواتبَ الموظّفين! لكُم أن تتخيّلوا معنى ضياع جهود التنمية والتعمير وبناء المؤسسات طوال سنوات بعد ساعاتٍ فقط من القصف الإسرائيليّ! لقد انتهى الأملُ العريض بخيبةٍ كبيرة. وهذه الأحداث والمواقف دفعتْ في اتجاه التخلّص من وعي المرحلة الثانية، أو إفقادِه على الأقلّ قدراً كبيراً من الشرعية.

غير أنّ هذه الأحداث والمواقف، إلى جانب عواملَ أخرى لم نوردْها بعد، أسهمتْ أيضاً في صياغة الوعي الجديد الذي يقف خلف أنماط العمل الشبابيّ الجديد في السياق التحرّريّ. **هذا الوعي يمكن وصفُه بـ«العودة إلى الذات».** إنّه وعيٌ متجدّدٌ بحقيقة البنية الكولونياليّة، وحجمِها، ومدى تحكّمها بمصيرنا؛ وعيٌ في سياق التحرّر، لا في سياق الوهم.

ثالثاً. مرحلة الفراغ السياسيّ. انفصالُ الوطنيّ عن السياسيّ، وتراجُعُ الأمل من «مشروع السلام»، وحالةُ الفوضى التي ميّزت الانتفاضةَ الثانية، وغيابُ شخصيّات وطنيّة مركزيّة، والانقسامُ الذي أعقب الانتخاباتِ التشريعيّةَ الثانية: كان لذلك كلّه أن يفسح المجالَ واسعاً أمام ظهور السياسات الاقتصاديّة النيوليبراليّة، التي ستصبح عنواناً للمرحلة الحاليّة، مرحلة «الفراغ السياسيّ».

بيْد أنّ هذه السياسات النيوليبراليّة ليست نتيجةً لما ذكرناه فحسب، وإنّما هي أيضاً سببٌ في تعميق الفراغ الذي نتحدّث عنه. إذ إنّ التفاوتات الطبقيّة، وأنماطَ المعيشة الجديدة، التي ظهرتْ بشكل خاصّ في «مركز» هذه السياسات، أيْ مدينةِ رام الله، عمّقتْ ثقافةَ الفردانيّة والخلاص الفرديّ. وهذه النيوليبراليّة بثّت روحَها في مختلف أشكال النشاط، من ثقافةٍ وفنٍّ وأدبٍ وتجارة، بل فرضتْ نفسَها على نمط العلاقات الاجتماعيّة أيضاً.

في هذه المرحلة، مرحلةِ الفراغ، لم يعد ممكناً تناولُ مفهوم البنية السياسيّة الاجتماعيّة على النحو الذي تناولناه في المرحلتين الأولى والثانية، أيْ مرحلة منظّمة التحرير ومرحلة ما قبل

الانتفاضة الثانية؛ وإنّما يمكن الحديثُ بشكل أوضح عن **مركز اقتصاديّ نيوليبراليّ، تدور حوله بقيّةُ أشكال العمل، بما فيها العملُ السياسيّ**. وهذا ما ساهم في ظهور الخطاب النخبويّ، والفنّ النخبويّ، والثقافة النخبويّة، والسلوك النخبويّ، والتمركز الجغرافيّ النخبويّ. إنّها النخبويّة العازلة لنفسها، المترفّعة عن القواعد الشعبيّة، محيطاً وخطاباً وسلوكاً ونمطَ حياة، **التي قامت بتشييء الحالة الفلسطينيّة والإنسان الفلسطينيّ، وبتحويلهما إلى مجرّد «موضوع» للبحث والدراسة وإبداء الرأي**. وهذا التشييء، الذي خلقته روحُ النيوليبراليّة، أنتج ظاهرةَ «الأنسنة»، التي باتت هي المنظارَ الذي يرى النخبويّون من خلاله الحقَّ الوطنيّ والعملَ الثقافيّ والفنّيّ والحالةَ الاقتصاديّة التي تعيشها القواعدُ الشعبيّة. إنّها الأنسنة التي قوننت الحقَّ الوطنيّ، أي اختزلتْه إلى مجرّد إجراء قانونيّ، وحوّلتْ معادلة «شعب - احتلال» إلى معادلة «تخلّف – تقدّم»، و«غير حضاري – حضاري».

وفي ظلّ هاتين«الأنسنة» و«النخبويّة» بتنا مشغولين بإثبات «تحضّرنا» و«إنسانيتنا» و«التزامنا بالقوانين الدولية» أمام «العالم المتحضر»، بعد أن كنا نرى هذا العالم هو المسؤول عن نكبتنا ولنا حق عنده.

أنماط العمل الشبابيّ الجديدة، إذن، هي وليدةُ هذا الفراغ السياسيّ، ووليدةُ هذا التحوّل في المفهوم والخطاب، ووليدةُ هذا الغياب في الانسجام الاجتماعيّ. إنّها ردُّ فعلٍ عليه، وناقدةٌ له، ورافضةٌ لوجوده. والمفارقة أنّ هذه الأنماط الجديدة وُلدتْ في ذروة بروز هذه النيوليبراليّة وفي مركزها المحلّيّ، وكأنّ حالَها ينطبق عليه وصفُ ماركس لـ«أداة التاريخ غير الواعية». حقّاً، فالنيوليبراليّة، إذ تَهدم بنيةً ما، تحوّل نفسَها إلى أداةٍ تسهم في توفير الظروف المناسبة لبناء بنية جديدة.

متى بدأتْ هذه الأنماط في الظهور تحديداً؟

نجازف بالقول إنّها ظهرتْ في العام 2011، وكان «الربيعُ العربيّ» سبباً مباشراً في انطلاقها، ولا نقول تشكّلها، الذي هو في صيرورة لم تنتهِ بعد كما قلنا. والحقّ أنّ اعتبار العام 2011 تاريخاً محوريّاً في هذا الانطلاق لا يغفل أنّها قد بدأتْ في الظهور قبل ذلك، وتحديداً في العام 2008 الذي شهد العدوانَ الكبيرَ على قطاع غزّة. فكانت هناك بوادرُ عمل شبابيّ جماعيّ، خصوصاً على صعيد التضامن مع القطاع والمطالبات بإنهاء الحصار والانقسام.

منذ العام 2011 برزتْ ثلاثةُ أنماط عمل شبابيّ، وهي:

أوّلاً، نمطٌ ظهر بتأثّرٍ مباشرٍ بالثورة في تونس ومصر. فقد شكّل ظهورُ شعار «الشعب يريد

إسـقاطَ النظـام» في هذيـن البلديـن، والسرعـةُ التـي تحقّـق فيهـا مضمـونُ هـذا الشـعار فيهـما، وصعـودُ الشـباب بصفتـه فاعـلاً ومسـؤولاً مبـاشراً عـن ذلـك التحقيـق، أسـباباً في انتشـاره بـين الشـباب في بـلادٍ عربيّـةٍ أخـرى كثـيرة (في لبنـان رُفـع شـعار «الشـعب يريـد إسـقاطَ النظـام الطائفـيّ»، وفي الضفّـة الغربيّـة وقطـاع غـزة رُفـع شـعار «الشـعب يريـد إنهـاء الانقسـام»، بـل هنالـك مَـن رفـع شـعار «يـلّا ننهـي الاحتـلال»).

وقـد تُرجمـتْ هـذه الشـعارات في فلسـطين بتحـرّكٍ كبير عُـرف بـ«تحـرّك 15 آذار». وفيـه انخرط آلافُ الفلسـطينيّين في حملـةٍ نزلـتْ إلى الشـوارع، بعـد تنظيمهـا والدعـوة إليهـا عـبر الفيسـبوك، للمطالبـة بإنهـاء الانقسـام، وللتعبـير عـن سـخطهم عـلى الحالـة الفلسـطينيّة الداخليّـة. ولكـنْ سرعـان مـا انتهـى هـذا الحـراك مـن دون تحقيـق أهدافـه. وفي اعتقادنـا أنّ أسـباب الفشـل ذاتيّة في المقـام الأوّل، وتتمثّـل في كيفيّـة تبلـوره: فهـو جـاء عفويـاً، متأثّـراً بالحالـة العربيّـة، محـاولاً «تقليدَهـا»، متلهّفـاً أو متوقّعـاً تحقيـقَ أهدافـه بالطريقـة ذاتهـا وبالسرعـة عينهـا. وربّمـا كان لتبلـوره عـبر العـالم الافـتراضيّ، ولانتقالـه السريـع إلى الأرض مـن دون توفّـر عمـق التواصـل والمعرفـة والتنظيـم بـين الفاعلـين في هـذا الحـراك، دورٌ في هـذا الفشـل.

وهنالـك أيضـاً أسـبابٌ موضوعيّـة مهمّـة لفشـل الحـراك الفلسـطينيّ، ومنهـا: انحـرافُ «الربيـع العـربيّ» نفسـه، الـذي كان ملهِـماً لـه؛ وغيـابُ الشـباب عنـه؛ ودخولُـه حالـةً مـن العسـكرة.

ثانيـاً. نمـطٌ مرتبـطٌ بمطلـبٍ محـدّد. فمـع فشـل الحـراك الفلسـطينيّ المذكـور، فإنّـه أسـهم في فتـح الطريـق أمـام الميـدان، إذ ظهـر في الضفّـة الغربيّـة نمـطُ العمـل المرتبـط بقضيّـة محـدّدة، وينفـضّ القائمـون عليهـا مـع تحقيـق المطلـب منهـا. مـن أبـرز أشـكال هـذا العمـل حملـةُ الضـمان الاجتماعيّ، والحملـة المطلبيّـة لمعلّمـي المـدارس.

ثالثـاً. نمـط العمـل الشـبابيّ الجديـد. هـذا النمـط هـو الـذي ينطبـق عليـه التعريـفُ والتوصيـفُ اللـذان أوردناهـما في بدايـة هـذا المقـال. إنّـه نمـط العمـل الشـبابيّ، الجماعـيّ، التطوّعـيّ، الشـموليّ، القائـم أساسـاً عـلى المبـادرة الفرديّـة، والحريـص عـلى إعـادة تشـكيل الوعـي الوطنـيّ بشـكلٍ خـاصّ.

هنـا علينـا التوضيـح أنّ آليّـة عمـل هـذا النمـط جـاءت متأثّـرةً بفشـل آليّـة عمـل النمـط الأوّل (العفـويّ المقلِّـد المتلهّـف لتحقيـق أهـداف سريعـة). فـكأنّ القائمـين عـلى النمـط الجديـد يمتلكـون الإدراكَ الـكافي بتعقيـدات الواقـع الفلسـطينيّ، وبعمـق أزمتـه، وبأثـر العقديـن الماضيـيْن فيـه، وبتشـابك السـياسيّ بالاقتصـاديّ والاجتماعـيّ والثقـافيّ. ولـذا قـام عملهـم، ويقـوم، عـلى تفكيـك الثقافـة السـائدة، ومحاولـة بنـاء ثقافـة موازيـة - بـل بديلـةٍ - للسـائد.

جوهر هذه **الثقافة البديلة** التي يؤسِّس لها هذا النمطُ يقوم على ربط الوطنيّ بكلّ أشكال العمل والمعرفة. إنّه يعيد - **بوعيٍ مسبّق** - مركزيةَ الوطنيّ منطلقاً ورؤيةً للعمل الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ، ويعيد -بالوعي المسبّق ذاته - ربطَ منطلقات هذا العمل بالميدان. وهو بهذا الربط، ما بين الوطنيّ ومنطلقات العمل، وما بين العمل والميدان، يعيد تلقائيّاً تشكيلَ قيمٍ جديدةٍ تراجعتْ، بل اندثرتْ، خلال السنوات الماضية، أمام خطاب الدولة والتنمية وسياسات النيوليبراليّة. إنّه يعمل، بالتجربة العمليّة، على تفكيك «ثقافة التمويل»، وإعادة بناء ثقافة اعتماد الفلسطينيّ على نفسه وقدراته ومقدّراته، على اعتبار أن هذا الاعتماد لا مفر منه في سياق تحرّريّ.

هذا النمط من العمل، أيضاً، بات اليوم يشكّل إطاراً جديداً أو بديلاً للشباب الفلسطيني، ويبلور في داخله قياداته ونماذجَه الخاصّةَ التي بدأتْ تَكون محطَّ إعجاب هذا الجيل واهتمامِه. إنه مرحلة قائمة في ذاتها، لها فعلُها وآليّاتُها. والأهم أنّ لها وعيَها الخاصّ والمناقض والناقد للوعي السائد. باختصار، هذا نمط عمل جديد، يؤسِّس لقطيعة معرفيّة مع المرحلة الحاليّة المهيمنة.

على أنّ التأسيس لهذه القطيعة لا بدّ من أن يطرح سؤالاً عن علاقة هذا النمط بالبنية السياسيّة القائمة على صعيد الحزب والسلطة معاً. **أهو بديل قادم؟** أهو، على الأقلّ، نقيضٌ قادم، لا بدّ من أن يصطدم بهيمنة هذه البنية؟

الإجابة تكمن في طبيعة هذا النمط ذاته. فهو - كنمط عمل تطوعيّ طوعيّ قائمٍ على المبادرة الفرديّة، وكنمطٍ هُلاميّ لا يسعى إلى هيكلة نفسه ولا يريدها - يصعب أن يشكّل في سياق تحرّريّ بديلاً من الحزب السياسيّ، على اعتبار أنّ العمل الوطنيّ (وخصوصاً النضاليّ) يحتاج إلى المركزانيّة الحزبية وإلى آليّات عملها المختلفة تماماً. وفي اعتقادنا أنّ النمط الجديد لا يسعى أصلاً إلى أن يكون بديلاً بالمعنى السياسيّ، **ولكنّه يسعى فعلاً إلى أن يكون وعياً بديلاً للوعي القائم**، وكأنّه هنا يراهن على أن ينتج الوعيُ تجربتَه السياسيّة الخاصة.

لذلك علينا ألّا نحصرَ هذا النمطَ من العمل في الفضاء السياسيّ، وألّا نثقلَه بهذه الأسئلة النمطيّة. الأهمّ هو أن تعيد البنيةُ السياسيّة الرسميّة القائمة قراءتَها لنفسها وخطابها وسياساتها، من خلال فهم هذا التوجّه الشبابيّ البعيد عن مركزانيتها؛ فلقد باتت هذه البنية، منذ زمن ليس بالقصير، بنيةَ طردٍ لا جذبٍ للشباب الفلسطينيّ.

حملة «إحنا 12 مليون»

محمد الدلة

مقدمة

إن أي دراسة متأنّية لما آلت إليه القضية الفلسطينية وحالة الشعب الفلسطيني، لا بد أن تؤشر على مدى الإحباط الشعبي السائد على الأصعدة كافة، ما يستدعي، ببساطة، ضرورة التحرك الإيجابي لتصحيح المسار.

إستراتيجياً، ارتكبت أخطاء عدة في مسيرة النضال الفلسطيني، كان من أبرزها إسقاط مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968، وتحديداً في تغيير الرواية التاريخية، وفي توصيف الصراع وطبيعته وأدواته، والانسلاخ عن العمق العربي، وإسقاط مبدأ المقاومة الشاملة واستبدالها بإستراتيجية «التفاوض السلمي إلى ما لا نهاية»، كأداة نضالية وحيدة مطلقة لاستعادة الحق الفلسطيني، وتغييب الإرادة الشعبية عن القرارات المصيرية، بل وتعزيز الفردية والدكتاتورية في كل مناحي العمل الفلسطيني؛ سواء في المنظمة أو الفصائل أو السلطة، ما أدى إلى فساد السياسة والإدارة معاً.

سياسياً، ظهرت معالم الفشل في الإعلان الصريح من كل الأطراف المشاركة، بأن اتفاقية أوسلو -كذروة سنام العمل الفلسطيني كما تم تصويرها- قد فشلت، بإقرار أقطابها الفلسطينيين، وهي التي استندت إلى برنامج النقاط العشر والحل المرحلي وفكرة إقامة الدولة الوطنية على أي شبر يتم تحريره من فلسطين. وبدا جلياً أنه تم تقديم تنازلات لا يصح تقديمها أبداً، وأن مسيرة المفاوضات كانت تقود دوماً إلى تخفيف الأعباء عن الاحتلال، بل وتقنينه أحياناً، وإلى المزيد من الاستيطان.

يُضاف إلى قائمة الفشل السياسي، درجة التجاهل الدولي الكبيرة للقضية الفلسطينية برمّتها، والانفضاض الرسمي العربي عنها.

أما على الصعيد الوطني، فكان إقصاء منظمة التحرير الفلسطينية كوعاء جامع لعموم الشعب الفلسطيني، وتهميشها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، وتغوّل هذه على المنظمة، وعدم عقد المجلس الوطني الفلسطيني لأكثر من عشرين عاماً، كان لذلك كله آثار سلبية على مجمل الوضع الفلسطيني، إضافة إلى تكريس الانفصال المصطنع بين مختلف كتل الشعب الفلسطيني، لينفصلوا إلى فلسطينيي شتات مهملين عموماً وغير مشمولين بأي أفق أو برنامج سياسي، وبالتالي غير مشاركين كما كانوا سابقاً، والفلسطينيين داخل الخط الأخضر المعروفين بـ «عرب إسرائيل» وتجاهلهم، وفلسطينيي الداخل في الضفة وغزة. ثم جاء الفشل المتمثل بالانقسام القبيح بين جناحي الداخل العام 2007، بتقسيمه بين الفصيلين الكبيرين، ذلك الانقسام الذي ما زال يفرض قبحه على الشعب الفلسطيني، متجاهلاً معاناة شعبنا في غزة، رغم الحروب الثلاث. كما أن فشل السلطة الفلسطينية الذريع في إدارة الملفات الداخلية -بالحد الأدنى- المتمثل في حفظ الكرامة الوطنية والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد وحفظ حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته، هذه الحدود الدّنيا هي ضمن العمل الفلسطيني ومن داخله، انتهت إلى فشل كبير. ولا نحصي الفشل الاقتصادي وانعدام التنمية المجتمعية في قائمة الفشل، لأنها أصلاً ما كانت ممكنة في ظل سلطة لا سيادة لها. أخيراً، إن التعاطي مع الانتفاضة الفلسطينية الثالثة من قِبل القيادات الفلسطينية جاء أقل كثيراً من المستوى المطلوب إلى حد يمكن وصفه بالتواطؤ ضد حركة شعبية فهمت الصراع كما لا تفهمه القيادات الفلسطينية، ومن ثم تجاوزتها الحركة الشعبية.

الوضع الشعبي الراهن

تكشف المتابعة بجلاء أن الشعب الفلسطيني غير راضٍ أبداً عمّا انتهت إليه قضيتنا الفلسطينية عموماً، وعن الخط السياسي الذي سارت فيه القيادات الفلسطينية والذي أضعفنا أكثر مما قوّانا، وغير راضٍ عن تقسيم الشعب الفلسطيني، ويرفض اتفاقية أوسلو المجحفة، ولا يرضى عن أداء السلطة الفلسطينية في جُل الملفات الداخلية، ولا يرضى عن أداء رئيس السلطة وطاقمه المحدود، ولا يُثمّن كثيراً أداء الفصائل الفلسطينية عموماً، ولا يقبل فرض أجندة الانقسام البغيض عليه، وعلى واقع القضية الفلسطينية، ولا يقبل مواقف المتربصين ممن يعدون العدة للانقضاض على السلطة وتبوُّء القيادة، ليعيدوا إنتاج الوضع الراهن، بل بصيغة أسوأ وأكثر

تفريطاً، كما أنه ساخط على كل مظاهر الفساد المالي والإداري الذي استشرى في بنية السلطة والعمل، كما تكشف المتابعة أن الرفض الشعبي بدأ يُترجم إلى تحركات احتجاجية تزداد كل يوم، بدءاً من الاحتجاج على محاولة إعادة تشكيل عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والدعوة إلى عقد المجلس الوطني الفلسطيني الشّكلية، وعبر الصفحات الإلكترونية والمقالات والندوات، وكلها تبرز مظاهر الاحتجاج والمعارضة بصوت عال، لكنها لم تقدم -بعد- آليات عمل حقيقية على أرض الواقع، الأمر الذي لن يطول كثيراً، لأن الشعب الفلسطيني -كأي شعب- سينتقل في لحظة ما، أو مرحلة ما، إلى العمل الفعلي لتغيير هذا الواقع المرفوض.

رؤية حملة «إحنا 12 مليون»

نؤمن أن مراجعة التجربة ونقدها، بل والعودة خطوتين إلى الوراء، باتت مسألة واجبة وملحَّة، ودون ذلك سيكون قفزاً في الهواء، وإضاعة للوطن، وهدراً للتضحيات. كما نؤمن أن العمل البنّاء هو الذي يبني على إيجابيات ما سبقه، ولا يهدم المعبد ليبدأ من الصفر. أيضاً، العمل البنّاء هو الذي يتبنى صراحة مبادئ الحرية والديمقراطية والنزاهة والشفافية، وهو الذي ينشأ من قلب الشعب الفلسطيني، وجموع شبابه بالأخص.

كما نؤمن بأن العودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968، هو البداية الصحيحة لعملنا، وأن لا حاجة بنا إلى تجاهل المنظمة -التي تم تفريغها من كل محتوى- وإنشاء إطار جديد، جبهوي أو حزبي. حملة «إحنا 12 مليون» تبني على ما أنجزه الشعب الفلسطيني، وعلى تضحياته وشهدائه وفصائله كافة، وتستند إلى كل البنية الإيجابية التي تم إنجازها، ولن نعود إلى الصفر وفلسطين لديها علم في الأمم المتحدة، ولدينا علاقات دولية وعربية، ولدينا قرارات دولية أكثرها لصالحنا. كما تؤمن حملة «إحنا 12 مليون» بأن هذا العمل سيؤدي إلى إنهاء الانقسام البغيض، بما سيفرضه الشعب الموحد بإرادته وإطاره على الفرقاء المتنازعين.

حملة «إحنا 12 مليون» كما يدل اسمها هي لكل الشعب الفلسطيني، فبدون الشتات الفلسطيني لا نقدر على التقدم، وبدون الداخل الفلسطيني لا نستطيع الانتصار. حملة «إحنا 12 مليون» تعمل على إعادة صلاحية اتّخاذ القرار الفلسطيني إلى عموم الشعب الفلسطيني، وترفض احتكاره من قبل القلة القليلة، وترى أن ممارسة هذه الصلاحية يجب أن تكون عبر انتخاب مجلس وطني جديد، في انتخابات حرة ونزيهة، وتحت سقف الميثاق الوطني

الفلسطيني للعام 1968، ولا تخضع لأي محاصصة من أي نوع كان، إنما انتخاب شعبي مباشر عبر مختلف الوسائل.

حملة «إحنا 12 مليون» ليس لديها برنامج سياسي جديد، ولا تفرض رؤيا سياسية ما، بل تتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968، وتسعى إلى توفير الإطار الشرعي والجامع للكل الفلسطيني ليطرح برامجه مرة، أفراداً وجماعات وفصائل، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والميثاق الوطني الفلسطيني، وتحت سقف المجلس الوطني المنتخب، لينتج السياسات والبرامج الكفيلة بتوحيد العمل الفلسطيني بمجمله، وكيفية المقاومة الشعبية الشاملة، وإدارة الصراع مع الاحتلال وحسمه. وفي هذا الشأن، كل أبناء الشعب الفلسطيني مدعوون إلى المشاركة بغض النظر عن موقفهم الفكري أو السياسي أو الحزبي.

حملة «إحنا 12 مليون» ترفض الانفراد بالقرار الفلسطيني بأي شكل، ومن أي طرف، وفي أي قضية من القضايا المصيرية، مثل برنامج العمل الفلسطيني، والمقاومة الشعبية الشاملة وآلياتها، والتسوية، والدولة، والسلطة، والمفاوضات.

حملة «إحنا 12 مليون» هي آلية سلمية علنية قانونية بالكامل، تسعى إلى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية عبر مفهوم «التغيير المدني»، وستمارس كل آليات الضغط الشعبي، مستثمرة كل الإبداعات الفلسطينية لدى الشعب الفلسطيني، وبخاصة شبابه، ومستعينة بخبرات أبناء شعبنا السياسية والاقتصادية والقانونية والإبداعية والعلمية.

طبيعة حملة «إحنا 12 مليون»

حملة شعبية خالصة يقودها الشباب الفلسطيني، في كل فلسطين وكل الشتات ... شبابنا هم المستقبل والضمان الحقيقي لثورتنا، وهم الآن يقودون النضال في ساحات فلسطين، ويقدمون الدماء بدون أي حسابات سياسية ضيقة أو فصائلية عميقة، بوصلتهم هي فلسطين فقط. هم شبابنا الذين رفضوا تقسيم الشعب، ورفضوا تقسيم الوطن، ورفضوا إسقاط حق العودة، ورفضوا التفريط بالقدس، ورفضوا برنامج أوسلو، ورفضوا رهن القرار الفلسطيني بأجندات دولية، ورفضوا السقوط الأخلاقي والفساد المالي والإداري، ورفضوا تهميشهم وحرمانهم من المشاركة في بناء حلم التحرير والعودة والوطن الذي نريد.

وشبابنا، يرفضون الآن، مقايضة دمائهم من أجل جولة أخرى في مفاوضات عبثية، مباشرة أو غير

مباشرة، أو في مؤتمر دولي، ويرفضون استدعاءهم حسب الطلب لتمرير صفقة ما. شبابنا قرروا أخذ زمام المبادرة، وهم أهلٌ لذلك.

ما نطرحه أقل من ثورة ... لا نريد ثورة داخلية فلسطينية لأنها قد تؤدي إلى الفوضى وخسائر كبيرة، ولتبقى ثورتنا ضد الاحتلال فقط. إنما نريد «نتائج ثورية» بوسائل شعبية مدنية متطورة هادئة، تؤدي إلى إصلاح وضعنا بشكل جذري يليق بفلسطين وتضحيات شعبها المتحضّر المثقف المتعلم المؤمن الصابر الصامد منذ العام 1948. إن ما نطرحه يسعى إلى استباق الانفجار غير المنضبط المتمثل في الهبّات الجماهيرية ضد قياداتها في الشتات، أو في ساحات القرى والمدن والشوارع، وذلك عندما يفيض الكأس الفلسطيني الممتلئ عن آخره. بل نسعى إلى تنظيم انتقال جذري وآمن وسلس، من الباطل الذي لحق بنا، إلى الحق الذي معنا، ويؤدي إلى إعادة توحيدنا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي نريد، وطبقاً للميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968 الذي ارتضيناه، لنصحح المسيرة، ونكمل طريقنا إلى فلسطين التي نريد.

وهو ليس انقلاباً ... لأننا لا نُدبِّر بليل، ولا نتآمر في الخفاء، وليس لدينا ما نخفيه، لأننا لا نؤمن بأي عنف يوجه لفلسطيني أيّاً كان، ولسنا قوة عسكرية ولا ميليشيات، ولأننا لا نؤمن بأي سلاح غير سلاح منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المناضلة المنضوية أو التي ستنضوي تحت مظلتها والموجه حصراً إلى العدو الصهيوني.

وليس عصياناً مدنياً ... لأننا لن نعلن العصيان ضد أنفسنا ونضر بمصالحنا الذاتية، نرفض الفساد ونسعى إلى اقتلاعه بالقانون، ونعمل على تصحيح الأداء وتطويره، لكن تبقى مؤسساتنا كافة عاملة، منتجة، تقدم خدماتها للمواطنين.

ولسنا محاكم ثورية ... لأننا لا نؤمن بالعمل خارج إطار القانون.

ولسنا حزباً أو جبهة ... لكننا نؤمن بالعمل الحزبي وحمايته ورعايته، أيّاً كانت أفكاره أو برامجه ما دامت آلياته قانونية.

ماذا نحن؟ حملة تغيير مدني، تسعى إلى تجميع جهود أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات والداخل، وتوجيهها نحو استعادة ملكية منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لها، وتفعيل ميثاقها للعام 1968، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بإرادة فلسطينية حرة، وعلى أسس ديمقراطية ونزيهة وشفافة. وهذا المجلس الجديد، هو من سيكمل مسيرة التصحيح والبناء، سواء في إدارة النضال الفلسطيني العام على الأصعدة كافة، وإدارة شؤون

الشـعب الفلسـطيني في الشـتات والداخـل، وإدارة السـلطة الفلسـطينية في الداخـل.

لمـاذا المنظمـة؟ لأنهـا إطـار مؤسـس ومعلـن لـكل الفلسـطينيين، وليـس لحـزب دون آخـر، أو فـرد دون آخـر. والميثـاق الوطنـي الفلسـطيني للعـام 1968 مـا زال جامعـاً ويحظـى بتوافـق الأغلبيـة عـلى خـلاف أي برنامـج فصائـلي موجـود في السـاحة الفلسـطينية. المنظمـة إطـار شرعـي بنظـر الفلسـطينيين وعضـو في الجامعـة العربيـة، ومنظمـة الأمـم المتحـدة، ... وغيرهـا الكثـير مـن الهيئـات والمؤسسـات والمنظـمات. وهـذا يعنـي شرعيـة العمـل مـن خلالهـا، وشرعيـة إجراءاتهـا. المنظمـة هـي الجهـة المخولـة قانونيـاً بتمثيـل كل الفلسـطينيين، وبالتـالي عقـد المعاهـدات والاتفاقيـات وتعديلهـا، بـل والانسـحاب منهـا. المنظمـة لهـا بنيـة تحتيـة قائمـة (المؤسسـات الفلسـطينية في الداخل والشـتات، والسـلطة ذاتهـا، خاضعـة لمنظمـة التحريـر، وهـي جـزء مـن بنيتهـا التحتيـة، بناهـا شـعبنا وهـي ملكـه) ويكفـي ترميمهـا لوضـع الأمـور في نصابهـا دون الحاجـة إلى العـودة إلى الـوراء أو البنـاء مـن الصفـر. المنظمـة هـي الجهـة الدوليـة المعـترف بهـا لتلقـي الدعـم المـادي العـربي والـدولي، وهـي الجهـة القـادرة عـلى تحصيـل الدعـم المـادي الفلسـطيني دون عوائـق.

خارطة الطريق المبدئية

- تشكيل النّواة الأولى، وهي النّواة الإدارية والاستشارية.

- دعـوة أبنـاء الشـعب الفلسـطيني كافـة، وبخاصـة فئـة الشـباب، إلى الانضـمام بكثافـة، مؤكديـن احتواءهـا أبنـاء الشـتات والداخـل، وضـم أكـبر عـدد ممكـن مـن أعضـاء المجلـس الوطنـي الفلسـطيني الحاليـين، وبخاصـة المسـتقلين، ممـن أعلنـوا مواقـف إيجابيـة داعيـة إلى التغيـير. وكذلـك ضـم السياسـيين والمناضلـين الفلسـطينيين مـن ألـوان الطيـف كافـة، ممـن عُرفـوا بمواقفهـم الإيجابيـة، وممـن يرفضـون مـا آلـت إليـه القضيـة الفلسـطينية.

- ضـم الشـخصيات الوطنيـة المسـتقلة الفاعلـة في إطـار العمـل العـام، وكذلـك ضـم المثقفـين والمفكريـن والحقوقيـين والصحافيـين والكتـاب والإعلاميـين والفنانـين والشـعراء والمبدعـين والاقتصاديـين وأسـاتذة الجامعـات والمهنيـين ورجـال الأعـمال والعـمال والفلاحـين وقطاعـات الشـعب الفلسـطيني كافـة.

- دعـوة الفلسـطينيين في المهجـر إلى المشـاركة بكثافـة في الحملـة، بمـا فيهـم الشـخصيات البـارزة في مجالاتهـا؛ سـواء العمليـة، أو الاقتصاديـة، وغيرهـا. اللقـاء مـع كافـة الفصائـل الفلسـطينية

والأطـر النقابيـة والاتحـادات والجامعـات وغيرهـا مـن الهيئـات لضمهـا للحملـة وتحـت مبادئهـا. واللقـاء مـع أعضـاء الهيئـات كلهـا في منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وأعضـاء المجلـس الـوزاري، والأجهـزة في السـلطة الفلسـطينية، وكافـة المراتـب القياديـة في الهيـكل الإداري، لضمهـم للحملـة وتحـت مبادئهـا.

ومن ثم:

تشـكُّل رأي عـام قـوي موحـد عـن طريـق اللقـاءات المبـاشرة والحمـلات الإلكترونيـة والإعلاميـة وتقديـم العرائـض الجماهيريـة، يُلـزم القيـادات الفلسـطينية بتنفيـذ مبـادئ وبرنامـج الحملـة، وبتبنـي برنامـج الحملـة الخـاص بالعـودة إلى منظمـة التحريـر الفلسـطينية كـما وصفنـا سـابقاً.

أخيراً:

حملـة «إحنـا 12 مليـون» انطلقـت في الفضـاء الإلكـتروني، وفي القـرى والمـدن والمخيـمات، في الداخـل والشـتات، وتسـعى إلى ضـم جهودكـم إليهـا، سـواء في الأطـر الإداريـة أو الاستشـارية بأنواعهـا، أو العضويـة الداعمـة للحملـة.

تفاصيـل العمـل الأخـرى كثـيرة جـداً، وسـتطرح في حينهـا مـع المشـاركين، والمعوقـات كبـيرة ونعيهـا تمامـاً، لكـن فلسـطين وشـعبنا يسـتحق كل ذلـك، والمهـم أن ننتقـل مـن حالـة التحليـل السـياسي إلى حالـة الفعـل والعمـل.

ملتقى نبض الشبابي

فارس شوملي

ملتقى نبض الشبابي هو ملتقى تعاوني ينشط فيه الفلسطينيون في داخل فلسطين وخارجها بنسب متفاوتة؛ كوننا حتى اللحظة في مرحلة التأسيس.

يهدف الملتقى إلى تشكيل حاضنة وطنية عامة للشباب، تشكل أداة لإعادة تفعيله والخروج من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، ومن ثقافة التبعية إلى المبادرة، ورد الاعتبار إلى العمل التعاوني الإنتاجي، عوضاً عن الفردانية، وطرح الفكر النقدي والتحرري بمعناه الواسع وطنياً واجتماعياً واقتصادياً.

أبواب الملتقى مفتوحة أمام جميع الشباب؛ بشكل عابر للطبقات وللانتماءات السياسية أو غيرها. وللملتقى العديد من أشكال التعاون والتقاطعات، لكنه لا يتبع أياً من المؤسسات أو الأحزاب أو السلطات، ولا يتلقى تمويلاً من أي جهة كانت، بل هو قائم على مساهمات تعاونية بشكل أساسي.

يضم الملتقى لجاناً عدة تعمل في عدد من المحاور، وفي مناطق جغرافية عدة، وهي:

- اللجنة الثقافية التي تعمل على محاضرات ثقافية.
- اللجنة الاجتماعية التي تعمل على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي الفلسطيني على أسس مغايرة للنسيج الاجتماعي الذي يتشكل على أساس الفردانية، وتقوم أيضاً بأعمال تطوعية.

- اللجنة الإعلامية وهي المسؤولة عن موقع وصحيفة «اتجاه» وإذاعة «دون تردد».
- مسرح نبض، وهو فرقة مسرحية قائمة على التطوع والعمل الجماعي في جميع مسار العمل الفني.
- نبض المدارس، وهو ملتقى شبيه بـ نبض، لكن لفئة أصغر، ويعنى، بشكل أساس، بقضايا التعليم الحواري، والمقاطعة، والعمل التعاوني والإعلامي، ولديه نشرته الخاصة.
- هناك تشكُّل لمجموعة شبابية في جامعة بيرزيت، وقريباً ستمتد التجربة إلى جامعات أخرى.

عمل الملتقى هو سياسي وغير سياسي في الوقت ذاته؛ سياسي بمعنى أن العمل الاجتماعي والثقافي لا ينفصل عن العمل السياسي، لكنه غير سياسي بالمعنى الضيق، بمعنى أن هذه المبادرة لا تسعى إلى أن تكون بديلة عن الأحزاب السياسية، وهي غير قادرة على أن تكون بديلاً عنها، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الأحزاب السياسية يفترض أن تكون على عاتقها مهام التحرر الوطني، وهي مهام لا يقوى على تحملها الملتقى.

على الرغم من أن الداعي لوجود الملتقى هو ضعف الأحزاب وعجزها عن إتمام دورها، فهو يؤدي أدواراً عدة كانت في السابق تؤديها الأحزاب السياسية، لكن هذا لا يعني أن الملتقى هو بديل لهذه الأحزاب، لأسباب عدة، منها أن مهام التحرر الوطني بحاجة إلى أدوات فعل سياسي، لكنها غير متوفرة في الشكل التنظيمي للمجموعات الشبابية بشكل عام، وبخاصة ملتقى نبض.

عند الحديث عن بنية تشكل حركات التحرر، فهذا لا ينطبق على الملتقى، فالملتقى يعمل بشكل علني، وممتد أفقياً، ولا توجد فيه البنية الهرمية التي حفظت ذاتها في مواجهة بنية استعمارية كولونيالية واستعمار استيطاني يهدف إلى إزالة المجتمع الفلسطيني ككل، وبخاصة الوجود المقاوم.

الدعوة إلى العمل العفوي والتمجيد بالحراكات الشبابية التي شهدها العام العربي في العام 2011، يجب أن ندرسها بشكل نقدي، ولا نتلقاها لنكررها، فما حدث بمصر، ليس نجاحاً للنموذج العفوي والنموذج اللاأفقي.

النموذج الهرمي قد يكون قادراً على ملء فراغ سياسي على مستوى مجموعات شبابية، لكنه، بالضرورة، عاجز عن تحقيق مهام تحرر وطني، أو عن إسقاط نظام، وهدم بنية اجتماعية.

عمـل الملتقـى هـو تراكـم خـبرات وتجـارب لجميـع المجموعـات الشـبابية التـي كانـت منـذ العـام 2011 أو مـا قبلـه، فأحـد الاسـتخلاصات كان أن المجموعـات الشـبابية العـام 2011 اندفعـت إلى الشـارع، وحاولنـا تقليـد النمـوذج المـصري، لكـن هوجمنـا بشـكل عنيـف، فلـم نسـتطع الاسـتمرار، وأنـه يجـب علينـا أن نبنـي بـؤراً ثقافيـة في الهوامـش، عوضـاً عـن اسـتهداف المركـز بالمعنـى السـياسي أو الجغـرافي للبنيـة.

نحـن الآن في مرحلـة جـدل عـالي الوتـيرة في ظـل غيـاب كامـل لأدوات الفعـل السـياسي، وهـذا مـا يفـرز شـيئاً جديـداً عـلى السـاحة السياسـية والوطنيـة، فهـذا الجـدل الموجـود كأنـه يقـول: إن الجهـد غائـب، لكـن هـذا نصـف الطريـق، لأنـه لم تتشـكل بعـد صـورة واضحـة عـن مـاذا بعـد. لكـن هنـاك مبـادرات عـدة لأخـذ زمـام المبـادرة والخـروج، ومـن هـذه المبـادرات هبـة أكتوبـر، والمسـيرات التطبيعيـة.

الشـباب ليسـوا موجوديـن، ربمـا بسـبب عـدم الاهتـمام بالشـأن العـام، لكـن التفسـير الآخـر هـو عـدم الثقـة في بعـض المؤسسـات، وهنـاك شـكل مـن أشـكال الاغـتراب عـن الواقـع.

القضيـة الأخـيرة هـي أن اختـزال الإشـكالية في منظمـة التحريـر في شيء تقنـي يتحـدث عـن التمثيـل فقـط، هـو أمـر مجحـف، لأن المشـكلة أكبر مـن ذلـك بكثـير، ولا ينبغـي حصرهـا في غيـاب قيـادة مـن المجموعـات الشـبابية القـادرة عـلى توفيرهـا، بـل الإشـكالية أعمـق مـن ذلـك بكثـير، فهـي إشـكالية مـشروع وطنـي سـياسي فلسـطيني تحـرري، وهـذا المـشروع هـو الـذي يفـرز القيـادة التـي يمكـن أن يكـون للشـباب دور فيهـا.

جمعية الدفاع عن المهجرين

حنان حبيب اللّه

تأسست جمعية الدفاع عن المهجرين العام 1995 بعد تغييب قضية المهجرين في الداخل، فجاءت الجمعية لرفع الوعي بحق العودة، من خلال فعاليات ونشاطات عديدة، أهمها مسيرة العودة التي تقام سنوياً، وبلغت هذا العام المسيرة العشرين.

نلاحظ كل عام مشاركة مضاعفة للشباب في المسيرات. ففي المسيرة 19، لوحظت مشاركة مميزة لقرية وادي الزبالة في النقب، وذلك على الرغم من بعد موقعها عن الشمال. كما لوحظ وجود مبادرات شبابية ضمن فعاليات المسيرة، وبخاصة خلال أسبوع النكبة.

ارتأت إدارة الجمعية أن هناك أهمية كبيرة لدور الشباب في الجمعية، ليس في العمل فحسب، بل في اتّخاذ القرارات أيضاً. فخلال المسيرتين الـ 19 و20، برز دور كبير للشباب في النشاطات، فأقمنا معسكراً شبابياً في قرية مهجّرة، وبعدها قمنا بتأسيس شبيبة العودة، وهي جسم منبثق عن الجمعية وتعمل تحت مظلتها، لكن بآليات مختلفة تناسب الشباب. وفي مسيرة العودة (العشرين) التي كانت لقرية الكابري، نجحنا، كشباب، ليس في حشد 50 ألف مشارك فيها فحسب، وإنما في تنظيم العديد من الفعاليات التي تؤكد دورنا كشباب في إبراز حق العودة، وأنه حق لا يمكن التنازل عنه.

أقمنا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي تواصلاً مع لاجئين في الشتات، ونجحنا في جلب صور لناس تم تهجيرهم من الجيل الأول، وأقمنا لهم معرضاً في القرية التي كانت في الكابري، ووثقنا من فيديوهات تؤكد أهمية حق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني كافة.

نحـن، كشـباب، لدينـا الكثـير مـن المبـادرات، مثـل مـشروع توثيق الذاكـرة للجيـل الأول بشـكل منظم، لنصـل إلى كل مـن بقـي منهـم، ونوثـق الذاكـرة الفرديـة والجماعيـة، حتـى يكـون لدينـا أرشـيف نسـتطيع أن نعتمـد عليـه في السـنوات القادمـة. ولدينـا أيضـاً مـشروع ثـانٍ هـو مـشروع «عدنـا»، الـذي يقـوم فيـه الشـباب بتصـور لقراهـم بعـد العـودة، وهنـاك مـشروع ثالـث وهـو إقامـة لجـان في القـرى المهجـرة للتشـبيك بـين اللاجئـين الموجوديـن، وأولئـك الذيـن رصـدوا وأرشـفوا تاريـخ القريـة.

مبادرة «شبابيك للفن المعاصر»

شريف سرحان

الفـن هـو لغـة مختلفـة في نقـل الحيـاة اليوميـة والتفاصيـل الغريبـة التـي تحـاكي تاريـخ الشـعوب، وتعكـس مـدى تطـور هـذا المجتمـع وحداثتـه. وعـبر التاريـخ؛ كل مـا نعرفـه وتعرّفنـا عليـة حـول تلـك المجتمعـات والحضـارات، جـاء مـن خـلال الفـن. لهـذا، أصبـح الإنسـان يـدرك أهميـة الفنـون، ومـدى حاجتنـا لهـا في رصـد واقعنـا ونقلـه إلى الآخريـن في المسـتقبل القريـب والبعيـد. مـن هنـا؛ فغـزة اليـوم، وكل يـوم، تحتـاج إلى مـن ينقـل واقعهـا، ويرصـد أحداثهـا المتغـيرة إلى عـالم اليـوم، وإلى آفـاق المسـتقبل.

نحـن مجموعـةٌ مـن الفنانـين التشـكيليين الشـباب، نلتقـي عـبر تقـارب الأفـكار، وعـبر تقـارب المنطقـة الجغرافيـة. أشـياء كثـيرة تجمعنـا، ولأننـا نؤمـن بالعمـل الجماعـي، والتفكـير المشـترك لتطويـر الجانب الإبداعـي للحركـة التشـكيلية؛ فنحـن نسـعى دائمـاً إلى البحـث عـن الجديـد والمعـاصر للفـن؛ ومعرفـة كيفيـة بلورتـه ليخـدم المخـزون الـذي نمتلكـه، وذلـك عـبر اللقـاءات الدائمـة، وإقامـة المعـارض المحليـة والدوليـة؛ وورش العمـل؛ والمشـاركات المحليـة والدوليـة، فـكان لـكلٍ منـا إضافتـه الأصيلـة في هـذا الاتجـاه، مـا يعـزز ثقافتنـا المشـتركة، ومفهومنـا الفنـي، وسـعينا الـدؤوب إلى التواصـل مـع الآخـر.

لماذا؟!

ينحـصر بنـا المـكان، وتزدحـم بنـا الأفـكار، ونذهـب معـاً لنفكـر: كيـف يمكننـا الخـروج إلى «الآخـر»...؟ إلى التنفـس عـبر «شـبابيك» صغـيرة تنـثر عبـق مـا نقـول عـبر هـذا المـكان الضيّـق (غـزة) ... مـن خـلال لغتنـا الفنيـة والثقافيـة للتواصـل مـع «الآخـر» ... تفاصيـل كثـيرة تمـلأ المـكان (غـزة)، فنحـاول

الخـروج مـن خلالهـا، وحياكـة فـنٍ فلسـطينيٍ معـاصرٍ بخيـوط فلسـطينية ...!

الحصـار والإغـلاق يشـكلان معانـاة يوميـة هائلـة للمواطنـين في قطـاع غـزة، ويؤدّيـان إلى الشـلل في مناحـي الحيـاة كافـة، وبالطبـع؛ فقـد تـضررت الحيـاة الثقافيـة والفنيّـة بشـكلٍ خطـيرٍ مـن هـذا الوضـع.

الفنانـون الشـباب في غـزة يعانـون مـن نقـص الإمكانيـات الفنيـة، ومـن قلّـة عـدد المؤسسـات الراعيـة لهـم، إضافـة إلى الضائقـة الماليـة العامّـة التـي يعـاني منهـا كل المجتمـع الغـزيّ؛ والتـي زادت مـن أزمـة الفنانـين الشـباب وذوي الدخـل المحـدود، وبخاصـة أن المعـدات الفنيـة مرتفعـة الأثمـان.

هـذه العوامـل، إضافـة إلى عوامـل أخـرى كثـيرة، دفعتنـا، كمجموعـة، إلى التفكـير بشـكلٍ جـديٍّ للبحـث عـن دعـم لتدريـب وتطويـر أداء الفنانـين الشـباب؛ والفنانـين المحترفـين، مـن خـلال «إنشـاء أول محـترف رقمـي في فلسـطين»، يسـاعد عـلى توفـير المعـدات والمـكان الـذي يتيـح لهـم إمكانيـة «صناعـة فـن فلسـطيني معـاصر»، نسـتطيع نـشره في جميـع أنحـاء المعمـورة، ويسـاعد الفنـان الفلسـطيني عـلى طـرح أفـكاره ورؤاه الفنيـة، ويسـاعد الفنانـين عـلى الخـروج مـن الواقـع الصعـب الـذي يعيشـونه اليـوم، ويدعمهـم في مواجهـة الحصـار المفـروض عـلى غـزة؛ مـن خـلال إسـماع صوتنـا للعـالم؛ عـبر النشـاطات الفنيـة المحليـة والعربيـة والدوليـة.

الفكرة

هـي مبـادرة شـبابية مـن مجموعـة شـبابيك للفـن المعـاصر، وهـو أول مسـاحة وجالـيري متخصـص في الفنـون البصريـة بغـزة، يعمـل منـذ العـام 2009 عـلى عـرض وتقديـم الفنانـين الشـباب والمحترفـين مـن خـلال مجموعـة متنوعـة مـن المعـارض وورش العمـل واللقـاءات الفنيـة؛ بهـدف تطويـر المشـهد الثقـافي في غـزة. وهـذا المـشروع يـأتي ضمـن المسـاعي لتطويـر هـذا المشـهد، وضـمان اسـتمرار عمـل هـذه المبـادرة، وبخاصـة أن هنـاك نـدرة في المـوارد التـي تدعـم المشـهد الفنـي في غـزة.

نبذة موجزة عن جاليري شبابيك

هـذا المـشروع هـو مبـادرة مـن مجموعـة شـبابيك للفـن المعـاصر، تهـدف إلى تعزيـز دور الفنانـين الشـباب في الدفـاع عـن قضايـا المجتمـع الفلسـطيني وهمومـه، إضافـة إلى تمكينهـم مـن تطويـر قدراتهـم ومهاراتهـم الفنيـة، مـن خـلال الاحتـكاك بأكـبر عـدد ممكـن مـن الفنانـين المحترفـين

والخبرات الفنية المعاصرة التي يمثلها هؤلاء الفنانون. كما توفر هذه المبادرة الفرصة أمام الفنانين الشباب من أجل القيام بمجموعة من الأعمال الفنية والمعارض والورش واللقاءات المفتوحة المختلفة، التي تعبر عنهم وعن هموم المجتمع الفلسطيني وقضاياه، وتفتح لهم آفاقاً ومساحات جديدة قادرة على تمكينهم من بناء طريقتهم الخاصة بهم في الحياة الفنية.

هذه المبادرة هي فرصة لتعزيز ثقافة الحب والسلام والحياة في مقابل الرجعية والظلام التي تحاول أن تسيطر على مجتمعاتنا.

أهداف جاليري محترف شبابيك:

- تعزيز دور الفنانين الشباب في الدفاع عن قضاياهم وقضايا المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز دور الفن المعاصر والفنانين الشباب في قيادة عملية التغيير المجتمعي.
- تطوير أداء وقدرات مجموعة من الفنانين الشباب باستخدام أدوات وخامة معاصرة.
- تعريف المجتمع المحلي بالفنون المعاصرة ومدى أهميتها في حياتنا.
- توفير بعض الدعم للفنانين الشباب لإنتاج أعمال فنية من صميم أهدافهم اليومية.
- منح الفنانين فرصة لعرض فنهم أمام الجمهور المحلي.

وذلك من خلال: معارض جماعية للفنانين، ورش ولقاءات بين الفنانين، فتح استوديوهات الرسم للفنانين للعمل ومشاهدة الفنانين الذين يعملون في المحترف.

والفنانون الذين يعملون على إدارة المحترف بشكل تطوعي هم: شريف سرحان، باسل المقّوسي، ماجد شلا، حازم حرب، محمد جحا.

شبابيك وحكايات المدينة

منذ تسع سنوات، واللون يصرخ في فضاء الحصار .. منذ تسع سنوات، والمدينة تخبز أوراقها وأقلامها على حطب الرغبة في الانعتاق. وللمدينة حكاياتها، ترويها بالدم أحياناً، وبالموسيقى أحياناً، وباللون أحياناً، وإذا كان الحرف واللون طريقة «الشبابيكيين» في قول ما لديهم من حكايات، فإن اللون ذاته على المسطح الضرير، يتحول إلى حكاية أخرى من حكايات المدينة.

شبابيك التي انطلقت مثل طاقة صغيرة تطل على الداخل قبل أن تطل على الخارج، تحولت إلى مشهد، إلى عين تلتقط المدينة وحكاياتها، وتوصلها إلى من يريد أن يستمع إلى الحكاية أو يراها.

خلال هذه السنوات، قاومنا بكل أشكال الفنون، لنصل إلى كل منصات العالم، لنحكي عن فلسطين، وعن غزة، وعن الحصار والانقسام. نزلنا إلى الشارع بالفن من أجل الفن، وأيضاً لنعرّف المجتمع المحلي والدولي برسالة الحب والسلام التي نؤمن بها، رسمنا على جدران المدينة، رسمنا لوحات عن المدينة، رسمنا حكاية الناس وشوارع المخيم والمدينة حتى نصل بفلسطين إلى قلب وعقل كل عربي وأجنبي يؤمن بالفن، ويؤمن بعدالة القضية الفلسطينية.

شبابيك، خلال تسع سنوات من العمل المتواصل، كانت نافذة على الداخل ونافذة على الخارج، حيث عملنا داخل الساحة الفلسطينية في كل المدن؛ من غزة إلى القدس ورام الله وبيت لحم وعكا والناصرة، وفتحنا شباكنا على باريس ولندن وبرلين وأميركا وروما، حتى يعرف العالم فلسطين بشكل ووجه جديدين من خلال الفن الذي نعرضه.

نحن نعمل على تطوير المشهد الفني في غزة رغم هذا الحصار، حتى نستطيع أن نقدم الفن الفلسطيني المعاصر إلى العالم، وأيضاً دعم الشباب الغزي من أجل انخراطهم ضمن هذا المشهد بقوة، وذلك من خلال المعارض والورش الفنية واللقاءات، وأيضاً الجداريات التي تم تنفيذها في العديد من المناسبات الوطنية والاجتماعية لخلق حراك بين الفنانين والمجتمع المحلي والدولي.

عملنا في ظروف صعبة جداً بين الحصار وحالة الانقسام والحروب الثلاث التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ 11 عاماً، وكانت لنا محاولات كثيرة في كسر هذا الحصار، ونقل هموم شعبنا وما تعرض له خلال الحروب الثلاث، من خلال أدوات الفن المعاصرة، ليعرف العالم ما كان يحدث في غزة أثناء هذه الحروب وبعدها، وكان علينا دائماً، كفنانين، العمل لإظهار وجه غزة الآخر والمختلف، ونقل واقع الناس وحياتهم اليوم بشكل فني جديد ومختلف.

مبادرات فلسطينيي الشتات

عبير قبطي

تواجه مبادرات فلسطينيي الشتات، العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق غاياتها والأهداف التي انطلقت من أجلها، منها: أولاً، الفجوة الكبيرة الموجودة بين الجاليات الفلسطينية المأسسة والمنظمة في الخارج وبين المغتربين الفلسطينيين في أوروبا، والمعنيين في الانخراط في الأنشطة الفلسطينية في الخارج. ثانياً، الانقسام الفلسطيني الموجود أيضاً في الخارج، حيث يوجد في الكثير من دول أوروبا العديد من الجاليات الفلسطينية التي تتنازع وتتنافس فيما بينها، مسببة إهداراً في الطاقات بدل استخدامها في مواجهة العدو الصهيوني. ثالثاً، تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن الشتات الفلسطيني؛ سواء في أوروبا أو أميركا أو في المخيمات.

هذه التحديات عمّقت الخلافات بين الجاليات الفلسطينية، وأنتجت غياباً للعمل المنهجي بين أبناء الجاليات والمقيمين الفلسطينيين، ما جعل أنشطة الجاليات وفعالياتها لا تتخطى مستوى ردود الفعل عما يجري على الأرض في فلسطين، فيحدث حراك لأيام ثم ينتهي، ثم تعود الجاليات إما للتنافس، وإما للعمل الثقافي أو الفلكلوري وإما لتنظيم الندوات، دون وجود إستراتيجية أو منهجية تحاول أن تكون جامعة وشاملة للفلسطينيين.

لذلك، نرى الفلسطينيين ينخرطون في أنشطة مستقلة، كأنشطة حركة المقاطعة. فالفلسطينيون الذين ليس لديهم عضوية في الجاليات، فإما تكون لديهم مبادراتهم المستقلة الشخصية والفردية أو الجماعية، وإما يكونون مرتبطين بحركة المقاطعة، نظراً لأن لديها إستراتيجية واضحة.

ما شهدته ألمانيا، مؤخراً، من موجات هجرة للفلسطينيين والسوريين إليها، جراء الحرب

المستعرة في المنطقة، أنتج حالة من الزخم لمبادرات فلسطينيي الشتات، فأصبحت هناك لقاءات فلسطينية – فلسطينية، وعربية - فلسطينية عديدة ومتنوعة، ما شكل فضاء كبيراً للنقاش وإطلاق مبادرات كثيرة.

لكن على الرغم من كل المبادرات التي تحدث، تبقى هناك حاجة للمزيد من المبادرات للفلسطينيين الموجودين في الخارج.

عندما تحدث هبات في الوطن، ينظم فلسطينيو الخارج دورهم بهبات مماثلة، ولكن عندما تحدث مبادرات من الشباب في الخارج، لا يكون لها تأثير على أرض الواقع في الداخل، ولذلك يشعر الفلسطيني في الخارج أنه ليس جزءاً من العمل الجماعي، أو ليس جزءاً من وضع الأجندات، لكن هذا لا يعني عدم وجود حالات حدثت فيها مبادرات في الشتات وكان لها صدى في الداخل الفلسطيني.

توجد نشاطات فلسطينية في الخارج تكون أحياناً عبارة عن نشاطات عابرة للدول، مثل حركة الشباب الفلسطيني، والمبادرات مثل حركة 17 نيسان عقب استشهاد باسل الأعرج.

هناك نظرة إلى الحركات الشبابية باعتبارها حالة مثالية، لكني أعتقد بوجود الكثير من المشاكل في الحركات الشبابية؛ سواء في الشتات أو في الداخل، فليس كل العمل الشبابي هو لاهرمي، وهناك إعادة إنتاج لعلاقات القوة في العمل الشبابي، إضافة إلى الطبقية، وغياب رؤية شاملة وجامعة للفلسطينيين.

أما بالنسبة للتواصل الذي يحدث بين الشتات والداخل، وبخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أتاح هذا التواصل المزيد من اللقاءات والتنسيقات بين الشتات والداخل.

في ألمانيا، أصبح هناك تواجد عربي كبير، والحركة الصهيونية تعمل بشكل نشط جداً هناك، فالدعاية والبروباغاندا الإسرائيلية تعمل، بشكل فعال، في ألمانيا، نظراً لأن الألمان متعاونون مع إسرائيل بسبب عقدة الذنب التاريخية، كما يوجد هناك تعاون وتمويل كبير في برامج مختلفة بين عرب وإسرائيليين، وهذا يحدث بشكل نشط جداً.

المشاركون/ات في المؤتمر

- أ. إبراهيم المدهون: كاتب وباحث في الشؤون السياسية، عضو مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية.
- أ. إبراهيم حجازي: رئيس المكتب السياسي القطري للحركة الإسلامية في الداخل المحتل.
- أ. أحمد العوري: قيادي في الجهاد الإسلامي، وممثل الحركة في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية.
- د. أحمد جميل عزم: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وكاتب عمود في صحيفة «الغد» الأردنية.
- أ. أيمن عودة: رئيس القائمة العربية المشتركة.
- أ. بكر أبو بكر: كاتب ومفكر وباحث عربي فلسطيني، وقيادي في حركة فتح، له عديد الكتب في السياسة والفكر والثقافة، ومجموعة كبيرة من الدراساتن إضافة إلى مجموعات قصصية ونثرية.
- أ. تيسير محيسن: باحث وكاتب سياسي، ناشط في المجتمع المدني، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.
- أ. جميل مزهر: عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- د. خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحركة حماس.
- أ. خليل شاهين: مدير البرامج في مركز مسارات، عضو مجلس أمناء المركز.
- د. خليل هندي: أستاذ علم الإدارة وبحوث العمليات في الجامعة الأميركية في بيروت؛ الرئيس السابق لجامعة بيرزيت؛ ناشط في العمل التطوعي: عضو مجلس أمناء ومجلس إدارة مؤسسة التعاون، عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عضو مجلس أمناء مؤسسة القطان. أحياناً، يكتب ويحاضر في الشأن الفلسطيني.
- أ. رلى أبو دحو: محاضرة وباحثة في معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت.
- أ. حنان حبيب الله: إعلامية.
- أ. سعد عبد الهادي: رئيس مجلس إدارة مركز مسارات، ومدير عام مؤسسة الناشر .
- أ. شريف سرحان: فنان ومصور فوتوغرافي محترف ومتفرغ بشكل حر، وهو عضو مؤسس لمجموعة شبابيك من غزة للفن المعاصر، وعضو رابطة الفنانين الفلسطينيين. حاصل على دبلوم في الفنون من جامعة ICS في الولايات المتحدة.
- أ. صلاح عبد العاطي: محامي وحقوقي، مدير مكتب مركز مسارات في غزة.
- أ. عبير قبطي: طالبة دكتوراه.
- أ. عمر عساف: سكرتير اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة.

- د. غسان الخطيب: محاضر في الدراسات العربية والعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت.
- أ. فارس شوملي: طالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.
- د. فيحاء عبد الهادي: كاتبة وأكاديمية، المؤسسة والمديرة العامة/ الرواة للدراسات والأبحاث، عضو مجلس أمناء مركز مسارات.
- مازن المصري محاضر في كلية الحقوق في سيتي- جامعة لندن، ويختص في بحث القانون الدستوري والقانون الدولي العام. له عدد من المنشورات في هذه المجالات أهمها كتابه ديناميات الدستورية الإقصائية: إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية الذي صدر حديثاً عن دار النشر Hart Publishing المختصة بالكتب القانونية. حازَ مازن على درجات علمية من جامعة يورك (كندا)، وجامعة تورنتو، والجامعة العبرية. وهو محامٍ مؤهل، عملَ في السابق مستشاراً قانونياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- أ. مجد كيال: كاتب وباحث
- أ. محمد الدلّة: كاتب.
- د. محمد المدهون: رئيس أكاديمية السياسة والإدارة للدراسات العليا بغزة.
- د. محمد جاد الله: طبيب.
- أ. معز كراجة: أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت. حاصل على ماجستير علاقات دولية من فرنسا. عمل في مجال الإعلام، وكان آخرها ست سنوات في إذاعة مونت كارلو الدولية في باريس. ويكتب لعدة صحف ومجلات منها مجلة الآداب اللبنانية وجريدة الأخبار اللبنانية. له عدة مقالات منشورة في الشأن السياسي الفلسطيني والفلسطيني العربي.
- أ. معين الطاهر: باحث وكاتب.
- د. ممدوح العكر: طبيب، رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، مفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- د. نادية سعد الدين: دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة القاهرة، ومديرة تحرير الشؤون الفلسطينية في جريدة «الغد» الأردنية، وصحفية معنية بتغطية الشأن الفلسطيني، في نفس الجريدة. ومحاضرة أكاديمية غير متفرغة في العلوم السياسية. صدر لها ثلاثة كتب، وعدد من المؤلفات المشتركة.
- د. نبيل شعث: مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية.
- أ. نيفين أبو رحمون: عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي.
- أ. هاني المصري: مدير عام مركز مسارات، عضو مجلس أمناء المركز.
- أ. هاني حبيب: كاتب ومحلل سياسي.
- أ. هشام نفاع: صحافي.
- أ. وفاء عبد الرحمن: مديرة مؤسسة فلسطينيات.

المؤتمر في صور

السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/اكتوبر 2017 | الهلال
الدكتور
الرعاة
Sponsorship
سعد عبد الهادي
أيمن عودة

فلسطين ...
MASARAT
بكر أبو بكر
عمر عساف
هشام نفاع
الدكتور
نبيل قدومي

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)
فلسطين ... رؤى إستراتيجية سياساتية
الرعاة:
ابراهيم المدهون
صلاح عبد العاطي
جميل مزهر

رؤى إستراتيجية سيا
السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني في مد
الدكتور
نبيل قدومي
الرعاة
Sponsorships
تيقين ابو رحمون
مجد كيال
إبراهيم حجازي

فلسطين
رؤى إستراتيجية
السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني
الدكتور
محمد مسروجي
الدكتور
الرعاة
غسان الخطيب
خليل هندي

السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال
الدكتور
الرعاة
Sponsorship
احمد العوري
احمد جميل عزم

رؤى إستراتيجية سياسية

المؤتمر السنوي
فلسطين ...
رؤى إستراتيجية
السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني في
مؤسسة الناشر
الدكتور
محمد مسروجي
بنك القدس
Quds Bank
خليل شاهين
مازن المصري

السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017
الرعاة
بنك القدس
محمد جاد الله
رلى أبو دحو

رؤى إستراتيجية سياساتي
و 8 تشرين الأول / أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينتي البيرة وغ
مؤسسة الناشر
الدكتور
نبيل قدومي
صلاح عبد العاطي
محمد المدهون

رؤى إستراتيجية سياسا
سبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينتي
مؤسسة الناشر
الدكتور
نبيل قدومي
بنك القدس
Quds Bank
فيحاء عبد الهادي
معز كراجة

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)
المؤتمر السنوي السادس
فلسطين ...
رؤى إستراتيجية سياساتية
السبت والأحد 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينتي البيرة وغزة
الرعاة
بنك القدس
Quds Bank
الدكتور
نبيل قدومي
مؤسسة الناشر
عبير قبطي
حنان حبيب الله
محمد الدلة
وفاء عبد الرحمن
فارس شوملي

المؤتمر السنوي
السادس
فلسطين ...
رؤى إستراتيجية
سياساتية

8 تشرين الأول / أكتوبر 2017 | الهلال الأحمر
الدكتور
محمد مسروجي
شريف سرحان